



Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.40
23 July 1998
ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من العهد

إضافة

هندوراس

[٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤٠٦-١ الأحكام الموضوعية
٣	٤-١ المادة ١
٣	٦-٥ المادة ٢
٤	٣٤-٧ المادة ٣
٨	٣٦-٣٥ المادتان ٤ و ٥

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٩	٥٥-٣٧ المادة ٦
١٤	٩١-٥٦ المادة ٧
٢٠	١٠٤-٩٢ المادة ٨
٢٢	١٣٧-١٠٥ المادة ٩
٢٨	١٩٩-١٣٨ المادة ١١
٣٩	٢٧٩-٢٠٠ المادة ١٢
٥٥	٣٧٠-٢٨٠ المادتان ١٣ و ١٤
٧٤	٤٠٦-٣٧١ المادة ١٥
٧٩	الحواشي

الأحكام الموضوعية

المادة ١

مبدأ حق تقرير المصير

١- تعتبر هندوراس الحق في تقرير المصير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان معترفاً به بهذه الصفة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- لقد مارس شعب هندوراس الحق في تقرير المصير في القرن التاسع عشر من خلال عملية أدت إلى استقلالها عن اسبانيا وتأسيسها كدولة. وبناء عليه، ما فتئت هندوراس تؤيد كل تدبير يهدف إلى إنهاء حالات الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية على الصعيد الدولي.

٣- ومن ناحية أخرى، ووفقاً للاتجاهات الفقهية الجديدة للأمم المتحدة التي تعطي للحق في تقرير المصير معنى أوسع من المعنى الذي كان له في البداية، تتفق هندوراس مع النظرية القائلة بأن هذا الحق لا يُستنفد، على الصعيد الداخلي والخارجي، بالممارسة الأولية له وإنما ينبغي أن يكون مستمراً. وبناء عليه تقوم هندوراس باتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الحق في تقرير المصير من خلال تحقيق تنمية متكاملة لشعبها.

٤- وتنعكس هذه السياسة في تدابير تستهدف تعزيز الآليات الديمقراطية لتأمين وصولها إلى المجموعات التي تعاني حالياً من البؤس نتيجة لقرون عديدة من الإهمال الذي تعرض له بصفة رئيسية السكان الأصليون والسكان من ذوي الأصل الأفريقي المقيمون في مناطق بعيدة عن المراكز الحضرية في البلد.

المادة ٢

مبدأ عدم التمييز

٥- تعتبر هندوراس في الحالة المشار إليها في الصفحة ٤٠ من دليل إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي ورد فيها: "تعترف اللجنة بأنه في حالات عديدة تكون التدابير التشريعية مرغوبة للغاية، بل وفي بعض منها تبدو لا بد منها...". ولكن ما يهم على الصعيد القانوني هو فاعلية النصوص التشريعية المذكورة.

٦- وتتخذ دولة هندوراس التدابير الملائمة لتحقيق تطوير تدريجي للحقوق الاقتصادية المناسبة لشعبها. ومع ذلك يُلاحظ تدهور يبعث على القلق فيما يتعلق بفاعلية هذه التدابير يتمثل في "تراجع" هذه الحقوق. والآثار الهدامة التي نتجت عن "عمليات التكييف الهيكلي للاقتصاد" المتتالية على أعمال هذه الحقوق واضحة تماماً، إذ أثرت بشدة على القدرة الشرائية ولا سيما القدرة الشرائية للقطاعات الاقتصادية الأقل حظاً، نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات

الاستهلاكية الأساسية. ومن ناحية أخرى، كان للإدارة السيئة للمالية العامة آثار سلبية على قطاعات السكان الأكثر ضعفاً، وهو وضع تحاول دولة هندوراس تصحيحه من خلال تنفيذ عملية تحديث المؤسسات العامة.

المادة ٣

المساواة بين المرأة والرجل

٧- الرجال والنساء سواء أمام القانون وفقاً للدستور، ولهم نفس الحقوق والواجبات؛ ولذلك بذلت دولة هندوراس جهوداً كبيرة بهدف منع التمييز بسبب الجنس، وصدّقت على الاتفاقات الدولية التي تستهدف منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبقيامها بذلك، التزمت الدولة باعتماد تدابير تهدف إلى وضع قوانين تحمي المرأة وإلغاء جميع القوانين الضارة بها.

٨- وفي معظم القواعد القانونية في بلدنا، لم يوضع في الاعتبار المفهوم الخاص بالجنس، ومن ثم جرى تجاهل المرأة؛ ويرجع ذلك إلى قلة اشتراكها في صياغة النصوص التشريعية للبلاد، مما ترتب عليه صدور قوانين تتسم بإسهام كبير من جانب الرجال وحدهم وبرؤيتهم للمجتمع على وجه عام.

٩- ويمكن حالياً التعرف على ثلاث فئات من التمييز: (١) القوانين التمييزية بحكم الواقع؛ (٢) التمييز من خلال انتهاك القوانين؛ (٣) التمييز من خلال الفراغات القانونية فيما يتعلق بالمرأة.

١٠- والفئة الأولى تشمل القواعد القانونية التي تميز ضد المرأة لمجرد كونها امرأة. وتحدث الثانية بتكرار أكبر في القطاع الخاص، حيث تعتبر حماية الأمومة على سبيل المثال مهمة اجتماعية واقتصادية لا شأن لها بأرباب الأعمال، مما يمثل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الأجور، ويزيد من عبء يوم عمل المرأة دون منحها الأجر الواجب؛ ولهذا السبب أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين التنفيذية التي تنظم حماية المرأة، وتطبق على القطاعات التي تعمل فيها الأمهات (قانون العمل، قانون الخدمة المدنية).

١١- وتتمثل فئة التمييز الثالثة في أنه من الناحية التشريعية لم تصدر تشريعات تتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص فيما يتصل بالعمل؛ ومن ناحية أخرى، فإن الخدمة المنزلية مستبعدة من الحد الأدنى للأجور ولا توجد قواعد خاصة تنظمها فيما يتصل بالراحة والأجر وأيام العمل والضمان الاجتماعي.

١٢- وبناء على ما سبق، اعتمدت تدابير على الصعيد التشريعي تستهدف تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وأمكن بذلك إنجاز تقدم ينعكس في النصوص القانونية المختلفة (قانون الأسرة، القانون الجنائي، قانون التحديث الزراعي، قانون الضمان الاجتماعي، إلخ).

١٣- ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى قانون تحديث القطاع الزراعي، الذي يشير إلى المرأة كمالكة (المادة ٧٩) (١٩٩١) ويزيل بذلك التمييز على أساس الجنس الذي كان سائداً في قوانين الإصلاح الزراعي السابقة، حيث على سبيل المثال لم يكن من حق النساء حيازة الأرض إلا إذا كن من الأراامل، بدون زوج، أو أبناء ذكور تزيد أعمارهم على ١٦ سنة؛ واليوم، يجوز للمرأة قانوناً حيازة الأرض على قدم المساواة مع الرجل واستثمارها على نحو يحقق لهن مزيداً من الدخل. إما من خلال مؤسسة تعاونية أو جمعية تعاونية، ويجوز لهن في نفس الوقت إبرام عقود الشراء والبيع والملكية، ويجوز للمرأة القيام بذلك أيضاً مع زوجها، كما يجوز لها أيضاً إدارة أملاكها الخاصة والأملاك المشتركة بينها وبين زوجها؛ ويجوز لها تسجيل نفسها كتاجرة بصفة فردية أو مشتركة وممارسة التجارة بجميع أشكالها.

١٤- وينص قانون الأسرة الحالي على أن المرأة المتزوجة أو شريكة الحياة تتمتع مثلها مثل الرجل بالحقوق الشخصية والحقوق المتعلقة بالذمة المالية، وهي تتمتع بحقوقها ونفي بالتزاماتها على قدم المساواة مع الرجل.

١٥- وجرى إصلاح دستور الجمهورية في المواد المتعلقة بحقوق المرأة (المواد ١١١-١١٥)، وأنشئت على الصعيد الوطني النيابة العامة، وبدأت عملها، وبها فرع يطلق عليه النيابة الخاصة للمرأة (١٩٩٤)، مكلف بتمثيل المرأة التي تقع ضحية لأي نوع من العنف، ناهيك عما يتقل حالياً عاتق المرأة في هندوراس من مشاكل كبرى، والدفاع عنها وحمايتها؛ وأنشئت فضلاً عن ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومهمتها، وفقاً لقانونها التأسيسي، السهر على ضمان المساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة في مختلف القطاعات. وفي عام ١٩٩٦، تلقت مكاتب النيابة العامة على الصعيد الوطني ٦٨٥ ٣ بلاغاً عن مخالفات ارتكبت تنطوي على إجحاف بالنساء.

١٦- وفي عام ١٩٩٣ أنشئت "مجالس الأسرة"، التابعة لوزارة الصحة ومهمتها الأساسية هي مراقبة وضمان التمتع بحقوق الإنسان لمنع العنف الأسري، سواء البدني أو النفسي أو الجنسي وتوفير المساعدة والحماية والدعم لضحاياه.

١٧- وفي ١ آذار/مارس من هذا العام، دخلت الإصلاحات الجديدة على قانون العقوبات حيز التنفيذ، ومن خلالها اعتبر العنف الأسري جريمة محددة قائمة بذاتها، وفُرضت عقوبات أشد على الذين يهاجمون النساء؛ ومن خلالها يعاقب على المضايقة الجنسية؛ وبالمثل صدر مرسوم يفرض تدابير إصلاحية على الذين يستخدمون صورة المرأة في الإعلانات على نحو يحط من كرامتها. وأنشأ الكونغرس الوطني في عام ١٩٩١ اللجنة التشريعية للمرأة التي كُلفت بمسؤولية اقتراح تغييرات تشريعية مواتية للنساء ودراسة آثار القوانين التي تصدر على الجنسين.

١٨- كما أنشئ المكتب الحكومي للمرأة (١٩٩٤) الذي تقوم الحكومة من خلاله بتنسيق الأنشطة وتخطيط العمل والسياسات ذات الصلة بالمرأة؛ وكل ذلك يبين مدى الاهتمام بإدماج القطاع النسائي في خطة التنمية للبلد،

وتأمين ظروف وفرص منصفة ومتساوية بين الجنسين، باعتبار ذلك إحدى الطرق لبناء نموذج للمجتمع تكفل فيه المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق. وحتى هذا التاريخ استكمل المكتب تنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل في غربي ووسط البلد، مع مجموعات من النساء اللاتي يُعلن أسرهن، كما نظم أنشطة تدريبية في مواضيع مختلفة وخصص موارد لتنمية أنشطة مختلفة لصالح المرأة.

١٩- وهناك حالياً أمام الكونغرس الوطني مشروع قانون يهدف إلى منع العنف الأسري والمعاقبة عليه (قانون القضاء على العنف الأسري ضد المرأة ومنعه والمعاقبة عليه)، حيث يمثل ذلك كما سبق أن ذكرنا مشكلة تؤثر على السلامة الجسدية والنفسانية والجنسية للمرأة. وفي السنوات الأخيرة، زادت مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البلد، وهناك اتجاه أيضاً إلى زيادة عدد سنين دراساتها. وأنشئت رابطة مناهضة العنف، التي تضم ٢٠ منظمة نسائية؛ ويعمل في هذا المجال أيضاً مركز لحقوق المرأة ومنظمات غير حكومية مختلفة.

٢٠- ووفقاً للإصلاحات التي أدخلت على قانون العقوبات يجري المعاقبة على المضايقة الجنسية في العمل (١٤٧ ألف). ويمثل ذلك تقدماً، شأنه في ذلك شأن العقوبات التي تطبق حالياً على استخدام صورة المرأة في الإعلانات على نحو يشوه كرامتها ويحط منها.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية للأمة

٢١- في عام ١٩٩٥ مُنحت المرأة في هندوراس الحق في أن تنتخب وأن ترشح نفسها في الانتخابات، مما ترتب عليه فتح الباب أمامها للاشتراك في الأحزاب السياسية وتقلد المناصب العامة؛ وهناك حالياً امرأة واحدة مرشحة لمنصب رئيسة الجمهورية؛ وهناك ولأول مرة "رئيسة جمهورية مناوبة" وهناك امرأة أخرى مرشحة للمرة الثانية لنفس المنصب، الذي يتيح لهما تولي منصب الرئيس عندما يكون خارج البلد؛ وهناك فضلاً عن ذلك امرأتان تحتلان منصب "محافظ" وهو رقم ضئيل نظراً لوجود ١٨ محافظة في البلد.

اشترك المرأة في الأنشطة العامة

٢٢- تتكون السلطة التنفيذية من ١٣ وزارة، تشغل المرأة وزارة واحدة منها فقط هي وزارة التعليم العام، وهناك ١٧ نائب وزير ليس من بينهم إلا خمس نساء (الصحة والتخطيط والمالية والموارد الطبيعية والداخلية والعدل). ولا توجد أي امرأة تحتل منصب الأمين العام في أي من هذه الوزارات، في حين تزايد عدد اللاتي يشغلن منصب "مدير عام" (٤٢ في المائة) مما يمثل ضعف عددهن في عام ١٩٨٩. وتشغل نساء منصب الرئيس في ثلاث مؤسسات من بين المؤسسات اللامركزية الـ ٢٦ في البلد. وفي المجالس البلدية البالغ عددها ٢٩٣ مجلساً انتخب عُمد من النساء في ١٣ في المائة منها. مما يزيد من عددهن بالنسبة للفترة الانتخابية السابقة (١٩٨٥).

٢٣- وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، من بين ٢٢٨ نائباً، هناك تسع نساء منتخبات بصفتهم نائبات أصليات و ١١ بصفتهم نائبات مناوبات؛ ومن بين الـ ٢٧ قاضياً الذين تضمهم المحكمة العليا، هناك ثلاث نساء فقط. ومن بين الـ ٢٨٩ قاضياً تبلغ نسبة النساء ١٩ في المائة فقط، في حين أن الغالبية العظمى من النساء اللاتي يعملن في هذا القطاع (٤٣ في المائة) يشغلن وظائف مساعدة.

٢٤- وينطبق هذا الوضع أيضاً على الغالبية العظمى من النساء الموظفات في القطاع العام. وهناك ثلاث نساء فقط من بين الـ ٣٠ سفيراً المعتمدين من الحكومة. وفي برلمان أمريكا الوسطى، يوجد ٢٠ ممثلاً لهندوراس من بينهم ست نساء فقط، واحدة بصفتها نائبة أصلية وخمس بصفتهم نائبات مناوبات.

٢٥- يبدو مما سبق أنه لا توجد مساواة ذات بال في المشاركة السياسية بين الرجل والمرأة، وأن دعم النساء أكبر على صعيد الحملات الانتخابية منه على صعيد إشراكهن في هيئات صنع القرار، ويترتب على ذلك أن الوظائف العامة على المستوى الرفيع، سواء فيما يتعلق بالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، ما زالت محدودة بالنسبة للمرأة.

٢٦- ومع إنشاء النيابة العامة، تقلدت المرأة وظائف هامة في هذه الهيئة، وترأس النساء خمس نيابات خاصة من بين النيابة العامة وأكثر من ٦٠ في المائة من مجموع موظفيها هن من النساء.

٢٧- وعلى الصعيد التعليمي أنجز تقدم كبير مع تنقيح الكتب المدرسية، ولا سيما فيما يتعلق بدراسة المسائل المتعلقة بالجنسين بغية تحديد الأفكار المقولبة والأدوار المتعلقة بكل من الجنسين وإزالتها للإسهام في تغيير الأنماط الثقافية. وكان ذلك نتيجة لدراسات قامت بها وزارة التعليم في هندوراس.

٢٨- وتختلف فرص عمل النساء تبعاً لمكان إقامتهن، في مناطق حضرية أو ريفية. وتمثل النساء ٤٠ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً في المناطق الحضرية مقابل ٢٢ في المائة فقط في المناطق الريفية، وهن موزعات على قطاعات الخدمات والتجارة والصناعة.

٢٩- ونصف النساء العاملات في المناطق الحضرية يعملن في قطاع الخدمات، الذي يضم خدمات المنازل والعاملات في القطاع غير الرسمي والمجالين المهني والتقني.

٣٠- وكل واحدة من أربع نساء تقريباً في المناطق الحضرية تعمل كخادمة منازل، وهو نشاط لا يتطلب أي مستوى من التأهيل ويحرم المرأة في معظم الحالات من فرص الترقى والتقدم الاجتماعي.

٣١- وينص دستور الجمهورية (المادة ١٢٧) على أن "من حق كل شخص أن يعمل، وأن يختار وظيفته وأن يتركها بحرية..." وينص أيضاً (المادة ١٢٨) على أن "يدفع مقابل العمل المتساوي أجر متساو، دون أي تمييز،

شريطة أن تكون الوظيفة ويوم العمل ومستوى الكفاءة ومدة الخدمة متساوية أيضاً، ولكن من حيث الواقع نعلم أن قوانين العمل هي أيضاً لا تنفذ على نحو دقيق، وهو ما يتبدى في الفروق الكبيرة في المرتبات بين الجنسين في الحالات الوظيفية المتساوية؛ وكما قلنا من قبل فإن الخدمة المنزلية مستبعدة من الحد الأدنى للأجور ولا يوجد أي نظام خاص لها فيما يتعلق بالإجازات والمرتب ويوم العمل مما يمثل فراغاً قانونياً.

٣٢- وفيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة النسائية في مصانع التجميع والتشطيب (maquiladoras) فإن سياسة الحكومة هي دعم ذلك، بهدف تخفيف الفقر وخلق الوظائف والحصول على العملات الأجنبية؛ ولكن يجدر إضافة أنه يجري بصفة مستمرة انتهاك حقوقهن العمالية، وبتكليفهن بأعباء زائدة عن الحد في يوم العمل دون منحهن الأجر الواجب، ودون توفير ظروف العمل المنصوص عليها في القانون مما يترتب عليه المغالاة في استغلال اليد العاملة النسائية، فضلاً عن العنف وسوء المعاملة وتحديد النسل والمضايقة في العمل والمضايقة الجنسية.

٣٣- ونتيجة لما سبق اتخذت وزارة العمل إجراءات تهدف إلى القضاء على هذا النوع من الانتهاكات ومعاقبة أرباب الأعمال الذين لا يحترمون حقوق العمال والعاملات، المكرسة في الدستور والقوانين، وممارسة حضور أكبر في هذه المؤسسات للإشراف على تنفيذ قوانين العمل الواجبة التطبيق.

٣٤- وتنفذ حالياً أنشطة للتدريب المهني ولخلق وظائف تدرج في برامج مساعدة القطاع النسائي الذي يعاني من الفقر والفقر المدقع. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات تنفذ الحكومة برنامجين موجّهين بصفة أساسية لتخفيف الفقر، هما برنامج المخصصات الأسرية، ومن خلاله تمنح بطاقات للأمهات الوحيدات والنساء اللاتي يعلن أسرهن، ويتوخى البرنامج أيضاً منح بطاقات مهنية وبطاقات أخرى للسكان المسنين. والبرنامج الثاني هو الصندوق الهندوراسي للاستثمار الاجتماعي، والهدف منه هو تنمية أنشطة في مجال الصحة والتعليم والتغذية لأفقر المجموعات في البلد.

المادتان ٤ و ٥

القيود على الحقوق المنصوص عليها في العهد

٣٥- وفقاً لما هو منصوص عليه في المادتين ٤ و ٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يجوز لدولة هندوراس إخضاع الحقوق المعترف بها في العهد إلا للحدود المقررة في القانون، وإلا بمقدار توافق ذلك مع طبيعة هذه الحقوق، وشريطة أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في المجتمع. وتتفق التشريعات الهندوراسية الداخلية مع نصوص ونطاق العهد، الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من قانوننا الأساسي وفقاً للمادة ١٦ من دستور الجمهورية.

٣٦- وعلى صعيد الممارسة، اتخذت حكومة هندوراس عدداً من التدابير في إطار التكيف الهيكلي للاقتصاد، أدت على نحو أو آخر إلى انتهاك الحقوق المنصوص عليها في العهد والمعترف بها فيه أو المساس بها،

فازدادت الطبقات المحرومة فقراً على فقر، ولم يحدث هذا الوضع في هندوراس فقط، وإنما أيضاً في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

المادة ٦

الحق في العمل

٣٧- إن الحق في العمل معترف به في المواد من ١٢٧ و ١٤١ من دستور الدولة. وهندوراس هي دولة موقعة على الصكين القانونيين التاليين في مجال شؤون العمل:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ الخاصة بالتمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨.

مستوى العمالة والعمالة الناقصة والبطالة

٣٨- تبين إحصاءات عام ١٩٩٥ أن ٣٦ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً في المناطق الريفية و ٢٤ في المائة منهم في المناطق الحضرية يعانون من مشاكل العمالة. ومن ناحية أخرى، تبلغ العمالة الناقصة ٣٤ في المائة في المناطق الريفية و ١٧ في المائة في المناطق الحضرية؛ ويبلغ معدل البطالة ٢ في المائة في المناطق الريفية و ٧ في المائة في المناطق الحضرية. وتنعكس النسبة العالية للعمالة الناقصة في وجود عدد كبير من العاملين في القطاع غير الرسمي.

٣٩- وبقيت البطالة الظاهرة في البلد تحت مستوى ٤,٢ في المائة وفقاً لأرقام تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ولا تزال مشكلة العمالة تتمثل في العمالة الناقصة الملحوظة، ومعنى ذلك أن نسبة عالية من السكان النشطين اقتصادياً يحصلون على دخول أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور مقابل أيام عمل طويلة. ويبحث هذا الوضع على قلق أكبر في المناطق الريفية. ولا توجد بيانات إحصائية تسمح بتصنيف السكان النشطين اقتصادياً وفقاً لمعاناتهم على أساس الجنس أو السن أو الدين.

٤٠- وليس لسوق العمل في هندوراس قدرة كبيرة على امتصاص اليد العاملة العاطلة بأسرها، ومن ثم فإن الوصول إلى فرص العمل بالنسبة لبعض الفئات البالغ الصعوبة ولا سيما بالنسبة للسكان الذين تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة أو السكان المعوقين.

٤١- ويمكن القول إن هذه الفئات هي السكان الأكثر ضعفاً، لأنهم لدى اختيارهم أي وظيفة يجدون الاحتمالات أمامهم محدودة لأنهم لا يدخلون في النطاق العمري المرغوب، الذي يتراوح بين ١٨ و ٣٥ سنة ولأن هناك أيضاً تمييزاً ضد السكان المعوقين نظراً لعدم وجود فرص عمل في المؤسسات تستوعبهم ضمن القوة العاملة.

٤٢- ومع ذلك، نظمت منذ عام ١٩٩٤ حملة لتشجيع وتوعية المؤسسات، بغية تقليل عزلة هذه الفئة من السكان والقضاء على التمييز ضدها تدريجياً.

٤٣- ومن أجل إدماج السكان المعوقين في القوى العاملة تجري بصفة مستمرة زيارة المؤسسات التي عين فيها معوقون، كما أنشئ صندوق دائر لمنح قروض للمعوقين خصص لبعض الأنشطة المدرة للدخل كيما تكون بديلاً آخر للوظيفة لهذه الفئة من السكان.

٤٤- وفيما يلي وصف لسياسات البلد في مجال العمالة:

- توفير حوافز للاستثمار الأجنبي وتشجيعه من أجل زيادة مصادر العمل؛
- توعية المؤسسات بأنه يتعين عليها في التوظيف مراعاة ألا تقل نسبة من العاملين الهندوراسيين عن ٩٠ في المائة وألا تقل الأجور التي تدفعها هذه لهؤلاء العاملين عن ٨٥ في المائة (جزء من المادة ١١ من قانون العمل)؛
- اختيار التكنولوجيا المطبقة وتحليل الخيارات المختلفة على مستوى المشاريع لزيادة الآثار الناجمة عن التوظيف إلى أقصى حد بهدف زيادة الطلب على الأيدي العاملة؛
- إنشاء حوافز ضريبية للمؤسسات التي تستخدم الأيدي العاملة على نحو مكثف؛
- تحسين مستوى تعليم السكان النشطين اقتصادياً من خلال التدريب المهني، من أجل زيادة فرص العمل من ناحية وزيادة القدرة على تنظيم المشاريع للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص من ناحية أخرى؛
- تنفيذ المشاريع وإنشاء مناطق للصناعات التجهيزية في مناطق البلد التي تنطوي على إمكانيات اقتصادية عالية، كيما تتحول المراكز الحضرية الجديدة والمراكز الإنتاجية البديلة فيها إلى مناطق تستقبل تدفقات الهجرة المخططة؛

- تشجيع وتمويل البرامج والمشاريع بهدف خلق مناخ موات للتوظيف الذاتي الإنتاجي وتنظيم وتحسين المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جداً والتعاونيات الريفية والحضرية ورابطات أرباب الأعمال والرابطات الإنتاجية التي ينتمي أعضاؤها إلى شرائح السكان الأصليين والسكان الفقراء؛
- تشجيع وتمويل البرامج والمشاريع المولدة للوظائف المؤقتة والموسمية لمجموعات السكان المقيمة في المناطق الحضرية والريفية التي تأثرت بحالات الطوارئ أو بسبب صعوبة اندماجها في سوق العمل؛
- تشجيع وتمويل البرامج التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية شريطة أن تكون موجهة لدعم أفقر مجموعات السكان في هندوراس.

التدابير الموجهة لتحسين مستويات الإنتاج وأنشطة التدريب

- ٤٥- من أجل تحسين مستويات الإنتاج وإنتاجية اليد العاملة غير المؤهلة، هناك مركز تدريب هو المؤسسة الوطنية للتدريب المهني، يهدف إلى تدريب الهندوراسيين والهندوراسيات لتمكينهم من الدخول في الحياة الإنتاجية على نحو كامل وكما يكون بمقدورهم تغيير ظروف العمل والمحيط الاجتماعي، من خلال إجراءات متسقة متكاملة مع نظام التعليم الوطني، تلبى مصالحهم ومصالح المستفيدين من خدمات التدريب المهني.
- ٤٦- ويوفر التدريب المهني وفقاً لخصائص واحتياجات المؤسسات وقطاعات السكان المستفيدة منه والتي تنقسم إلى ثلاثة قطاعات الزراعي والصناعي وقطاع التجارة والخدمات.
- ٤٧- وهناك ثلاثة أشكال أو طرق للتدريب:
 - التدريب المزدوج لمدة سنتين وستة أشهر، أو من ٧٠٠ إلى ٢٠٠٠ ساعة؛
 - التدريب المتكامل الشامل؛
 - التدريب التكميلي للكبار من العاملين والعاطلين لتحديث معارفهم، من ٢٠ إلى ١٠٠ ساعة؛
 - تأهيل الشبيبة والكبار المحدودي المعارف لتحسين مركزهم الوظيفي، من ١٠٠ إلى ٦٠٠ ساعة؛
 - التدريب السابق للتوظيف على بعض المعلومات النظرية والممارسات الشائعة، ٣٥٠ ساعة؛

- التدريب الذي يقدمه مركز CEFEDH للشباب والكبار على الأنشطة الخلاقة وعلى الاستفادة من نمو شخصيتهم - أسبوع في المركز وأسبوعان في موقع العمل، لمدة سنتين؛
- تدريب إعلامي، للعاملين والعاملات الذين يشغلون مناصب وسيطة والذين يمارسون الإدارة على المستوى المتوسط والعالي، من ساعتين إلى ١٤ ساعة؛
- CIER: تعزيز النمو التكنولوجي للمؤسسات الريفية؛
- تدريب تكميلي مزدوج، تعزيز المعارف التكنولوجية، من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ساعة؛
- المساعدة التقنية لحل المشاكل ذات الطبيعة التقنية، من ٨ ساعات إلى ٥٠ ساعة؛
- العملية الاستشارية: عملية تجريبية يشترك فيها الخبير الاستشاري وصاحب العمل، من ساعتين إلى ٢٤ ساعة؛
- التعليم من أجل العمل، للعاملين والعاملات القادرين على التفكير في واقعهم الخاص؛
- التدريب في المراكز: تدريب متكامل شامل على تطبيق التكنولوجيات، لمدة سنتين في المركز وستة أشهر تدريباً عملياً، من ١٥٠٠ إلى ٣٦٠٠ ساعة.
- ٤٨ - وأنشئت مراكز إقليمية لتطوير النظام التدريبي. وفي عام ١٩٩٦ نظمت الدورات التدريبية التالية:

<u>عدد الدورات</u>	<u>القطاع</u>
٦٦٣	الزراعة
١	الحراة
٢٤١	تربية الماشية
٤٦	صيد الأسماك
-	الإدارة الزراعية
٩٨	قطاع التجارة والخدمات
٩٧٨	إدارة شؤون العاملين
٣٣	الطهي
٨٦	الفندقة والسياحة

٥	المعالجة الإلكترونية للبيانات
-	الصناعة
٣٩	البناء
١١	الفنون التصويرية
٦	المصنوعات اليدوية
٤٤	الأغذية
٣٥	النجارة
٣	الدباغة
٣٠	الكهرباء
٧	السباكة
٢٢	الصناعة الغذائية وتعبئة الأغذية
٨٩	ميكانيكا المعادن
٨٥	ميكانيكا المحركات
٤٧	الخبز والحلويات
١٤	التثليج
١١٢	الحياسة
٨	الأحذية

٤٩- وتجدر الإشارة إلى أنه تبذل حالياً جهود في النظام التعليمي الرسمي على المستوى المتوسط لتوفير نطاق واسع من الفرص أمام الشباب لاختيار وظائف تقنية أخرى كما تتاح أمامهم احتمالات أفضل وأكثر في سوق العمل. وفي هذا الصدد يجري إعداد برنامج لتحسين التعليم المتوسط الأساسي وتحسين تعليم المتخلفين في سياق النظام التعليمي.

تحليل المصاعب التي تعرقل تحقيق العمالة الكاملة

٥٠- توجد مصاعب داخل البلد تعرقل تحقيق العمالة الكاملة نظراً للقيود التي تعاني منها سوق العمل والناجمة عن الوضع الاقتصادي الحرج الذي يعيشه البلد. ومع ذلك، تبذل جهود للتغلب على هذه المصاعب، مثل الموافقة على قانون الحوافز للمصانع الصغيرة باعتبارها طريقاً لتوليد فرص العمل. ومن بين البرامج الأخرى التي تنفذها الحكومة في هذا الصدد الصندوق الهندوراسي للاستثمار الاجتماعي، الذي يعتبر مصدراً للعمل على المستوى المجتمعي المحلي من خلال البنية الهيكلية التي ينشئها.

٥١- ولا توجد استبعادات أو تمييزات أو أفضليات بسبب الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو جنسية الشخص تعرقل تحقيق تكافؤ الفرص. وينص الدستور السياسي لهندوراس في مادته ٦٠،

من الفصل الأول، الباب الثالث، الإعلانات والحقوق والضمانات على ما يلي: يولد جميع الأشخاص أحراراً ومتساوين أمام القانون. ولا توجد في هندوراس طبقات مميزة. ويتمتع جميع الهندوراسيين بالمساواة أمام القانون.

٥٢- ويعاقب على أي تمييز بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو الطبقة أو أي مساس آخر بكرامة الإنسان. ويحدد القانون الجرائم والعقوبات التي تفرض على من ينتهكون هذا الحكم.

٥٣- وتشترك المرأة على نحو متزايد في الأنشطة الإنتاجية، وتتمتع اليد العاملة النسائية بصفيفة من المهارات المفيدة للصناعة والتجارة والخدمات. واشترك في البرامج التدريبية الـ ٢٧١٥ التي نظمت ما بين ١٩٨٧ وحتى هذا التاريخ، ٢١٠٦١ رجلاً و١٣٨٧٩ امرأة، مما يبين أن هناك مشاركة أكثر من جانب الذكور.

٥٤- ولا توجد في البلد استبعادات أو تمييزات أو أفضليات بسبب الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو جنسية الشخص، تعرقل تحقيق تكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بالمواطنين الأجانب، يشترط أن يكونوا من المقيمين مسبقاً بصفة قانونية في البلد.

٥٥- ويعترف في بعض قطاعات العمل بحق الشخص في الحصول على أكثر من وظيفة كما هو الحال فيما يتعلق بالمدرسين والأطباء وبعض المهن الحرة التي تقدم خدماتها بالساعة.

المادة ٧

حق كل شخص في التمتع بظروف عمل منصفة ومرضية

٥٦- هندوراس هي دولة موقعة على الصكوك القانونية الدولية التالية في شؤون العمل:

- اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
- اتفاقية تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية، ١٩٢١ (رقم ١٤)؛
- اتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب، ١٩٥٧ (رقم ١٠٦)؛
- اتفاقية بشأن التفتيش على العمل في الصناعة والتجارة، ١٩٤٧ (رقم ٨١).

الطرق المستخدمة لتحديد الأجور

٥٧- تنص المادة ١٥ من قانون الحد الأدنى للأجور، الذي اعتمد بموجب المرسوم رقم ١٠٣، المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، على أن تشكل لجنة بشأن الحد الأدنى للأجور، لتحديد أو تعديل الأجور الدنيا لأي نشاط اقتصادي، تضم ثلاثة أعضاء يمثلون مصالح العمال وثلاثة أعضاء يمثلون المصلحة العامة، مع الأعضاء المناوبين لهم.

٥٨- وبالإضافة إلى ما سبق، أرفقت طيه صورة للائحة اللجان المعنية بالأجور الدنيا التي اعتمدهما الرئيس الدستوري للجمهورية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، لتعديل بعض إجراءات تحديد الأجور الدنيا.

٥٩- وتنظم المادة ٣٥ من قانون الحد الأدنى للأجور المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ نظام الحد الأدنى للأجور القائم في بلدنا، وتنص على أنه يتعين تعديل الأجور الدنيا مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ تحديدها أو تاريخ التعديل الأخير لها.

٦٠- ومع ذلك، في أوائل عام ١٩٩٧ عدل الكونغرس الوطني الأعلى هذه المادة، كيما يجري التعديل أو التحديد مرة كل سنة، وإذا أظهر مؤشر التضخم في شهر حزيران/يونيه تغيراً يزيد على ١٢ في المائة، يجري بصفة آلية إجراء عملية تعديل جديدة أو تحديد جديد للأجور الدنيا.

٦١- ومن ناحية أخرى، تطبق الأجور الدنيا على جميع الأنشطة الاقتصادية، ويستثنى من هذا القانون الموظفون العموميون، الذين أنشئت وظائفهم بموجب الدستور أو القانون أو مرسوم تنفيذي أو قرار من المجلس المحلي، وكذلك المديرون والكوادر الإدارية والمهنيون.

٦٢- ويخضع العاملون من خدم المنازل أو البيوت الخاصة لنظام خاص. وفضلاً عن ذلك، لا تطبق الأجور الدنيا على العاملين الذين تأثرت قدرتهم على كسب العيش بسبب كبر السن أو قصور جسدي أو عجز جسدي أثبتته على النحو الواجب الإدارة العامة للأجور، التي يتعين عليها وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام ذي الصلة، منحهم إذن خاصاً يبين فيه النسبة المئوية المطبقة للأجر الأدنى الذي ينبغي أن يدفع لهم والفترة المسموح بأن يدفع لهم خلالها هذا الأجر المخفض.

٦٣- ويبين الاستقصاء الخاص بالأسر الذي نفذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على السكان العاملين على المستوى الوطني بحسب الفئة الوظيفية والجنس البيانات التالية:

<u>النساء</u>	<u>الرجال</u>	<u>مجموع الجنسين</u>	<u>الفئة الوظيفية</u>
٦٦ ٣٠٣	٧٣ ٢١٢	١٣٩ ٥١٥	موظف أو عامل في القطاع العام
١٤٩ ٧٣٠	٥١٩ ٣٥٨	٦٦٩ ٠٨٨	موظف أو عامل في القطاع الخاص
٥٦ ٣٩٠	٥ ١٩١	٥١ ٥٨١	خدمة منزلية
١ ٠٣٥	٧ ٢٣٩	٨ ٢٧٢	عضو في مؤسسة تعاونية
٤٥ ٢٥٨	١٦٩ ٦٩٥	٢١٤ ٩٥٣	عمل أسري غير مدفوع الأجر
١٢ ١٦٤	٦٤ ١٥٥	٧٦ ٣١٩	رب عمل أو شخص نشط اجتماعياً
٢٠٨ ٨٢٢	٤٢٤ ٩٥٦	٦٣٣ ٧٧٨	شخص يعمل لحسابه الخاص
٥٣٩ ٧٠٠	١ ٢٦٣ ٨٠٦	١ ٨٠٣ ٥٠٨	المجموع

قانون الحد الأدنى للأجور

٦٤- تكرر المادة ٢ من قانون الحد الأدنى للأجور القوة القانونية للأجر الأدنى، فتنص على أنه لا يجوز التخلي عنه، ومن ثم لا يجوز دفع أجور أو مرتبات تقل عن تلك المحددة بهذا القانون، ولا يجوز تخفيضها من خلال تعاقد فردي أو جماعي أو أي عقد آخر.

٦٥- ولتحديد مستوى الأجور الدنيا، تؤخذ في الاعتبار احتياجات العاملين وأسرهم، ولذلك حددت "تكلفة السلة الأساسية للأغذية ومؤشر أسعار المستهلك" كبارامتر للرجوع إليه في هذا الصدد، وتؤخذ في الاعتبار أيضاً الحالة الاقتصادية للبلد، والحالة المالية للمؤسسات، وظروف واتجاهات العمالة الإنتاجية، والتغيرات في هيكل الأجور وغير ذلك من العوامل الاقتصادية.

٦٦- وعلى وجه عام لدى أي مراجعة أو تحديد للحد الأدنى للأجور، تحاول اللجان أن تستعيد بالكامل تكلفة السلة الأساسية للأغذية وأن تأخذ في اعتبارها تماماً مؤشر التضخم المتراكم حتى تاريخ المفاوضات.

٦٧- وبعد إنشاء اللجان الثلاثية للحد الأدنى للأجور وتحديد حد أدنى جديد للأجور، تتولى الإدارة العامة للمرتبات والإدارة العامة للتفتيش على العمل مسؤولية الإشراف على الأجور ورصدها وتأمين دفع الحدود الدنيا للأجور. وتنفذ التعديلات على الأجور بأثر رجعي لمدة سنتين بدءاً من تاريخ حدوث السبب الذي أدى إلى التعديل.

٦٨- وتقوم وزارة العمل، من خلال الإدارة العامة للأجور والإدارة العامة للتفتيش على العمل بعمليات رصد روتينية تنفذ بصورة رئيسية في مدينتي تيغوسيغالبا وسان بيدرو سولا، لتحديد درجة الامتثال لأنظمة الأجور الدنيا ورصدت في عام ١٩٩٦ نسبة من المخالفات بلغت حوالي ٤ في المائة.

٦٩- وتبين الدراسات المختلفة أن المرأة في هندوراس تحصل على مستوى من الأجور يقل عن الذي يحصل عليه الرجل. وللقضاء على هذا التفاوت في الأجور، نظمت في السنوات الأخيرة أنشطة تدريبية مستمرة للقطاع النسائي، وبذلت جهود متزايدة في تشكيل منظمات للدفاع عن حقوقهن.

٧٠- ومن بين الطرق التي نفذت لتشجيع التقييم الموضوعي للوظائف على أساس العمل المنفذ للتدريب التقني المتعمق الذي ينظمه المعهد الهندوراسي للتدريب المهني وغيره من المؤسسات المعنية بتدريب موظفي القطاعين العام والخاص في البلد.

٧١- ووفقاً للاستقصاء المتعلق بالأمر الذي نفذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ يتبين من توزيع الدخول بين موظفي القطاعين العام والخاص أن موظفي القطاع العام أقل دخلاً من موظفي القطاع الخاص.

٧٢- ويقضي المرسوم رقم ١٣١ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. وفقاً للفقرة ٦ من المادة ١٢٨ من الفصل الخامس من دستور الجمهورية، بأن هناك التزاماً على عاتق صاحب العمل بتنفيذ اللوائح المتعلقة بالنظافة والصحة المصممة لمنع المخاطر المهنية وتأمين الامتثال لها.

٧٣- وينص المرسوم رقم ١٨٩ المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٥٩، تحت عنوان قانون العمل، على حماية العمال خلال ممارسة عملهم فيما يتصل بالنظافة والأمن في العمل والمخاطر المهنية.

٧٤- وينص الاتفاق رقم ١٣٤٨ المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، أي الاتفاق واللوائح بشأن تدابير منع حوادث العمل، على التزام أرباب الأعمال بتنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بمنع الحوادث وإدخال التدابير الوقائية لتخفيض المخاطر المتأصلة في أي عمل.

٧٥- وينص المرسوم رقم ٣٩ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ على اختصاصات والتزامات مفتش الصحة والأمن فيما يتعلق بالإشراف على ورصد وتطبيق القوانين واللوائح والاتفاقات وقرارات التحكيم وأي فئة أخرى من القواعد ذات الصلة بالأمن والصحة في جميع أماكن العمل.

٧٦- وينص الاتفاق رقم ٣٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ على نظام تطبيق المرسوم رقم ٣٩ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٢ الذي يحدد على نحو صريح اختصاصات ووظائف مفتشي الأمن والصحة في مجال العمل.

٧٧- وتنص المادة ٣٩٧ من قانون العمل على أنه يتعين على أرباب الأعمال الذين لديهم أكثر من ١٠ من العاملين الدائمين وضع نظام خاص للصحة والأمن وتقديمه إلى الإدارة العامة للضمان الاجتماعي لمراجعته واعتماده، على أن يشمل جميع الترتيبات المعيارية بشأن الأمن والصحة والوقاية من مخاطر العمل.

٧٨- وتباشر الهيئات المعنية مباشرة بالإشراف على وتطبيق القواعد القانونية واللائحية والاتفاقية والقرارات التحكيمية وأي فئة أخرى من القواعد ذات الصلة بالأمن والصحة في جميع أماكن العمل نشاطها من خلال هيئة من المفتشين يعملون بالتنسيق مع جهات حكومية أخرى.

٧٩- وفي حالة ملاحظة مخاطر جسيمة أو وشيكة على صحة العمال وأمنهم، يقترح مفتشو الأمن والصحة على الإدارة العامة للضمان الاجتماعي وقف العمليات الانتاجية كلياً أو جزئياً طوال بقاء الخطر. ويتعين على المفتشين أن يسجلوا في محضر تفتيش يعدونه في هذا الصدد الظروف والممارسات الخطيرة وغير الآمنة وغير الصحية التي لوحظت في المؤسسات التي جرت زيارتها.

٨٠- وتطبق هذه الإجراءات على جميع الجهات باستثناء خدم المنازل والمؤسسات التي لديها أقل من ١٠ من العاملين.

٨١- وفيما يلي قائمة بعدد حوادث العمل التي حدثت في البلد في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦.

حوادث العمل في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦

<u>عدد الحوادث</u>	<u>السنة</u>
٥ ١٠٩	١٩٨٨
٦ ٦٩١	١٩٨٩
٦ ٧٨٧	١٩٩٠
٦ ٧٤٩	١٩٩١
٤ ٦٥٥	١٩٩٢
٢ ٣٣٤	١٩٩٣
٧٩٤	١٩٩٤
١ ٨٧٤	١٩٩٥
٢ ٧٤٦	١٩٩٦

المصدر: إدارة الطب والصحة والأمن في مجال العمل، وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

(ملاحظة: في سنة ١٩٩٤ لم ترسل شركات الموز معلومات.)

التطبيق الفعلي لمبدأ تكافؤ الفرص في الترقى

٨٢- تنص الاتفاقات والعقود الجماعية المعقودة في بلدنا بين أرباب الأعمال والعمال على تكافؤ الفرص في الترقى، كما ينص على ذلك قانون الخدمة المدنية للموظفين العموميين.

٨٣- ومن ناحية أخرى، ينص قانون العمل، في المادة ٩٥ الواردة في الفصل السادس، بشأن التزامات أرباب الأعمال، على جدول ينظم الترقى وغيره من التغيرات المتعلقة بالعاملين يضع في الاعتبار بصفة أساسية مهارات وكفاءة العاملين، وكذلك الأقدمية في المؤسسة إذا ما تساوت بقية الاعتبارات. وتتقرر مسائل المهارات والكفاءة عن طريق المناقشة بين العاملين وأرباب الأعمال؛ وإذا لم يتسن التوصل إلى اتفاق تقررها وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

٨٤- وتضع التنظيمات النقابية من خلال عقودها الجماعية التركيز على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

٨٥- وتنص المادة ١٢٨ من دستور الجمهورية على حق كل عامل في الاجازات المدفوعة الأجر، وأكد من جديد هذا الحق في المادة ٣٣٨ من قانون العمل الساري. وبالمثل، تنص المادة ١٣٠ من القانون المذكور على حق النساء والقصر في التمتع بفترات راحة مجموعها ساعتان خلال يوم العمل.

٨٦- وفيما يتعلق بالحق في الاجازات الدورية المدفوعة الأجر، فإن دستور جمهورية هندوراس ينص على ذلك في المادة ١٢٨، كما تنص على ذلك أيضاً المادة ٣٤٦ من قانون العمل المذكور. وبالمثل تنص المادة ٣٣٩ من قانون العمل المعدل بالمرسومين ١١٦ و ٢٧٥ على أن يتلقى الموظفون أجورهم في العطلات الرسمية، وإذا عملوا في الأيام المذكورة يدفع لهم ضعف الأجر، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٣٤٠ من القانون المشار إليه.

٨٧- ولتأمين تنفيذ ما سبق تنظم زيارات دورية لأماكن العمل في المنطقة المركزية ومختلف أماكن العمل في جميع أنحاء الجمهورية. ومن خلال عمليات التفتيش الشاملة، يجري التعرف على المخالفات وتحريّر محاضر تفتيش بذلك، كيما يجري تصحيح المخالفات المصادفة.

٨٨- وفي شهر آذار/مارس ١٩٩٨ وحده نُفذت زيارات وعمليات تفتيش شاملة في ١٣٧ مؤسسة جرى فيها مقابلة ٢٨٨ رجلاً و ٤١٠ نساء وشخصين قاصرين، وعثر على مخالفات للقانون في ١٨ مؤسسة.

٨٩- ومن بين العوامل والمصاعب التي تؤثر على مدى إعمال هذه الحقوق، نذكر في المقام الأول عدد مفتشي العمل الذي لا يكفي لتغطية الطلب الوطني. فمع تزايد عدد المناطق الصناعية، تزايد الطلب على الأيدي

العاملة، وفي عام ١٩٩٢ كان هناك ١٧٢ مصنع تجميع، يعمل فيها ما يقرب من نصف مليون عامل. وهناك حالياً ٢٣ مفتش عمل في المكتب المركزي، و١٥ مفتشاً في سان بيدرو سولا، مما يجعل من المستحيل إنجاز عمل فعال، وذلك دون أن نأخذ في الاعتبار المصانع الجديدة قيد الإنشاء.

٩٠- ويأتي في المقام الثاني قلة الإمكانيات اللوجستية للانتقال فوراً لتناول المشاكل التي لا تحصى ومعالجتها بأسرع ما يمكن. والعمال المستبعدون من التمتع بالحقوق المذكورة هم العمال غير الرسميين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. ويستبعد أيضاً من التمتع بهذه الحقوق العمال الذين يقدمون خدماتهم في صناعة البناء لشخص معين دون أي هدف لتحقيق الربح.

٩١- وجار حالياً إعداد تعديلات أساسية في قانون العمل الساري ومن المحتمل أن يجري تصحيح الاستبعادات المشار إليها.

المادة ٨

الحق في تكوين نقابات

٩٢- هندوراس هي دولة موقعة على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لمنظمة العمل الدولية، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) وقد سجل تصديقها عليها في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٦. وهي ليست طرفاً في اتفاقية علاقات العمل (في الخدمة العامة)، ١٩٧٨ (رقم ١٥١).

٩٣- ولا يوجد أي قيد في هندوراس على الحق في تكوين نقابات عمالية، ويتمتع بهذا الحق المواطنون والأجانب على قدم المساواة، ويجوز لكل عامل بلغ السن القانونية (١٦ سنة) ويكون قادراً بدنياً على العمل، الانضمام إلى نقابة. وتشرف وزارة العمل على تنفيذ الحق في تكوين نقابات عمالية، وتمنح العاملين الذين يريدون تنظيم أنفسهم، حماية خاصة من الدولة أو التشريع النقابي.

٩٤- والشروط الأساسية لتكوين نقابة عمالية في هندوراس هي:

(أ) أن يكون هناك ما لا يقل عن ٣٠ عاملاً في المؤسسة يريدون تأسيس نقابة؛

(ب) أن يكون ٩٠ في المائة من أعضاء المنظمة النقابية من مواطني هندوراس؛

(ج) أن يزيد سن الأعضاء على ١٦ سنة (المادتان ٤٧٥ و٤٧٦ من قانون العمل).

٩٥- وينص قانون العمل الهندوراسي في المواد من ٤٦٠ إلى ٥٤٩ من الفصل السادس على الإطار القانوني لتنظيم النقابات، ولكن النظام الأساسي للنقابات نفسها هو الذي يحدد شروط العضوية وواجبات وحقوق الأعضاء. وتضع النقابات خططها الخاصة فيما يتعلق بصناديق التوفير وتقديم الخدمات لأعضائها.

٩٦- ولا يفرض قانون العمل قيوداً على ممارسة العمال حقهم في تأسيس النقابات والانضمام إليها، فضلاً عن ذلك صدقت هندوراس على الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨.

٩٧- ولا يوجد أي عائق قانوني للانتساب إلى منظمات نقابية دولية، ولا توجد أي رقابة في هذا الصدد، ومن ثم فهناك حرية كاملة في الانضمام إلى أي منظمة نقابية. فضلاً عن ذلك، لا يوجد هناك أي قيد قانوني أو فعلي على ممارسة الحق في التنظيم النقابي.

٩٨- ومن ناحية أخرى، لا توجد قيود على ممارسة أي نقابة عملها بحرية؛ وهناك حرية كاملة في هذا الصدد (المادة رقم ٤٦٠ من قانون العمل).

٩٩- وجاري حالياً اتخاذ تدابير لتشجيع التفاوض بحرية على العقود الجماعية. وفي هذا الصدد تساند الاتحادات العمالية المركزية في هندوراس نقابات القاعدة أو نقابات المؤسسات فيما يتصل بتقديم قوائم بطلباتها لأرباب الأعمال للتفاوض الجماعي بشأن ظروف العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، تقوم وزارة العمل بدور الوسيط والموفق بين الأطراف في المفاوضات على العقود الجماعية، بهدف أن تصل الأطراف إلى اتفاقات جماعية مرضية للعاملين وأرباب الأعمال على السواء.

الإضراب بصفته حقاً دستورياً أو قانونياً

١٠٠- يعترف دستور الجمهورية في الفقرة ١٣ من مادته ١٢٨ بالحق في الإضراب، كما ينظم قانون العمل في المواد من ٥٥٠ إلى ٥٩٠ من فصله السابع، شروط وظروف ممارسة الحق في الإضراب.

١٠١- وليس للموظفين العموميين في الحكومة المركزية ولا للموظفين التابعين للمحليات الحق في الإضراب، ومن ناحية أخرى، يتمتع الموظفون الحكوميون العاملون في كيانات لا مركزية بتنظيم نقابي.

١٠٢- وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الموظفين العموميين في حالة الإضراب توفير الموظفين الضروريين لتلافي أن يتسبب وقف الخدمة في ضرر خطير على الصحة أو الأمن أو الاقتصاد الوطني؛ (المادة ٥٥٥ من قانون العمل). وفي المؤسسات الخاصة، يتعين على العاملين أيضاً توفير العدد اللازم من العاملين لمباشرة

جميع المهام التي يضر تعطيلها على نحو خطير باستئناف الأعمال والأمن أو بالمحافظة على أماكن العمل أو بالمفاوضات (المادة ٥٦٨).

١٠٣- ولا تفرض قيود على ممارسة الحق في الإضراب. ولا توجد قيود من الناحية القانونية في هذا الصدد، علماً بأنه وفقاً لقانون العمل، يتعين تنظيم هذا الحق والشروط التي ينبغي استيفاؤها لممارسته.

١٠٤- ولا توجد قيود في هندوراس على حق العاملين المنظمين في نقابات في الدعوة إلى الإضراب، شريطة الامتثال لأحكام المادة ٥٦٢ من قانون العمل. وليس من حق القوات المسلحة أن تنظم نفسها في نقابات إذ يحظر قانونها التأسيسي ذلك.

المادة ٩

الحق في الضمان الاجتماعي

١٠٥- يوفر نظام الضمان الاجتماعي في هندوراس تغطية ضد احتمالات المرض والحوادث وفي حالات الأمومة والارضاع وفي حالات العجز بسبب المخاطر المهنية والعجز والشيخوخة والوفاة. وينص قانون الضمان الاجتماعي على برنامج يغطي مخاطر الفصل من العمل، ولكن تنفيذه يخضع لصدور اللوائح ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، هناك مشروع قانون للعمل ينص على مكافأة مقابل فترة الخدمة، يمول بإسهامات من أرباب الأعمال.

١٠٦- وثمة نظام للضمان الاجتماعي تديره مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية يغطي إجبارياً العاملين المستقلين والموظفين الحكوميين وموظفي الكيانات اللامركزية والمستقلة وشبه المستقلة التابعة للدولة والمحليات، وكذلك الموظفين الحكوميين والموظفين العموميين والوكلاء الذي يكفون بصفتهم المهنية بأداء أعمال تجارية لحساب الغير والأشخاص الذين يعملون لدى صاحب عمل بموجب عقد تدريبي.

١٠٧- ويتمتع الموظفون العموميون التابعون للسلطة التنفيذية والعاملون التابعون للسلطتين التشريعية والقضائية وموظفو معظم الكيانات اللامركزية للدولة بتغطية نظام خاص يطلق عليه: المؤسسة الوطنية للمعاشات التقاعدية للعاملين وموظفي السلطة التنفيذية (INJUPEMP)، بينما يشترك معلمو التعليم الأساسي والثانوي في القطاعين العام والخاص في المؤسسة الوطنية للضمانات للمعلمين (MPREMA).

١٠٨- وفي كلتا الحالتين يتعلق الأمر بنظامين بديلين لمؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية. ومن حق العاملين التابعين للمؤسسة الوطنية للمعاشات التقاعدية والمؤسسة الوطنية للضمانات الحصول على معاشات للشيخوخة والعجز والاستفادة من القروض الشخصية والعقارية. ويدفع هؤلاء العاملون اشتراكات لمؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية للبرامج المتعلقة بالمرض والأمومة فقط.

١٠٩- ومن ناحية أخرى يتمتع العاملون في القوات المسلحة والصحفيون بنظامين للضمان الاجتماعي خاصين بهما، ويعتبران بديلين للبرامج التي تديرها مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية. فمؤسسة الضمان العسكري تمنح معاشات في حالات العجز والوفاة والتقاعد، وتقدم مساعدات لنفقات الجنازات وتصرف التأمينات لأعضائها في حالات الوفاة أو العجز. وتمنح مؤسسة الضمان الاجتماعي للصحفيين استحقاقات التقاعد أو العجز والتأمين على الحياة، كما تمنح مساعدات لنفقات الجنازات وللنفقات الطبية ونفقات المستشفيات.

١١٠- ويشترك العاملون في البنك المركزي والجامعة الوطنية المستقلة لهندوراس في برنامجين للضمان الاجتماعي مكملين لبرامج مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية تتولى ادارتهما هاتان المؤسستان. وخطّة الضمان الاجتماعي للبنك المركزي أول نظام من نوعه في البلد فهي تمنح معاشات تقاعدية وفقاً لعدد سنوات الخدمة، كما تدفع معاشات للعجز واستحقاقات في حالات الوفاة، ومنحاً لنفقات الجنازات ومكافآت مقابل الخدمات التي قدمها المشتركون، كما تمنح قروضاً للإسكان. أما مؤسسة الضمان الاجتماعي التابعة للجامعة فتدفع معاشات تقاعدية تبعاً لعدد سنوات الخدمة، ومعاشات في حالات العجز، واستحقاقات في حالات وفاة المشترك، ومنحاً لنفقات الجنازات ومكافآت نهاية الخدمة. ومن حق العاملين المشتركين في هذا البرنامج الحصول أيضاً على قروض شخصية وقروض للإسكان.

دور الدولة في الضمان الاجتماعي

١١١- وفقاً لدستور الجمهورية، يتعين على مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية تمويل خدمات الضمان الاجتماعي وإدارتها. ومع ذلك تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدولة ستقوم بإنشاء مؤسسات للمساعدة والضمان الاجتماعي، تباشر نشاطها على نحو موحد في إطار نظام حكومي موحد، يسهم فيه كل من الدولة والمستفيدون أنفسهم. وهكذا، بالإضافة إلى المؤسسة المذكورة، هناك هيئات أخرى للضمان الاجتماعي تمنح استحقاقات بصفة أساسية في حالات العجز والشيخوخة والوفاة، بعض منها بديل والبعض الآخر مكمل للاستحقاقات التي تمنحها المؤسسة.

١١٢- وتلعب الدولة دوراً تنظيمياً وإشرافياً وإدارياً في نظام الضمان الاجتماعي. فأصبحت بذلك المنفذ للنظام والمراقب عليه، وهو وضع يؤثر على استقلال إدارة نظام الضمان الاجتماعي تجاه السلطة السياسية (يشترك وزراء للدولة في مجالس الإدارة). فضلاً عن ذلك، فإن اشتراك الدولة المباشر في إدارة المؤسسات الإدارية يلزمها بنحمل دور الضامن للنظام، على نحو يتجاوز ما هو ضروري لإلزام العاملين بالادخار في نظام الضمان الاجتماعي.

١١٣- وتسهم الدولة في تمويل نظام الضمان الاجتماعي بصفقتها هذه وباعتبارها رب عمل. وليس إسهام الدولة مخصصاً للمؤمن عليهم من ذوي الدخل الصغيرة، بل بالعكس، فإنه على ما هو عليه الآن يعتبر مواتياً بقدر أكبر للعاملين من ذوي الدخل المرتفعة، فضلاً عن أنه تركز موارد وطنية لنظام لا يغطي سوى أقل من ثلث السكان.

١١٤- وتمثل نفقات برامج الضمان الاجتماعي المختلفة، التي أشير إليها على وجه التخصيص بصفحتها أهم ثلاث مؤسسات في هندوراس من حيث عدد المؤمن عليهم (مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية، المؤسسة الوطنية لمعاشات موظفي السلطة التنفيذية، المؤسسة الوطنية للضمان للمعلمين) حوالي ٠,٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١١٥- ولا يخضع لنظام الضمان الاجتماعي الإجباري خدم المنازل، والعاملون في منازلهم، والعاملون المستقلون والعاملون المؤقتون والموسميون والعمال الزراعيون.

١١٦- ويعتبر تطبيق نظام الضمان الاجتماعي منصفاً من حيث الاستحقاقات التي يمنحها للرجال والنساء على السواء. والأعمار المؤهلة للحصول على معاش الشيخوخة منخفضة على نحو غير عادي في إطار نظام كل من المؤسسة الوطنية لمعاشات موظفي السلطة التنفيذية والمؤسسة الوطنية للضمان للمعلمين. ويجوز للمؤمن عليهم الحصول على معاشاتهم لدى بلوغهم ٥٠ سنة أو ٥٨ سنة على التوالي، للرجال والنساء على السواء.

١١٧- ونظراً إلى أن أنظمة الضمان الاجتماعي المنفذة في بلدنا تستجيب لاحتياجات مجموعات معينة من السكان مثل الموظفين العموميين والمعلمين والعسكريين والصحفيين، فإن العمل التعاوني مشتت وهو موجه قبل كل شيء نحو إدارة الجوانب التقنية.

تعريف الأسرة

١١٨- وفقاً لنظامنا القانوني ولكل الأغراض القانونية، فإن الأسرة هي مؤسسة تضم الآباء الطبيعيين أو بالتبني والأقارب برابطة الدم حتى الدرجة الرابعة وبرابطة النسب حتى الدرجة الثانية، والغاية منها هي حفظ النوع والتناسل والنمو، في جميع مجالات الحياة البشرية.

١١٩- وينص الدستور السياسي في المادة ١١١ من الفصل الثالث بشأن الحقوق الاجتماعية على أنه "يتمتع كل من الأسرة ورابطة الزواج والأمومة والطفولة بحماية الدولة" وواجب الوالدين هو تربية أبنائهم القصر المعالين وحمايتهم وإدارة أملاكهم ولا يجوز فصل الأطفال عن أسرهم الطبيعية إلا في ظروف خاصة محددة في القانون بغرض واحد هو حمايتهم.

١٢٠- ومع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في قانون الطفولة والمراهقة، ينظم قانون الأسرة العلاقات الأسرية على وجه عام، والعلاقات بين الآباء والأبناء على وجه خاص، فينص في مادته ٥٨ على ما يلي "تشجع الدولة استقرار الأسرة ورفاه أعضائها وتقدم خدمات خاصة لمساعدة أفقر الأسر كيما يمكنها الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن هذا القانون وقانون الأسرة وغيرهما من القوانين ذات الصلة.

١٢١- وتنص المادة ٥٩ على ما يلي: "يتعين على الأب والأم أو الممثلين القانونيين للطفل السعي لكي يحلوا مباشرة أي خلاف ينشأ بصدد ظروف معيشته وإعالتة وحمايته وتربيته. وإذا استمر الخلاف يطبق ما هو منصوص عليه في قانون الأسرة.

١٢٢- وينص تشريعنا الساري على أعمار مختلفة يجوز لديها للشخص أن يتمتع بممارسة بعض الحقوق: فسن الرشد مثلاً هو ٢١ سنة ولدى بلوغه يكون للشخص أهلية أداء كاملة فيتمتع ويمارس بنفسه جميع الحقوق والواجبات الممكنة في عالم القانون.

١٢٣- وينص الدستور في المادة ٣٦ من الفصل الثالث على ما يلي: "يتمتع بصفة المواطن جميع الهندوراسيين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة". ويترتب على ذلك ظهور فئة ثالثة يطلق عليها البالغون القصر (من ١٨ إلى ٢١ سنة). وينص الدستور في مادته ٣٧ على أن من حق المواطن التمتع بالحقوق التالية: أن ينتخب وأن يُنتخب أهلية تقلد مناصب عامة؛ أن يشترك في تأسيس أحزاب سياسية، وأن ينضم إليها أو يتركها؛ وأن يتمتع بالحقوق الأخرى المعترف بها في هذا الدستور وفي القانون والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٨ سنة تطبق عليهم مبادئ قانون القصر في حالة ارتكابهم جرائم. ولا تجوز مقاضاة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة. والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و ١٦ سنة، يكونون مؤهلين لممارسة العلاقات التعاقدية في شؤون العمل.

١٢٤- وفي الشؤون الزراعية، فإن الشخص الذي يزيد عمره على ١٦ سنة، ويكون قد منح قطعة أرض أو عضواً في تعاونية ريفية، تكون له أهلية إدارة الأرض وتقديمها كضمان والحصول على قروض، على أساس شهادة ملكية تمنحها المؤسسة الوطنية الزراعية.

١٢٥- ويأذن القانون التجاري للقاصر بامتلاك مؤسسة تجارية أو اكتساب المركز القانوني للتاجر، إذا كان يعول نفسه أو مؤهلاً أو مأدوناً له (عائل نفسه بحكم الواقع)، والذين لا يستوفون أياً من هذه الشروط ويكونون غير أهل بسبب السن أو لافتقارهم إلى شروط طبيعية أخرى، يجوز لهم أن يصبحوا تجاراً إذا حصلوا على مؤسسة تجارية عن طريق الميراث أو الهبة.

مساعدة وحماية الأسرة

١٢٦- لدينا حالياً في هندوراس المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية، الذي تقوم بإدارته السيدة الأولى للبلد. وهذا المجلس هو المؤسسة الإدارية للسياسة الوطنية لشؤون الطفولة والمراهقة والأسرة. وهو هيئة شبه مستقلة تخضع للقانون العام، ولها شخصية اعتبارية، وهي مستقلة مالياً ولها ذمة مالية مستقلة.

١٢٧- والمجلس مسؤول عن إدارة وتوجيه وتنفيذ الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالحماية والمساعدة الاجتماعية للطفل والأسرة؛ ويقوم بعمليات التخطيط في هذا الصدد وينشئ ويدعم المؤسسات التي تستهدف تحقيق هذه الأهداف.

١٢٨- وتنفذ الرعاية الاجتماعية من خلال برامج تهدف إلى تنمية ودعم الأسرة والأنشطة التنموية للمجموعات وحماية الأطفال وتأمين رفاهيتهم من خلال مراكز المساعدة ودورات التوجيه الجماعي وتطوير مبادرات المجتمعات المحلية عن طريق تعزيز الأنشطة الجماعية.

١٢٩- وهناك خطة في سياق الفترة الحالية من تحديث الدولة لتحويل المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية إلى المؤسسة الهندوراسية للطفولة والأسرة، من أجل تقديم خدمات سليمة تقنياً بأقل تكلفة إدارية وإدارة التحويلات المالية والمشاريع من أجل الأطفال والمراهقين والأسر.

الرعاية الاجتماعية للأطفال والشبيبة

١٣٠- تنص التشريعات الوطنية على الأحكام التالية في قانون الأطفال والمراهقين. المادة ١٤: "من واجب الدولة وضع سياسات وإعداد برامج تستهدف الإزالة التدريجية لعمل الأطفال وتعزيزها وتنفيذها". وعليها أن تضع أيضاً برامج لمساعدة الأسر التي لديها أطفال معرضون للخطر.

١٣١- وتنص المادة ١١٥ على أن عمل الأطفال ينبغي أن يكون مناسباً لسنهم وقدرتهم البدنية ونموهم العقلي والمعنوي. ويتعين على وزارة الدولة لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي تلافى الاستغلال الاقتصادي للأطفال والحرص على ألا يمارسوا أعمالاً خطيرة أو أعمالاً تعرقل تعليمهم أو تؤثر على صحتهم أو نموهم البدني أو العقلي.

١٣٢- ومن حق الأطفال الذين يدخلون في القوى العاملة الحصول على أجر واستحقاقات اجتماعية وغيرهما من الضمانات التي يمنحها القانون أو العقود الفردية أو الجماعية للعاملين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة وكذلك الاستحقاقات المحددة المعترف لهم بها في قانون العمل وقانون الأطفال والمراهقين بسبب سنهم ونموهم.

١٣٣- وينبغي أن يكون أجر الطفل العامل متمشياً مع عدد ساعات العمل. فضلاً عن ذلك، تنص المادة ١١٦ على أنه يتعين أن تتمتع الطفلات العاملات بحماية خاصة في حالة الحمل أو الإرضاع.

١٣٤- وتنص المادة ١١٧ على أن عمل الأطفال ينبغي أن يكون تدريبياً وتوجيهياً بالإضافة إلى كونه مقابل أجر. وتنص المادة ١١٨ على أن عمل الأطفال يجب ألا يحد من نموهم وتطورهم. ومن أجل ذلك ينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق بين وزارة الدولة لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العام، لتحقيق الأهداف المذكورة.

١٣٥- وتنص المادة ١٣٣ على أن وزارة الدولة لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي تصدر لوائح بشأن ما يلي:

(أ) العقوبات الإدارية المطبقة على المخالفات التي تُرتكب خلال فترة التدريب العملي من جانب المتدربين أو العاملين أو أرباب الأعمال؛

(ب) التوجيه الذي يجب أن يقدم للأطفال العاملين ولوالديهم أو ممثليهم القانونيين ولرب العمل فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم وساعات العمل والمسموحات والاستحقاقات وكذلك التدابير المتعلقة بالصحة المهنية؛

(ج) إجراءات التفتيش على عمل الأطفال، وعلى الشؤون الأخرى ذات الصلة بعملهم على وجه عام.

١٣٦- وتنص المادة ١٣٤ على ما يلي: يعتبر مرتكباً لجريمة الاستغلال الاقتصادي ويعاقب بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات:

(أ) الشخص الذي يُشغَلُ طفلاً خلال ساعات طويلة للغاية أو ليلاً؛

(ب) الشخص الذي يُجبر طفلاً على العمل مقابل أجر؛

(ج) الشخص الذي يشجع طفلاً على القيام بأنشطة غير قانونية مثل البغاء أو المواد الإباحية أو الأعمال الفاضحة أو غير الأخلاقية، أو يحثه على ذلك أو يجبره على أن يقوم بذلك؛

(د) الشخص الذي يحرض الطفل أو يجبره على القيام بأنشطة غير مشروعة؛

(هـ) الشخص الذي ينتهك حقوق الطفل المنصوص عليها في هذا القانون بسبب أعمال أسرية أو منزلية. وفي هذه الحالة لا تطبق العقوبة إلا إذا استمر الشخص المسؤول بعد إنذاره بالكف عن ذلك في انتهاك ما هو منصوص عليه في هذه الفقرة الفرعية.

١٣٧- وتنظم المادة ١٢٠ من قانون الأطفال والمراهقين الحد الأدنى للسن في بلدنا الذي يحظر قبل بلوغه تشغيل الأطفال بأجر في الأعمال المختلفة، فتتص على ما يلي: "تمنح تصاريح العمل بصفة فردية ويحدد فيها العدد الأقصى لساعات العمل والظروف التي تقدم فيها الخدمات. ولا يجوز بأي حال التصريح بالعمل الليلي للطفل الذي يقل عمره عن ١٤ سنة".

المادة ١١
ظروف المعيشة

١٣٨- سيجري تحليل مستوى معيشة سكان هندوراس على ضوء الحالة السائدة في مجالات التعليم والصحة والعمل والسكن.

١٣٩- على وجه عام، حدث تقدم كبير ولكن غير كاف في محو الأمية، التي انخفضت من ٤٢ في المائة إلى ٣٢ في المائة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨، وتقدر هذه النسبة فيما يتعلق بعام ١٩٩٣ بـ ٢٩,٤ في المائة. وبلغ متوسط سنوات التعليم المدرسي في عام ١٩٩٤ للسكان في مجموعهم ٤,٢ سنة، ويعتقد أن حوالي ٦٠ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً لديهم أقل من ٣ سنوات من التعليم المدرسي.

١٤٠- وبالرغم من الجهود التي بُذلت لزيادة التغطية التعليمية ونوعيتها، فإن فاعليتها انخفضت بسبب ارتفاع معدلات الانسحاب والرسوب والتغيب في المستويات المختلفة. وهناك مشكلة أخرى في قطاع التعليم، هي عدم تكافؤ توزيع الإنفاق العام داخل هذا القطاع، الذي يركز بالفعل على التعليم العالي، فميزانية التعليم العالي، الذي يمثل ٣ في المائة من مجموع التلاميذ أي ما يعادل في المتوسط ٥٠٠ ٤١ طالب، معظمهم ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والمتوسطة العالية، تمتص ١٨ في المائة من الميزانية الكلية لوزارة التعليم، بينما في المستوى الابتدائي الذي كان يغطي ٨٥,٢ في المائة من مجموع التلاميذ في عام ١٩٩٥، أي ما يعادل ٠٩٤٨ ٠٣٤ ١ تلميذاً، خصص له ٤٨ في المائة فقط من الميزانية الكلية للوزارة.

١٤١- وشهد المستوى الصحي للسكان^(٢) تحسناً مستمراً في السنوات الأربع الأخيرة، وبالرغم من ذلك، ما زالت هناك مشاكل الوصول والتغطية والنوعية، كما أن الإصابة ببعض الأمراض الحادة مثل أمراض الإسهال والالتهابات التنفسية نسبتها عالية. وسوء التغذية والملاريا من المشاكل الخطيرة التي تؤثر بشدة على النمو البشري للسكان.

١٤٢- وتبلغ نسبة وفيات الأمومة ٢٢١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، بينما تمثل نسبة وفيات الرضع واحدة من أعلى النسب في أمريكا اللاتينية (٤٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، وفقاً لبيانات الـ ENESF في عام ١٩٩٤. والأسباب الرئيسية لذلك هي: ٧٠ في المائة بسبب الالتهابات التنفسية الحادة والإسهال والسل وال ٣٠ في المائة الباقية لأسباب أخرى. وتبلغ نسبة وفيات الأجنة المقترنة بوفاة الأم ٣٣ في المائة؛ وكل أربع ساعات يموت طفل يقل عمره عن سنة واحدة، وأكثر من نصف هذه الوفيات (حديثو الولادة وبعد الولادة) سببه الأمراض السارية وسوء التغذية وعوامل بيئية (الأمراض المنقولة بالماء والعوامل الناقلة للعدوى) وهي أمور يمكن تلافيها. ومن الثابت أيضاً أن نسبة وفيات الرضع بين أبناء النساء الأميات تبلغ ثلاثة أمثالها بين أبناء غير الأميات. وزادت نسبة السكان المصابين بالملاريا من ١١ لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٣ إلى ١٢ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥.

١٤٣- وفيما يتعلق بالبيئة الصحية^(٣)، فإن المراقبة الصحية على الأغذية غير كافية، وهناك نقص في إمدادات مياه الشرب، وخدمات الإصحاح للمساكن، وكذلك فيما يتعلق بخدمات التخلص من الفضلات البشرية والقمامة. وتعكس المؤشرات التالية هذا الوضع: ٣٥ في المائة من المساكن ليس لديها شبكة أنابيب لتوفير مياه الشرب؛ ٤٠ في المائة ليس لديها ترتيبات ملائمة للتخلص من الفضلات؛ ويضاف إلى ذلك مشاكل أخرى متفاوتة الحجم نجمت عن تدمير الغابات وموارد المياه الطبيعية وطريقة التنمية في بعض المناطق التي تعطي الاعتبار الصحية مستوى ثانوياً.

١٤٤- يترتب على جوانب القصور الغذائية تكلفة اقتصادية - اجتماعية طويلة الأجل بالنسبة للبلد وخاصة بسبب الأضرار التي تسببها على صحة صغار الأطفال ونموهم البدني والعقلي وقدرتهم على التعلم.

١٤٥- وبلغت نسبة الأطفال المنخفضي الوزن لدى الولادة في المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة العامة ومؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية ما بين ٧ في المائة و٨,٧ في المائة في الثمانينات، ولكن زادت هذه النسبة إلى ١١ في المائة بحلول عام ١٩٩٣.

١٤٦- وارتفعت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة من ٤٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٥٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١. ووفقاً لإحصاءات وزارة الصحة، فإن ٢,١ في المائة من وفيات الرضع في عام ١٩٩٠ كانت لأسباب مقترنة بسوء التغذية، مقابل ٠,٩ في المائة في عام ١٩٨٠. ويرجع ذلك إلى حالة الفقر السائدة بين نسبة عالية من سكان هندوراس.

١٤٧- وارتفعت نسبة سوء التغذية المزمنة، حسب مؤشر الوزن/العمر، لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٩ سنوات الذين يترددون على المستوى الأول من التعليم الابتدائي من ٣٨,١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٦^(٤). وهذه المشكلة على أحدها في محافظات: الباراييسو، كوماياغا، اوكتيبيكي، كوبان، تشولوتيكيا، ساننا بربارا، لا باس، لمبيررا، أنتيوكا. والاختلافات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية ترجع بصفة رئيسية إلى الظروف السائدة في المناطق الريفية فيما يتعلق بالتعليم والوصول إلى الخدمات الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب وترتيبات التخلص من الفضلات البشرية. وترد في الجدول المرفق نتائج الاحصاءات المدرسية المختلفة التي أنجزت خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥.

١٤٨- ويعتبر نقص فيتامين "ألف" أحد مشاكل التغذية الأخرى، ويقدر حالياً أن ٩٠ في المائة من الأسر في هندوراس لا تحصل على كميات كافية من فيتامين ألف وأن ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة تظهر عليهم أعراض هذا النقص^(٣).

١٤٩- ويتوقف وصول الأسر إلى الأغذية وغيرها من السلع الاستهلاكية والخدمات بقدر كبير على الأسعار ومستوى الدخل. فقد ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك على مدى السنوات الخمس الأخيرة بمقدار ٩٦,٦ في

المائة؛ وكان الجانب الأكبر من هذه الزيادة في قطاع الأغذية. وانعكس ذلك على تكلفة السلّة الأساسية للأغذية، التي كانت تعادل ١٦,٤٣ لمبيراس في عام ١٩٩٠ وارتفعت إلى ٥٥,٤٣٥ لمبيراس في عام ١٩٩٥^(٥).

١٥٠- وتنعكس صعوبة الوصول إلى الأغذية في انخفاض مستويات استهلاكها. ففي عام ١٩٨٧ كان أكثر من ٦٣ في المائة من الأسر لا تغطي احتياجاتها من الطاقة، أي كانوا يعانون من نقص التغذية، بينما بلغت هذه النسبة ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وترتفع هذه المعدلات لدى الأسر في المناطق الريفية والأسر المنخفضة الدخل والأسر التي تعيش في المناطق الغربية من البلد (أوكتيكي، لا باس لمبيراس، انتيبوكا)^(٥).

١٥١- ويمثل السكان النشطون اقتصادياً^(٦) في هندوراس ٣٥ في المائة من مجموع السكان. وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد السكان العاملين حوالي ١,٨ مليون نسمة، من بينهم ٥٥ في المائة يعيشون في الريف. وتجدر الإشارة إلى أن قطاعات الزراعة والحراثة وصيد الحيوانات والأسمك تمتص حوالي ٣٨ في المائة من عدد السكان العاملين، بينما تمتص الصناعة (بما في ذلك التعدين) حوالي ١٨ في المائة، وتمتص قطاعات الخدمات والتجارة والنقل والبناء والبناء الـ ٤٤ في المائة الباقية. وهناك تزايد في النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصادياً العاملين في القطاع الأخير، بينما يُشاهد اتجاه تنازلي في العمالة في القطاعين الأولي والثانوي^(٧).

التوزيع الجغرافي للفقير

١٥٢- لتبين مستويات تحديد الفقر على مستوى المناطق الجغرافية، تصدر هندوراس تحليلاً للضرورات الأساسية غير الملباة تستخدم فيه بيانات من التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨. ويتألف هذا المؤشر من ستة متغيرات: نوع السكن، عدد القاطنين في المسكن، نوعية المياه والوصول إلى المياه، نظام التخلص من الفضلات، الوصول إلى التعليم الابتدائي، القدرة الكافية.

١٥٣- وبناء على هذه المتغيرات في مجموعها، صنفت المحليات في خمس مجموعات، تتضمن أواخرها ٥٧ محلية لديها أعلى معدلات من الضرورات الأساسية غير الملباة، ما بين ٨٤ في المائة و٦٢ في المائة. وتتضمن المجموعة الثانية ٣٢ محلية يتراوح معدل الضرورات الأساسية غير الملباة فيها ما بين ٦٠ في المائة و٥١ في المائة، بينما تتضمن المجموعة الثالثة ٦٤ محلية يتراوح العجز فيها ما بين ٥٠ في المائة و٤١ في المائة، وتتضمن المجموعة الرابعة ٥٦ محلية يتراوح العجز فيها ما بين ٤٠ في المائة و٣٢ في المائة، وأخيراً تتضمن المجموعة الخامسة ٨٥ محلية يتراوح معدل العجز فيها ما بين ٣١ في المائة و٢ في المائة.

١٥٤- وكانت المحافظات الخمس التي أظهرت أعلى معدلات للعجز في ذلك التاريخ هي: انتيبوكا، لمبيراس، فالي، لا باس، أولانتشو. في حين كانت الظروف أفضل في محافظات إسلاس دي لا باهيا، كورتس، فرانسيسكو موراسان.

الحق في غذاء كاف

١٥٥- يجري تناول مشكلة انعدام الأمن الاجتماعي في البلد على أساس أن السبب الأول هو عدم كفاية إمدادات الأغذية للاستهلاك المحلي وعدم انتظامها على الصعيد الوطني، سواء الأغذية المنتجة محلياً أو المستوردة. وقد نجمت هذه الحالة عن مجموعة معقدة متشابكة من العوامل تؤثر على إنتاج وإنتاجية الأغذية على المستوى المحلي وعلى عوامل أخرى تتعلق بالتجارة فيها. وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بإمدادات الغذاء على الصعيد الوطني للاستهلاك الأدمي.

١٥٦- ويتحدد الاكتفاء في المقام الأول بمدى توافر الطاقة (السرعات الحرارية) للفرد بالنسبة لمتوسط احتياجات السكان من الطاقة. وفيما يتعلق بالفترة ١٩٨٠-١٩٩٢، يلاحظ تزايد تدريجي طفيف في السرعات الحرارية المتاحة للفرد، وأن نسبة الطاقة الناجمة عن مصادر نباتية تبلغ حوالي ٨٨ في المائة. وهذه الأرقام هي متوسطات، ونظراً للمشاكل المتعلقة بعدم التكافؤ في التوزيع، ربما بقيت بعض قطاعات السكان عند مستوى أقل بكثير.

١٥٧- وعلى المستوى الأسري، يتوقف التوافر على النظام الغذائي السائد، سواء على مستوى السوق الوطنية، أو جزئياً على مستوى الإنتاج للاستهلاك الذاتي، وهذا العامل يؤثر على نوعية النظام الغذائي، الذي غالباً ما يكون أكثر تنوعاً في الحضر ولا يخضع لمواسم الدورة الزراعية كما هو الحال في الريف. ومن ناحية أخرى، تؤثر طرق التخزين والحفظ على توافر الأغذية على المستويين الأسري والوطني.

١٥٨- ولكن ضعف القدرة الشرائية للسكان فيما يتعلق بالحصول على الأغذية الضرورية، أي فيما يتعلق بإمكانية حصولهم على الأغذية، هو المشكلة الرئيسية - بل وأهم من مشاكل التوافر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتحدد القوة الشرائية أساساً بمستوى الدخل وأسعار الأغذية وغيرها من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي يؤثر بدوره على فرص العمل والحصول على دخل كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية.

١٥٩- ويبين تحليل مؤشر أسعار المستهلك أن الزيادات في السنتين الأخيرتين ١٩٩٣-١٩٩٤ و ١٩٩٤-١٩٩٤-١٩٩٥، كانت ٢٨,٩ في المائة و ٢٦,٨ في المائة على التوالي؛ وفي قطاع الأغذية، كان التغيير في مؤشر أسعار المستهلك أكبر من ذلك للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ (٣٥,٧ في المائة) وأقل من ذلك للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (٢٢,١ في المائة). وكما ذكر من قبل ينعكس مؤشر أسعار المستهلك في تكلفة سلة الأغذية الأساسية، التي كانت تعادل للأسرة المكونة من خمسة أفراد ١٠,٤ لمبيراس في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وارتفعت إلى ٣٤,٦ لمبيراس في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

١٦٠- إن أحد العوامل الهامة التي تؤثر على القرار بإنتاج أغذية بعينها وشرائها واستهلاكها، هو مستوى المعرفة والوعي لدى السكان، الذي يقترن بمستويات تعليم السكان ووصولهم إلى المعلومات وفضلاً عن ذلك، يؤثر المستوى التعليمي أيضاً على فرص العمل والطلب على الخدمات.

١٦١- وأخيراً، يؤدي سوء ظروف الإصحاح إلى ارتفاع معدلات الأمراض المعدية، الأمر الذي ينعكس بدوره في ارتفاع في المتطلبات الغذائية كما تتسبب في تقليل الاستفادة البيولوجية من المواد الغذائية المستهلكة. وما زالت مستويات الصحة والإصحاح منخفضة، مما يؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي للسكان، لأنها كما ذكرنا فعلاً تتسبب في تقليل الاستفادة البيولوجية من المواد الغذائية التي يتناولها الأفراد فضلاً عن أنها تؤثر على نوعية الأغذية المستهلكة.

إحصاءات الغذاء والتغذية

١٦٢- من أوائل الدراسات التي أنجزت في هذا الميدان الاستقصاء بشأن التغذية الذي قام به معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنا سنة ١٩٦٦ على مستوى المنطقة بأسرها، وقد تمخض الاستقصاء عن إصدار دراسة تتضمن النتائج الخاصة بكل بلد.

١٦٣- ومن بين الدراسات الأخرى التي أنجزت بشأن مشكلة الأغذية والتغذية الدراسات التي قامت بها وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية، التي تقوم بالاشتراك مع وزارة التعليم وبرنامج المخصصات الأسرية منذ عام ١٩٨٦ بدراسات سنوية حول طول قامة التلاميذ في المرحلة الأولى، باعتباره من المؤشرات المستخدمة للتركيز على مجموعات السكان المحرومة. ويبين الجدول الوارد أدناه نتائج هذه الدراسات.

١٦٤- وبالمثل قامت وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية بالاشتراك مع معهد الأغذية لأمريكا الوسطى وبنا باستقصاءات بشأن استهلاك الأغذية في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩، وقامت وزارة الصحة باستقصاءات في هذا الصدد في عام ١٩٨٧ كما اشتركت مع وكالة التنمية الدولية في استقصاءات تتعلق بهذا الموضوع في عام ١٩٩٤.

١٦٥- وأدخلت وكالة التنمية الدولية في الاستقصاءات الوبائية التي نفذتها وزارة الصحة في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢ عنصراً يتعلق بتقييم نمو الطفل. وفي عام ١٩٩٦ نفذت وكالة التنمية الدولية مع مؤسسة العيون استقصاءً بشأن المقويات الغذائية.

١٦٦- وتجدر الإشارة إلى أنه توجد في البلد مؤسسات غير حكومية ومنظمات دولية تنفذ أنشطة في مناطق محددة، وتدير شبكات معلومات خاصة بها منظمة على شكل إقليمي.

هندوراس: التخلف في نمو الأطفال في الأعمار ما بين ٦ و ٩ سنوات، معبراً عنهم كنسبة مئوية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٨٦	المحافظة
٣٨,٦	٣٨,١	٣٥,٥	٣٤,٩	٣٩,٨	المجموع الوطني
٣٢,١	٣٠,٤	٣٠,١	٢٨,٤	٣٥,٤	أتلانتيدا
٣٣,٨	٣٠,٠	٣١,٢	٣٢,٢	٣٩,٦	كولون
٤٣,٤	٤١,٥	٣٨,٥	٣٩,١	٤٥,٦	كوماياغا
٥٦,١	٥٦,٨	٤٢,٦	٤٩,٧	٥٥,٢	كوبان
٣١,٥	٣١,١	٣٠,٣	٢٥,٩	٣٢,٧	كورتس
٣٨,٣	٣٦,٢	٢٩,٢	٢٨,٢	٣٥,٤	تشولوتيكا
٤٧,٤	٤٩,٥	٣٧,٣	٣٢,٥	٤٠,٠	البارايسو
٢٨,٨	٢٧,٥	٢٩,٢	٢٤,٨	٢٩,٤	فرانسكو موراسان
٢٠,٤	٢١,٠	٢١,٤	٢٢,٣	٢٧,٨	غراسياس أ. ديوس
٦٤,٤	٦٢,٩	٦٧,٩	٦١,٩	٦٠,٧	أنتيبوكا
١٢,٣	٨,٩	٦,٦	٧,٢	١٠,٨	إيسلاس دي لا باهيا
٥٣,٥	٥٢,٢	٥١,٧	٥١,٧	٥٣,٠	لا باس
٦٠,٤	٦٤,٤	٦٣,٩	٦١,٥	٦٢,١	لمبيرا
٤٣,٥	٤١,٦	٤٢,٤	٤١,٦	٤٨,٥	أوكوتيبكي
٣٣,٢	٣٢,٦	٣٠,٥	٣١,٣	٣٦,٧	أولانتشو
٤٨,٧	٤٨,٤	٤٥,٢	٤٧,٧	٥٦,٧	سانتا باربارا
٣٠,٢	٣١,٩	٢٣,١	٢٨,٦	٣٢,٤	فالي
٣٥,٥	٣٥,٣	٣٢,٦	٢٩,٦	٣٩,٣	يورو

المصدر: استقصاءات بشأن طول قامة التلاميذ في المرحلة الابتدائية ١٩٨٦/١٩٩٥.

تدابير السياسة العامة المعتمدة في ميدان الأمن الغذائي

١٦٧- تتجه الخطوط الاستراتيجية للأمن الغذائي التغذوي نحو تحقيق توافر الأغذية والوصول إليها لجميع سكان البلد وإلى إيلاء رعاية غذائية للمجموعات المعرضة لخطر سوء التغذية المزمن من خلال برامج وتدابير تعويضية خاصة. وسيجري تناول الأمن الغذائي التغذوي من خلال التنمية المحلية وتعزيز المحليات وانطلاقاً من وجهة نظر بيئية.

١٦٨- ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

- تحقيق زيادة كبيرة في توافر الأغذية بقدر كاف مستدام على المدى الطويل، وكذلك فيما يتعلق بوصول السكان للأغذية الضرورية لتلبية احتياجاتهم البيولوجية على نحو يتيح النمو البدني والدهني للأفراد؛

- إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للمجموعات الأكثر ضعفاً وتبعاً للمعايير المتعلقة بالدخل والهامشية الجغرافية والحالات الاستثنائية، وتعزيز أمنهم الغذائي التغذوي؛

- تعزيز الأنشطة الإنتاجية وخدمات دعم إنتاج الأغذية على المدى القصير والمتوسط: القروض، المساعدة التقنية، التسويق، بنية هيكلية إنتاجية؛

- منع أولوية للمجالات المتعلقة بتوسيع تغطية الخدمات المتعلقة برعاية الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات وتحسين نوعيتها؛

- تعزيز مشاركة السكان والمجتمع المدني على نحو يجعلهم يتحملون مسؤولية السهر على تنفيذ الأنشطة الغذائية التغذوية على مستوى الأسرة؛

- تحسين إدارة الأموال المقدمة من المجتمع الدولي والحكومات الصديقة لتنفيذ البرامج؛

- اتخاذ إجراءات تستهدف تحسين إضافة المقويات الغذائية إلى النظام الغذائي الهنطوراسي (اليود، فيتامين ألف، الفلور)؛

- تنشيط القطاعات الإنتاجية من أجل الإسهام في توسيع النشاط الإنتاجي ومن ثم تحسين مستويات العمالة والدخل لدى السكان مما ينعكس في تحسن مستويات الرفاهية.

١٦٩- ولدى تنفيذ سياسة الأمن الغذائي ينبغي مراعاة مجالات العمل التالية:

- توافر الأغذية على المستوى الوطني؛

- الأمن الغذائي التغذوي على مستوى الأسرة؛

- التعويض الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية؛

- الوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛

- تعزيز وتشجيع العادات الغذائية والمعيشية الصحية؛

- سلامة الأغذية ونظافتها.

تغيير السياسات التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الوصول إلى الغذاء

١٧٠- في عام ١٩٩٠، استهلت الحكومة برنامجاً للتكيف الهيكلي بهدف تحسين الهيكل الاقتصادي للبلد وتحسين كفاءة القطاع العام وتخفيض حجمه وتوفير حوافز للقطاع الخاص، بالإضافة إلى بذل جهود لإزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية وضوابط الأسعار فيما يتعلق بالاستهلاك المحلي وخصخصة الخدمات والمؤسسات العامة وإنشاء حوافز جديدة لتوليد مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية داخل البلد.

١٧١- وأدخل هذا البرنامج إصلاحات لتخفيض التعريفات الجمركية التي كانت تحمي الصناعات الوطنية من المنافسة الدولية، وتحرير المؤسسات المالية والزراعية، وجرى تعديل نظام الصرف وألغيت بعض الإعانات المقدمة لعوامل الإنتاج الأساسية وحُرت أسعار الفائدة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإسكان.

١٧٢- وترتب على هذه التدابير في السنوات الأولى من تطبيقها آثار سلبية شديدة على السكان وبصفة خاصة أضعفهم، وما زالت لها انعكاسات حتى الآن على هذه القطاعات، نظراً لارتفاع الأسعار عموماً، ولا سيما أسعار المنتجات التي تدخل في سلة الأغذية. وارتفع التضخم الذي يمثل أحد مؤشرات قياس القدرة الشرائية في إطار تحليل الاقتصاد الكلي بمقدار ٢٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٥.

١٧٣- ولتخفيف آثار برنامج التكيف الهيكلي على السكان، أنشئ الصندوق الهندوراسي للاستثمار الاجتماعي وبرنامج المخصصات الأسرية. ويستهدف الأول إقامة البنية الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية بينما يهدف الثاني إلى تقديم المساعدة الغذائية من خلال توزيع بطاقات الأغذية؛ ويجري أيضاً توزيع بطاقات على السكان المسنين؛ وهناك مشروعان آخران هما "الحقيبة المدرسية"، لتلاميذ المدارس ومشروع "البطاقة المهنية للمرأة ربة الأسرة".

١٧٤- ويُعترف بحق جميع سكان هندوراس في أن تُلبى جميع مطالبهم الاجتماعية. ومع ذلك، فإن قلّة توافر الموارد سواء المالية أو المادية أو البشرية تجبر على التركيز على الأنشطة التي تمنح الأولوية لأفقر قطاعات السكان وفقاً لخصائصها الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

١٧٥- وهذه المجموعات هي الأطفال والنساء والشباب صغار السن والمجموعات الإثنية.

١٧٦- صغار الأطفال: وفقاً لأرقام وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية، قُدِّر مجموع عدد السكان لعام ١٩٩٦ بـ ٥,٦ مليون نسمة، بمعدل تزايد قدره ٢,٨ في المائة. ويتوقع أن يبلغ عدد السكان ٦ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠. و٤٦,٨ في المائة من مجموع السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و ٢٠ في المائة منهم أقل عمراً من ٥ سنوات وتمثل النساء ٥٠,١ في المائة من مجموع السكان.

١٧٧- ونظراً إلى أن صغار الأطفال يشكلون مجموعة ذات أولوية، ويمثلون عنصراً أساسياً في السياسة الاجتماعية للدولة، لكونهم قاعدة المستقبل التي ستستند إليها تنمية البلد، ينبغي إعدادهم للتحديات التي سيواجهونها لدى تحملهم المسؤولية.

١٧٨- ومن الحيوي أن يكون الأطفال أصحاب لديهم إمكانيات للوصول إلى مستويات تعليمية أفضل تسمح لهم بزيادة معارفهم ووعيهم الاجتماعي وتمكنهم من تطوير رؤية سليمة وتنمى لديهم القدرة الذهنية على اتخاذ القرارات على نحو يتفق مع الواقع المحيط بهم.

١٧٩- ونظراً إلى أن أحد أهداف سياسات الدولة هو تنمية الإحساس بالمواطنة، ينبغي أن تكون التنشئة الاجتماعية للطفل متكاملة. ومن ثم، ينبغي أن يكون الأطفال والمراهقون جزءاً من عملية متكاملة.

١٨٠- النساء: إن إدراج سياسة اجتماعية تقوم على الإنصاف للجنسين في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية هو أمر ضروري لضمان أن تشترك المرأة في برامج التنمية الوطنية وأن تستفيد منها مع بقية السكان في ظل ظروف تتسم بالإنصاف.

١٨١- وكما تكون السياسات الاجتماعية مستدامة ومنصفة وفعالة على نحو ما التزمت به الحكومة الهندوراسية، ينبغي لهذه السياسات أن تضع في الاعتبار مشاركة المرأة وأن تُنشئ آليات تكفل النهوض بحالة المرأة ومركزها في المجتمع الهندوراسي.

١٨٢- وتجد الأمور المذكورة أعلاه قاعدتها المفاهيمية والمنهجية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلانات المكسيك لعام ١٩٧٥ وكوبنهاغن لعام ١٩٨٠ ونيروبي لعام ١٩٨٥، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة، واستنتاجات وخطة عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجينغ في عام ١٩٩٥.

١٨٣- والمنطلق الأساسي أن المرأة في سياسة الحكومة، ولا سيما سياستها الاجتماعية، يجب أن تكون موضوع نهج متكامل يقوم على أساس اعتبار موضوعي هو أن لكل من المرأة والرجل احتياجات خاصة وأدواراً مختلفة في المجتمع، وينبثق من ذلك نوعان من الاحتياجات: الاحتياجات العملية على المدى القصير، وهي مقترنة بظروف المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية للنساء ووظيفتهن فيما يتعلق بالإنجاب، والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة؛

والاحتياجات على المدى الطويل، وهي تتعلق بتحسين مركز المرأة على مختلف الأصعدة، وتحسين مستويات ونوعية مشاركتها في اتخاذ القرارات، سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو العام.

١٨٤- وبالإضافة إلى هذا، ونظراً إلى أن المرأة عانت من التمييز في المجتمع على مدى التاريخ، ينبغي إنجاز تقدم في تحقيق تكافؤ الفرص كاستراتيجية لضمان ألا يعامل الأشخاص معاملة مختلفة بسبب الجنس. وفيما يتعلق بالتعليم، يلاحظ استمرار الأمية لدى النساء، ولا سيما في الريف. وهناك تزايد ملحوظ في التمييز ضد المرأة من خلال القوالب الاجتماعية المعبر عنها في الكتب المدرسية والعمليات التعليمية، وهناك أيضاً قيود ثقافية مختلفة على تناول المواضيع المتعلقة بالتعليم الجنسي، تعرقل القيام بعمل وقائي حقيقي على مستوى الصحة الإنجابية وتشجيع إقامة علاقات جديدة تقوم على الإنصاف والاحترام المتبادل بين الشباب.

١٨٥- الشباب: يفتقر الشباب على وجه عام إلى الفرص الكافية للنمو المتكامل. والأغلبية العظمى منهم يجدون أنفسهم على هامش العملية التعليمية ولا يمنحهم المجتمع بدائل لاستخدام وقت فراغهم على نحو خلاق. ومن ناحية أخرى، يواجه الشباب مصاعب فيما يتعلق بالدخول في سوق العمل وينعكس ذلك في معدلات البطالة المرتفعة التي يعاني منها بصفة خاصة من ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل.

١٨٦- ولتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب، ستنفذ الحكومة مع المجتمع المدني أنشطة متعددة القطاعات تهدف إلى توسيع مشاركة الشباب في البرامج الاجتماعية وتوفير الفرص لهم للنمو عن طريق التعليم والعمل والثقافة والترفيه.

١٨٧- وتركز برامج التعليم الجنسي والبرامج التي تستهدف الوقاية من إدمان المخدرات على تعزيز الصحة العامة والإنجابية والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والإيدز وتشجيع أنماط الحياة الصحية.

١٨٨- المجموعات الإثنية: تمثل المجموعات الإثنية أولوية أخرى: وهي تنقسم إلى ثماني مجموعات ثقافية (غاريفون، تولوبان أو خيكافي، ميسكيتوس، لانكاس، تشورتيس، تاوانكاس، بتش، السود الجزريون) ويبلغ مجموع عددهم ٤٦٣ ٧٠٠ نسمة، ويمثلون حوالي ٥ في المائة من مجموع السكان. وعلى وجه عام، تعيش هذه المجموعات في مناطق منعزلة، وليست لديها إلا القليل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، هذا إن وجدت أصلاً، واقتصادها كفاقي، وتعاني من مشاكل تتعلق بالصحة العامة ناتجة عن ظروف معيشية غير صحية (الافتقار إلى خدمات الإصحاح الأساسية؛ سوء التغذية؛ ارتفاع معدل حدوث الأمراض السارية: مرض تشاغاس والليشمانيا والسل).

١٨٩- وتسعى السياسات إلى دعم حقوق المجموعات الإثنية. ولهذه الغاية ستولي الحكومة أولوية خاصة لحماية الهوية الثقافية لهذه المجموعات وحفظ بيئتها ومواردها الطبيعية. وبالمثل، تشجع الأنشطة التي تتيح لهذه المجموعات المشاركة على نحو كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي صنع القرار وحفظ تقاليد الثقافة.

الحق في السكن

- ١٩٠- فيما يتعلق بالإسكان، ينص دستور الجمهورية في مادته ١٧٨، على حق الهنود راسيين في الحصول على سكن ملائم. وتضع الدولة برامج للإسكان الاجتماعي وتنفذها.
- ١٩١- لقد نفذت الحكومات المختلفة هذه البرامج، ولكن الحصول على السكن يتوقف على دخل الأسرة كما أن من الصعب الاستفادة من هذه البرامج لأنها مخصصة بصفة رئيسية للموظفين العموميين.
- ١٩٢- وفي ظل هذه الظروف، فإن النساء من ربات الأسر يكون لديهن احتمالات أقل للحصول على السكن، نظراً لانخفاض دخلهن ولأن الرجل هو الذي يتولى حسب التقاليد التمثيل القانوني للأسرة.
- ١٩٣- ويواجه البلد حالياً نقصاً في المساكن^(٥) يبلغ حوالي ٧٠٠ ألف وحدة لعام ١٩٩٥. ومن بين ما مجموعه ١,١ مليون وحدة يقع ٥٨ في المائة في الريف والـ ٤٢ في المائة الباقية في الحضر. وتلث هذه المساكن فقط هي التي يمكن اعتبارها مقبولة من حيث ظروف السكن، ويعاني ٦٤ في المائة منها من مشاكل التكدس، و ٣٣ في المائة منها ليس لديها مياه صالحة للشرب و ٤١ في المائة منها ليس لديها مرافق إصحاح.
- ١٩٤- وتبين التقديرات الحالية أن ١٦ في المائة فقط من مجموع المساكن الريفية تعتبر ملائمة وأكثر من ٨١ في المائة منها ليست متصلة مباشرة بمرافق مياه الشرب وأنظمة التخلص من الفضلات و ٦٠ في المائة منها ليست متصلة بشبكة الكهرباء.
- ١٩٥- وبالإضافة إلى ذلك، تعاني خدمات البنية الهيكلية الأساسية والخدمات المجتمعية من جوانب قصور شديدة، ولا سيما في المناطق الحضرية الهامشية والمناطق الريفية، إذ يوجد نقص على نطاق واسع في المدارس ومراكز الصحة والمراكز المجتمعية والكباري والطرق ومياه الشرب والمجاري وأنظمة التخلص من القمامة.
- ١٩٦- وترتب على تراكم الاحتياجات غير الملباة على مر السنين أن أصبحت الغالبية العظمى من شعب هندوراس تعيش في ظل ظروف صعبة، فتعيش نسبة عالية من السكان في ظروف تكدس إباحية، ومعنى ذلك أن عدداً كبيراً من الأسر يعيش في مساكن في حالة سيئة.
- ١٩٧- ونظراً للخصائص العامة لفقر المجتمع الهنود راسي، ولا سيما الشرائح المتوسطة والمنخفضة الدخل، تعتبر أمراً أساسياً مواجهة مشكلة الإسكان من خلال توفير مساكن جاهزة لأن ارتفاع التكلفة يجعل الشراء بعيداً عن متناول السكان المستهدفين. ويؤكد ذلك ما لوحظ من خلال مشاريع الإسكان المختلفة التي صممت من منظور العرض دون إيلاء اعتبار للحالة الحقيقية للطلب فقد تبين أن هذه المشاريع لا سوق لها.

١٩٨ - ومن المهم التشديد على المصاعب التي يواجهها قطاع الإسكان، الناجمة عن التناقضات في الإطار القانوني والمؤسسي والمالي التي تعرقل تحديد دور المؤسسات ودور القطاعين العام والخاص في البحث عن حلول ملائمة للمشاكل الموصوفة تحديداً ووضوحاً.

١٩٩ - وتجدر الإشارة إلى أنه من بين جميع الحلول الإسكانية المقترحة التي تنفذ سنوياً، يقدر أن ٨٠ في المائة منها ينفذه القطاع غير الرسمي في الحضر والريف، مما يمثل بديلاً مناسباً لتنفيذ حلول تستند بقدر كبير إلى السلوك الثقافي للسكان المستهدفين مثل: استخدام المواد المحلية على الوجه الملائم، قبول الخدمات المجتمعية، استخدام طرق البناء التقليدية، المشاركة الأسرية، تبادل المساعدة مع الآخرين، وهي أمور أثبتت التجارب أنها تمثل واقعاً حقيقياً في البلد.

المادة ١٢

مستوى الصحة البدنية والعقلية

٢٠٠ - أشيع الأمراض في هندوراس هي الأمراض السارية لا سيما بين الأطفال، على نحو ما تبينه الإحصاءات المتعلقة بالطلب على الرعاية الطبية في العيادات الخارجية بالمستشفيات والدخول في المستشفيات ومعدلات الوفيات. ويمثل سوء التغذية مشكلة صحية أخرى منتشرة يترتب عليها ظهور أمراض أخرى لدى الأطفال، وهناك أيضاً مشاكل كبيرة مقترنة بالحمل والوضع وما بعد الوضع (٥٣,٨ في المائة)^(٨).

معدلات الوفيات لأسباب محددة

(لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
١٥ ٢٠٢,٨	١٤ ٠٩٤,٢	١٥ ٤١١,٢	الالتهابات التنفسية الحادة
٥ ٠٥٠,٨	٤ ٩٨٠,٧	٤ ٤٥٣,٢	الإسهال
٨٦,٥	٩٤,٩	٧٧,٦	الكوليرا
١ ٣٦٠,٩	١ ١٦٠,٩	١ ٠٠٤,٧	الملاريا
-	-	-	شلل الأطفال
-	٠,١	٠,٢	الحصبة
٠,١	٠,٢	٠,١	تيتانوس لحديثي الولادة
٩١,٢	٨٠,٧	٦٨,٥	السل
٢٦,٣	١١٦,٦	٩٩,٠	أمراض القلب والأوعية الدموية
٩١,٢	٨٠,٧	٦٤,٥	السرطان (جميع الأنواع)
٥٠٤,٥	٨٨,١	٥١,٩	حمى الضنك
٣٣,٣	٣٠,٠	٢١,١	البول السكري
١٠٢,٨	١٠٣,٧	٩٧,٤	الاضطرابات العقلية

المصدر: إدارة الإحصاءات، وزارة الصحة، ١٩٩٦.

٢٠١- وبالرغم من هذه الأرقام وعوامل الخطر العديدة ذات الصلة، شهدت وفيات الرضع انخفاضاً كبيراً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ من ٥٠ إلى ٤٢ لكل ١٠٠٠ مما أدى بدوره إلى تزايد العمر المتوقع، وترتب على هذا الاتجاه بالإضافة إلى عناصر أخرى طابع اقتصادي واجتماعي ظهور مشاكل صحية أخرى مثل الكوليرا والإيدز وأمراض القلب والجهاز التنفسي وأمراض التمثيل الغذائي والسرطان. فضلاً عن ظهور العنف والمشاكل ذات الصلة باستخدام الخمر والتبغ والمخدرات وإساءة استخدامها وبناء عليه يلاحظ مزيج من الأمراض التي تتسم بها المجتمعات المتخلفة والأمراض التنكسية المزمنة فضلاً عن العنف الذي تتسم به البلدان الصناعية، وتقتضي معالجة هذه المشاكل استراتيجيات وتكنولوجيات أكثر تعقيداً.

٢٠٢- وفيما يتعلق بمرض الإيدز ووفقاً للتقارير الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية، تحتل هندوراس المرتبة الـ ٣٨ من حيث انتشار الإيدز بين السكان، وهي تدخل بذلك في فئة البلدان التي تتسم بارتفاع انتشار الإيدز. فهندوراس التي تمثل بالكاد ١٧ في المائة من مجموع سكان أمريكا الوسطى، لديها ٥٧ في المائة من حالات الإيدز المبلغ عنها في المنطقة. وبعد تشخيص الحالات الأولى للإيدز في البلد في عام ١٩٨٥، اتسم الوضع باتجاه تصاعدي. وفي أواخر عام ١٩٩٥ كانت نسبة الإصابة ١٤,٨ لكل مائة ألف نسمة. وفي أواخر عام ١٩٩٦ كان مجموع المصابين بعدوى فيروس الإيدز ٨ ٣٠٦ وكان المجموع الكلي لحالات الإيدز هو ٥ ٨١٠ وعدد الوفيات بسبب الإيدز ١٠٣٩.

٢٠٣- ويتحمل القطاعان الفرعيان العام والخاص أعباء الخدمات الصحية. ويضم الأول وزارة الصحة (يقدر ما تقدمه من تغطية بحوالي ٦٠ في المائة وحوالي ٤٠٠٠ سرير) بصفتها موفراً للخدمات ومنظماً لنظام الصحة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسي التي توفر تغطية تقدر بما يتراوح من ١٠ إلى ١٢ في المائة وحوالي ١٠٠٠ سرير، والهيئة الوطنية المستقلة للقنوات والمجاري. ويقدم أيضاً كل من المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية وإدارة الطب والصحة العامة والأمن المهني التابعة لوزارة العمل بعض الخدمات الصحية.

٢٠٤- ويتكون القطاع الخاص من حوالي ٥٦ مستشفى وأكثر من ١٤٠٠ سرير إجمالاً، وتتولى مجموعات دينية تمويل وإدارة بعضها. ويقدر أنها تغطي حوالي ١٥ في المائة من السكان.

٢٠٥- وهناك أيضاً عدد كبير من منظمات التنمية الخاصة تنفذ أنشطة في مجال الصحة، فضلاً عن مشاركة الرابطة الهندوراسية لتنظيم الأسرة ورابطة تشجيع الرضاعة الطبيعية.

٢٠٦- وتعمل شبكة خدمات وزارة الصحة على مستويات رعاية مختلفة: المحلي والأولي والثانوي والثالث، وهي تتكون من تسع مناطق صحية، تنقسم بدورها إلى دوائر صحية مجموعها ٤١ دائرة.

السياسة الصحية الوطنية

٢٠٧- يعترف دستور الجمهورية (المرسوم ١٣١ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، في المواد من ١٤٥-١٥٠ من الفصل السابع، بالحق في الحماية الصحية. وأحد أهم جوانب السياسة الصحية الوطنية هو وصول جميع مجموعات السكان إلى الخدمات الصحية، وكذلك تناول المشاكل الصحية على نحو شامل، بمشاركة مستنيرة من جانب المجتمع. وفي هذا الصدد تعتبر المحليات حالياً الحيز الجغرافي السياسي الملائم لتنمية الأنشطة التي تستهدف تحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان من خلال تعزيز النمو المتكامل وحفظ البيئة.

٢٠٨- وفيما يلي السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا الصدد:

- الوصول إلى أقصى حد إلى الخدمات الصحية، وفي هذا الإطار يجري التركيز على أضعف عناصر الأسرة من خلال حماية الأطفال والشبيبة والنساء؛
- تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في نظام الخدمات الصحية، ومن ثم التركيز على تحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان (تقليل المشاكل الأساسية)؛
- تحقيق أقصى حد من الفاعلية الاجتماعية للنظام، من خلال توجيه الموارد وترشيدها واستخدامها ومحاربة الفساد على نحو مباشر؛
- إضفاء صبغة ديمقراطية على إدارة شبكات الخدمات، من خلال تطبيق مخططات للمشاركة والرقابة الاجتماعية ونظام وطني يقوم على مزيج مناسب من اللامركزية والمركزية؛
- تعزيز التنسيق الوطني بين المؤسسات؛ بهدف المحافظة على وحدة النظام فيما يتصل بتقديم الخدمات الصحية؛
- تعزيز قدرة وزارة الصحة لتسهيل تنفيذ النظام.

٢٠٩- إن الهدف الأساسي في إطار السياسات المحددة هو تحقيق أقصى قدر من الوصول إلى الخدمات الصحية في سياق تحديث وإصلاح النظام الصحي.

٢١٠- وتوجه هندوراس اهتماماً رئيسياً إلى الصحة باعتبار ذلك جزءاً من سياستها الوطنية من أجل الوصول إلى غاية توفير الصحة للجميع. ويجري إيلاء أولوية للمناطق الريفية والحضرية الهامشية، وكذلك

لمجموعات السكان الأكثر ضعفاً أمام مخاطر الأمراض والوفاة مثل الحوامل والمرضعات والنساء في سن الإنجاب والسكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والسكان العاملين.

٢١١- وفي إطار تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات، كانت شبكة الخدمات التابعة للوزارة في عام ١٩٩٦ تضم ٩٧٨ مؤسسة: ٢٨ مستشفى وتسعة مستويات للأمهات والأطفال و ٢١٤ مركزاً صحياً يضم أطباء و ٧٢٧ مركزاً صحياً ريفياً.

٢١٢- ومن بين المستشفيات الـ ٢٨، هناك ست مستشفيات على المستوى الوطني، وست على المستوى الإقليمي، و ١٦ على المستوى المحلي. ويمثل ذلك زيادة في عدد هذه المؤسسات قدرها ٢٠,٥ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٢ (٧٧٨ مؤسسة). والغالبية العظمى من هذه المؤسسات الجديدة عبارة عن مراكز صحية ريفية، مما يسهل الوصول إلى هذه الخدمات للسكان الذين يعانون أكثر من غيرهم من الإهمال.

٢١٣- ومُنحت الأولوية لتعزيز شبكة خدمات الرعاية الأولية ولا سيما لمجموعة الأمهات والأطفال بفتح مستويات للأمهات والأطفال ودور للولادة ودور محلية للولادة الآمنة. تكمل المستوى الأول للرعاية وتمنح المحليات سلطة أكبر لاتخاذ القرارات. والكثير من هذه المؤسسات جرى تنميته وفقاً لمبدأ التضامن فيما بين المحليات، وانطوى ذلك على موارد والتزامات من جانب الحكومات المحلية بالإضافة إلى موارد وزارة الصحة.

٢١٤- ونفذت أيضاً نماذج رعاية جديدة بهدف زيادة التغطية الصحية. ومن بين هذه المبادرات الحقيقية الأساسية للصحة، ووحدات الجراحة المتنقلة، وأفرقة متنقلة من المختبرات وطب الأسنان.

٢١٥- وعلى وجه عام، تجدر الإشارة إلى أنه اعترافاً بالمشاكل القائمة فيما يتعلق بتوافر العاملين في قطاع الصحة، وتكوينهم بحسب الفئات المهنية، والاستخدام غير الكامل لهؤلاء، وعدم استواء توزيعهم وغير ذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات تستهدف إيجاد حلول فيما بين المؤسسات وحلول متعددة الفروع للمشاكل المذكورة.

٢١٦- وبالمثل، أُخذت إجراءات بالتعاون مع المنظمات الدولية لإعادة توجيه برامج تدريب القوى العاملة وإعدادها تبعاً لعملية تطبيق اللامركزية في الأنظمة الصحية المحلية ولتلبية المتطلبات الأخرى لهذا القطاع.

٢١٧- فضلاً عن ذلك تبذل وزارة الصحة جهداً كبيراً لإشراك المحليات في تحديد المشاكل الصحية وإيجاد حلول لها، ومن أجل ذلك تقوم بتدريب القابلات والعاملين الصحيين والممثلين الصحيين والمتطوعين وموزعي الليتروسول ومؤخراً الاخصائيين في التحصين لدعم البرامج الصحية المختلفة. ولكن نمو هذه الاستراتيجيات محدود بسبب نقص القدرات الإشرافية وضعف شبكة الإمدادات وعدم وجود برنامج رسمي للحوافز.

٢١٨- وفي هذا السياق أيضا جرى في عام ١٩٨٩ تنقيح الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن السكان الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧؛ ولإيلاء الأولوية للمجموعات الإثنية أنشأت وزارة الصحة في عام ١٩٩٥ الوحدة المعنية برعاية المجموعات الإثنية للوفاء بأحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ من الفصل الخامس من الاتفاقية المذكورة.

٢١٩- وظلت نسبة النفقات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين ٧ في المائة و ٨ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (الجدول رقم ١). وفي عام ١٩٩٥ كانت هذه النسبة تعادل ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أدنى بقليل من النسبة المخصصة في عام ١٩٩٠ التي بلغت ٧,٩ في المائة. وبلغت النفقات الصحية ذروة في عام ١٩٩٥ بوصولها إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت في السنوات السابقة لذلك ما بين ٢,٣ في المائة و ٢,٧ في المائة.

النفقات الاجتماعية والصحية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

هندوراس، ١٩٩٠-١٩٩٥

(بملايين اللمبيرات الحالية)

المؤشر/السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النفقات الاجتماعية	٩٨٧,٨	١ ٢٥٥,٣	١ ٥٣٧,١	١ ٧٩٧,٤	٢ ٠٤٤,٥	٢ ٨٩٣,٤
النفقات الاجتماعية/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	٧,٩	٧,٧	٨,٢	٧,٩	٧,١	٧,٧
النفقات الصحية	٣٣٦,٢	٣٧٩,٦	٤٥٤,٥	٥١١,٣	٦٨٣,٤	١ ١١١,٦
النفقات الصحية/ النفقات الاجتماعية (في المائة)	٣٤,٠	٣٠,٢	٢٩,٦	٢٨,٤	٣٣,٤	٣٨,٤
النفقات الصحية/ الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٣,٠

المصدر: المكتب الاجتماعي، تموز/يوليه ١٩٩٦: "السياسة الاجتماعية: التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر".
حكومة جمهورية هندوراس.

ملاحظة: النفقات على التعليم والصحة تشمل اعتمادات من الصندوق الهنوداسي للاستثمار الاجتماعي وبرنامج المخصصات الأسرية.

٢٢٠- وقد أعلنت الحكومة أن لقطاع الصحة أولوية عالية، ويؤكد ذلك حجم الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع في الميزانية الوطنية ولكنها بالرغم من تزايدها المستمر منذ التقييم الثاني لبرنامج "توفير الصحة للجميع"، لا تغطي الطلبات الناجمة عن مرحلة الانتقال التي يشهدها البلد حالياً على المستوى الوبائي، من حيث تفاقم حدوث الأمراض الشائعة وظهور مشاكل صحية أخرى، أبرزها الإيدز والكوليرا والأمراض التنكسية المزمنة.

٢٢١- والنفقات المخصص للرعاية الصحية الأولية يشمل برامج الصحة البيئية (بما في ذلك الهيئة الوطنية المستقلة للقنوات والمجاري، وتعزيز الصحة، ومعالجة الأمراض السارية، والاستشارات في العيادات الخارجية، وتكاليف الاستثمار والأجهزة).

٢٢٢- وتراوح مجموع الإنفاق تحت هذا العنوان ما بين ٥٢,١٠ و ٦٧,٢ في المائة من الميزانية الوطنية للصحة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦.

نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية في الميزانية

المخصصة للصحة، ١٩٩٠-١٩٩٦

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	وصف النفقات
١ ١٠٣,٠	١ ٠١٧,٥	٦٤٥,٠	٦١٢,٥	٤٩١,٦	٤١٨,٠	٤٥١,١	الميزانية الوطنية للصحة
٦١٠,٦	٧٢١,٦	٣٣٦,٠	٣٦١,٥	٢٧٦,٣	٢٥٦,٥	٢٤٤,١	الإنفاق على الرعاية الأولية
٥٥,٣٦	٦٧,٢٩	٥٢,١٠	٥٩,٠٢	٥٦,٢٠	٦١,٣٦	٥٤,١٢	النسبة المئوية

المؤشرات الصحية الأساسية

٢٢٣- وفقاً للدراسات التي أنجزت، يشوب نظام الاحصاءات في البلد جوانب قصور شديدة، منها عدم اكتمال السجلات بدرجات مختلفة في الفترات المختلفة. وتقديرات الوفيات المتاحة يُحصل عليها من خلال طرق غير مباشرة عن طريق استقصاءات، إذ إن التقديرات المباشرة أقل من الواقع.

معدل وفيات الرضع

المصدر	الريف	الحضر	المعدل	السنة
ESMI ٨٤	٥٩	٣٦	٧٨,٦	١٩٨٣
ENESF ١٩٩٢/١٩٩١			٥٠,٠	١٩٩٠
ENESF ١٩٩٦/١٩٩٥			٤٢,٠	١٩٩٥

٢٢٤- شهد معدّل وفيات الرضع تناقصاً كبيراً من حوالي ٨٠ في الألف في الثمانينات إلى ٥٠ في الألف في التسعينات إلى حوالي ٤٠ في الألف في ١٩٩٥.

٢٢٥- وهناك فوارق ملحوظة بين الريف والحضر، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى ظروف الإصحاح الأساسية والحالة الغذائية وتعليم الأمهات والوصول المحدود إلى الخدمات الصحية.

٢٢٦- وتختلف معدلات وفيات الرضع تبعاً للمناطق والطبقات الاجتماعية، وهي بين أبناء النساء اللاتي لم يحصلن على أي تعليم مدرسي تبلغ مثلي ونصف نسبتها بين أبناء النساء اللاتي قضين في التعليم ستة أعوام أو أكثر. وبالمثل فإن معدّل وفيات الرضع في المناطق التي تكون فيها مياه الشرب وخدمات الإصحاح أقل توافراً يبلغ ضعف نظيره في المناطق التي تكون البيوت فيها موصولة بإمدادات مياه الشرب وخدمات الإصحاح.

٢٢٧- وفي عام ١٩٩٠ كان معدل وفيات الرضع في الحضر ٣٦ لكل ألف مولود حي، بينما بلغ في المناطق الريفية ٥٩ في الألف. وسُجّلت معدلات لوفيات الأطفال تزيد على الستين في الألف في المحافظات التي ترتفع فيها مستويات الفقر مثل كوبان (٧٥)، لمبيرا (٧٥)، أنتيبوكا (٦٨)، كولون (٦٨)، البارابيسو (٦٨)، فالي (٦٢)، تشولوتيكّا (٦٢).

٢٢٨- وترجع أسباب وفيات الرضع الأقل عمراً من سنة واحدة إلى مشاكل الولادة والوفاة قبل الولادة ومشاكل سوء التغذية (انخفاض الوزن لدى الولادة)، والإسهال والالتهابات التنفسية الحادة.

وصول السكان إلى خدمات المياه وترتيبات التخلص من الفضلات

٢٢٩- خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، اتسمت التغطية الوطنية بخدمات المياه والإصحاح باتجاه تصاعدي، فارتفعت من ٦٨ في المائة إلى ٧٨ في المائة ومن ٦٣ في المائة إلى ٧٤ في المائة على التوالي. وفي الفترة المعنية، كان التزايد في الريف أكبر بكثير منه في الحضر، مما يدل على أن الاستثمارات تتجه تدريجياً نحو أضعف السكان.

٢٣٠- وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، انخفض معدل حدوث حالات الإسهال بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ١٩ في المائة (من ٢٨ ٣٤٨,٦ إلى ٢٢ ٩٤٤,٨ بين كل مائة ألف طفل دون سن الخامسة). كما انخفض هذا المعدل بين السكان على وجه عام بنسبة ١٦ في المائة.

٢٣١- وبالرغم من الاتجاه التصاعدي للتغطية بالخدمات ومعدل تزايدها الأكثر ارتفاعاً في الريف، ما زالت هناك فوارق هامة تبعاً لمناطق الإقامة. وتظهر هذه الفوارق على نحو جلي في أرقام التغطية التي بلغت ٩٤ في المائة في الحضر بالنسبة لكل من خدمات المياه وخدمات الإصحاح، مقابل ٦٣ في المائة و٥٧ في المائة على التوالي في الريف.

٢٣٢- وتبين أحدث أرقام مؤشرات تغطية خدمات المياه في البلد (١٩٩٦) أن المشكلة الرئيسية في الحضر ليست نطاق الشبكة وإنما سوء النوعية وتقطع الامداد. وتعتبر معالجة المياه محدودة على نحو ما وتقتصر في معظمها على إنشاء أنظمة تطهير بالكلور.

٢٣٣- ولكن تقديرات التغطية المبيّنة لا تأخذ في اعتبارها الجوانب المتعلقة بالتنوع والاستمرار والصيانة واستهلاك التجهيزات، مما يجعل هذه التقديرات ناقصة نوعاً ما. ويضاف إلى هذه الملاحظة أن مؤشرات التغطية التي جرى تحليلها تشمل مستويين من الخدمات (وفقاً للنموذج النمطي لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، يشملان المخصصات المتعلقة بإمداد المياه بالمواسير داخل المساكن والممتلكات، وكذلك المخصصات المتعلقة بضخ المياه من الآبار بالمضخات الكهربائية أو اليدوية وهي مصادر لا تعني بالضرورة توفر مياه الشرب.

تحصين الأطفال

٢٣٤- في هندوراس، يعتبر برنامج التحصين الموسع واحداً من البرامج ذات الأولوية في قطاع الصحة، التي حققت نتائج موفقة، على نحو ما هو مبين في الجدول التالي:

مؤشرات التحصين في هندوراس، ١٩٩٦ (في المائة)

٩١	النسبة المئوية للرضع الأقل عمراً من سنة واحدة الذين تلقوا كل التحصينات وفقاً لمعايير التحصين الوطنية
٩٣	النسبة المئوية للرضع الأقل عمراً من سنة واحدة الذين تلقوا الجرعة الثالثة من اللقاح الثلاثي
٩٤	النسبة المئوية للرضع الأقل عمراً من سنة واحدة الذين تلقوا الجرعة الثالثة من لقاح شلل الأطفال
٩٩	النسبة المئوية للرضع الأقل عمراً من سنة واحدة الذين تلقوا لقاح بي سي جي
٩١	النسبة المئوية للرضع الأقل عمراً من سنة واحدة الذين تلقوا لقاح الحصبة
٦٦	النسبة المئوية للسكان (المعرضين لخطر كبير) الذين تلقوا لقاح التهاب الكبد ب
٩٧	النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب اللاتي تلقين جرعتين من لقاح التيتانوس

المصدر: برنامج التحصين الموسع، وزارة الصحة، هندوراس، ١٩٩٦.

٢٣٥- وليست التغطية بالتحصين على المستوى الوطني متجانسة، إذ حُدِّدت أماكن ومحليات ترتفع فيها مخاطر الإصابة بالأمراض والتغطية فيها أقل من ٨٠ في المائة، ومن ثم توجه عمليات تحصين إلى هذه المناطق من خلال دعم برنامج متصل معزّز للتحصين وتنفيذ عمليات خاصة مع التركيز على المحليات التي يصعب الوصول إليها جغرافياً.

٢٣٦- إن اتساع تغطية التحصين في المتوسط وانخفاض معدلات حدوث الأمراض التي يمكن التحصين ضدها يعكسان الجهود الموجهة نحو الرضع في البلد بدون تمييز من حيث المناطق الجغرافية أو المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية أو الجنس.

٢٣٧- وقد لعبت المشاركة في أنشطة التحصين دوراً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما المشاركة في الأيام الوطنية وكذلك مشاركة المجتمع المحلي على وجه عام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والمحليات ومجالس التنمية المحلية ونوادي الروتاري والقوات المسلحة ووزارة التعليم وإدارة الموارد الطبيعية ووسائل الإعلام الجماهيري الخ، فضلاً عن الدعم الوارد من التعاون الخارجي. وانعكس ذلك في تحقيق نتائج هامة مثل:

- القضاء على شلل الأطفال: فلم تظهر حالات جديدة؛
- السيطرة على الحصبة: عدد الحالات صفر في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦؛
- السيطرة على الدفتيريا: عدد الحالات صفر منذ ١٥ سنة؛
- السيطرة على التهاب السحايا السلي لدى الذين نقل أعمارهم عن ١٥ سنة؛
- السيطرة على التيتانوس لدى حديثي الولادة، وانخفاض عدد الحالات خلال عام ١٩٩٦ إلى السفر تقريبا.

العمر المتوقع

٢٣٨- لا يوجد سجل منتظم للوفيات يعتد به ومناسب لتحديد العمر المتوقع في البلد. ولهذا السبب تستخدم تقديرات وحسابات غير مباشرة من خلال جداول نموذجية للوفيات تستند إلى التعدادات السكانية والاستقصاءات الديموغرافية.

٢٣٩- وحتى هذه السنة كان البلد يعتمد على الاسقاطات التي تستند إلى آخر تعداد للسكان (١٩٨٨)، ولدينا بيانات عن العمر المتوقع لدى الولادة ولكنه ليس بحسب كل مجموعة عمرية. وعلى وجه عام فإن هذه البيانات يعتد بها وتعتبر تمثيلية للسكان على الصعيد الوطني.

العمر المتوقع بحسب الجنس، هندوراس، ١٩٩٥

<u>العمر المتوقع</u>	<u>الجنس</u>
٦٥,٦٤	الرجال
٧٠,٥٥	النساء
٦٨,٠٤	السكان إجمالاً

المصدر: وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية، إسقاطات السكان في هندوراس بحسب الجنس والسن ١٩٨٨-٢٠٥٠، ١٩٩٢.

٢٤٠- وقُدِّرَ العمر المتوقع عند الولادة في التقييم الثاني للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بـ ٦٤ سنة للسكان ككل؛ وفي التقييم الثالث ارتفع هذا المتوسط بمقدار أربع سنوات، ويعني ذلك تزايداً في شيخوخة السكان مما يترتب عليه نوع آخر من المشاكل الخاصة بالشيخوخة وبنطوي على عبء إضافي هام فيما يتصل بالخدمات الصحية، وذلك في سياق لم يجر فيه التغلب بعد تماماً على مشاكل السكان الشباب.

٢٤١- وأسهم دعم الديمقراطية عن طريق زيادة فعالية المشاركة الاجتماعية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتزايد الواضح في مشاركة المرأة في معالجة مشاكلها ومشاكل المحيطين بها، ضمن أمور أخرى، في تحقيق تحسن مستمر في العمر المتوقع بالرغم من التدهور الظاهر في ظروف المعيشة المادية للسكان.

٢٤٢- إن ذات الظروف الهيكلية البالية التي تجري في سياقها العملية الاقتصادية للبلد، ودخوله على نحو غير مواتٍ في العملية الاقتصادية العالمية مع ما يترتب على ذلك من الحدّ من نمو القوى الانتاجية، هي أمور تمثل قيوداً هامة على الجهود الوطنية التي تهدف إلى تحسين العمر المتوقع للفرد. ومن ناحية أخرى، هناك عوامل تؤثر تأثيراً مواتياً على العمر المتوقع تتمثل في الاستثمارات الهامة في القطاع الاجتماعي، ولا سيما قطاع الصحة، في السنوات الأخيرة وفي الاستجابة الاجتماعية المواتية لمعالجة المشاكل الصحية، فضلاً عن عملية تطبيق الديمقراطية وزيادة النضج الاجتماعي وتحسن الوصول إلى الخدمات الصحية.

وصول السكان إلى الخدمات الصحية

٢٤٣- فيما يتعلق بالوقت اللازم لوصول السكان إلى أقرب مرفق صحي باستخدام أشيع وسائل النقل، تبين نتائج الاستقصاء الوطني "ENESF" الذي أنجز للفترة ١٩٩٢/١٩٩١ أن ٦٠ في المائة من الأسر يلزمها أقل من ساعة واحدة للوصول إلى أقرب مرفق صحي؛ و ٢٨ في المائة يلزمها ما بين ساعة واحدة وثلاث ساعات، و ٨ في المائة يلزمها ثلاث ساعات أو أكثر. ووفقاً لاستقصاء EISE لعام ١٩٩٣، فإن النسبة المئوية للأسر التي يلزمها أقل من ساعة واحدة للوصول إلى أقرب مرفق صحي ارتفعت إلى ٦٨,٥ في المائة وانخفضت نسبة الفئتين التاليتين إلى ٢٧ في المائة و ٣,٥ في المائة على التوالي.

٢٤٤- وتعطي المعلومات التي جرى تحليلها فكرة عن مدى وصول السكان إلى الخدمات الصحية، وإن كان هذا الوصول يتأثر بمجموعة من العناصر ذات الصلة بتوافر الموارد البشرية والمالية والمادية وإدارتها.

وصول الأسر إلى أقرب مرفق صحي لها، موزعا بحسب ساعات الرحلة ومنطقة الإقامة ١٩٩١، ١٩٩٣

المستوى الريفي		المستوى الحضري		المستوى الوطني		المدة
١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩١	
٣١,٦	٢٢,٦	٣٦,٨	٣٧,٥	٦٨,٥	٥٩,٨	أقل من ساعة
١٦,٠	١٤,٦	٥,٧	٥,٠	٢١,٩	١٩,٧	من ساعة إلى ساعتين
٦,٠	٨,١	٠,١	٠,٣	٦,١	٨,٤	من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات
٣,٤	٨,٠	٠,١	٠,٣	٣,٤	٨,٣	ثلاث ساعات وأكثر
-	٢,٦	-	١,٤	-	٣,٦	لا تزور مراكز صحية
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	حالات أخرى
٥٧,١	٥٦,٠	٤٢,٨	٤٤,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر: ENESF 1991-1992؛ استقصاء بشأن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٩٣.

٢٤٥- وبالرغم من التزام البلد بتوسيع التغطية بالخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية الهامشية، لم يمكن التوصل بعد إلى تغيير التفاوتات في التركيز الجغرافي للعاملين في مجال الصحة.

٢٤٦- فمن بين مجموع العاملين في النظام العام للصحة، يتركز ٦٧ في المائة منهم في المنطقتين الصحييتين الرئيسيتين، أي في المنطقة المتروبولية، وهما المنطقتان الأكثر نمواً نسبياً وتقع فيهما المدينتان الرئيسيتان في البلد "سيغالبا" و"سان بيدرو سولا".

٢٤٧- ومن الجدير بالذكر أن مراكز الرعاية المتنقلة أنشئت لتوسيع التغطية بالخدمات الصحية الأساسية بتكلفة منخفضة، غير أن عدداً كبيراً منها لا يعمل على النحو الملائم، مما يترتب عليه تدفق المرضى على المستشفيات، ولا سيما المستشفيات الوطنية، بينما كان يمكن توفير العلاج لهم عند مستويات أخرى. وينعكس اكتظاظ المستشفيات الكبيرة في ارتفاع التكاليف، كما يترتب عليه تقليل نوعية الرعاية التي يمكن تقديمها عند المستويات الأدنى.

٢٤٨- ويقتضي الاستخدام الكامل للمرافق الصحية الصغيرة إعادة النظر في مجموعة من العناصر من بينها التوريدات ونظام الإحالة ومواعيد الاستشارات والمشاركة الاجتماعية وتناوب العاملين البديلين، وكذلك إعادة النظر في نظام الأسعار في المستشفيات الكبيرة، وهي أمور من شأنها تقليل النفقات دون أن ينطوي ذلك على أي تضحية من ناحية الفوائد الصحية.

٢٤٩- وتعتبر مراكز الصحة الريفية التابعة لوزارة الصحة المستوى الأول من المرافق الصحية وهي تضم مساعدي تمريض وعاملين صحيين ويوجد بها حوالي خمسين نوعاً من الأدوية الأساسية، ولكنها تشهد في بعض فترات السنة مشاكل تتعلق بالتوريدات (من حيث الكم والتوافر) ولكن في معظم الحالات تتعلق هذه المشاكل بتسليم المواد أكثر من تعلقها بعدم توافرها في المخزن المركزي للوزارة. ولكن على وجه عام يتم توفير الأدوية اللازمة للبرامج ذات الأولوية.

ظروف المعيشة والوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية

٢٥٠- إن اتساع الاختلافات الجغرافية، يمكن توضيحه بمعدلات وفيات الرضع التي كانت في عام ١٩٩٠ على مستوى البلد ٥٠ في الألف للمواليد الأحياء بينما بلغت في الحضر ٤٣,٦ في الألف وارتفعت عن المستوى الوطني في الريف حيث بلغت ٥٩ في الألف. ولكن ضيق من الفروق الأنشطة ذات الطابع الوقائي على سبيل المثال (التغطية بالتحصين) بفضل الجهود التي بُذلت في هذا الصدد.

٢٥١- ويدعم قانون الصحة (المرسوم ٦٥-٩١ المؤرخ آب/أغسطس ١٩٩١)، وكذلك التعديلات التي أدخلت في قانون الإجراءات الإدارية (المرسوم رقم ٥٨ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥) من الناحية القانونية الدور التوجيهي لوزارة الصحة.

٢٥٢- وقد درجت هندوراس على منح الأولوية لصحة السكان كما وضعت السياسة الوطنية التركيز على تحسين وصول السكان إلى الخدمات الصحية، ولم تطبق سياسات أو قوانين أو ممارسات تؤثر تأثيراً سلبياً على صحة غالبية السكان.

٢٥٣- ويجري حالياً في قطاع الصحة تنفيذ برنامج وطني للوصول إلى الخدمات الصحية، يلقي دعماً، بالإضافة إلى دعم الميزانية الوطنية، من مشاريع التعاون الدولي (ASDI) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، الخ). ومن خلال هذا البرنامج تجري تنمية قدرات موظفي المؤسسات وكذلك موظفي الحكومات المحلية والمحليات فيما يتعلق بتحديد المشاكل المتعلقة بالصحة وظروف المعيشة ومعالجتها. وتنفذ اللامركزية فيما يتعلق بالتعاون التقني والمالي مع مختلف المصادر من أجل تحسين الوصول إلى المجموعات الضعيفة على وجه خاص.

٢٥٤- وفي هذا الصدد يجري الترويج لمفاهيم صحية تقوم على تحليل الأوضاع الصحية من أجل تعيين واستهداف إجراءات لتحسين ظروف معيشة السكان وصحتهم وإيلاء أولوية لها على صعيد المحليات باعتبارها الحيز الجغرافي الملائم لتنفيذ الأنشطة في هذا المجال، وقد خلقت عملية تحديث الدولة المناخ المواتي لذلك، ومن أهم الاستراتيجيات في هذه العملية تطبيق اللامركزية والتنمية المحلية.

٢٥٥- وتتفق الأهداف المقترحة في هذه العملية مع أهداف برنامج "توفير الصحة للجميع":

- تخفيض معدلات وفيات الرضع وكذلك تخفيض التفاوت بين معدلات وفيات الرضع فيما بين المناطق المختلفة تبعاً لمستوى تنميتها؛

- تخفيض معدلات وفيات الأمومة وتخفيض التفاوتات بين معدلات وفيات الأمومة فيما بين المناطق المختلفة تبعاً لمستوى تنميتها؛

- زيادة التغطية بالخدمات الصحية بمعدل ١٥ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

٢٥٦- ويوجد حالياً في البلد ٣١ منطقة صحية تضم ٢١٦ محلية من بين ٢٩٧ محلية (٧٣ في المائة)، يبلغ مجموع سكانها ٤١١ ٥٩٠ نسمة (٧٨ في المائة من مجموع السكان) ونفذت فيها مشاريع لدعم الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين المستوى الصحي للسكان وظروف معيشتهم؛ وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧ سيتم إدماج محليات البلد الـ ٢٩٧ في ٤١ منطقة صحية.

٢٥٧- وفي إطار هذه العملية وضعت وتنفذ ٢١٠ خطة صحية للمحليات تشمل أنشطة متكاملة متعددة القطاعات تتيح تحسين المشاركة الاجتماعية، واستراتيجيات لإصلاح شبكة الخدمات ولتنمية الموارد البشرية المحلية.

٢٥٨- وتستند هذه العملية إلى قانون المحليات (المرسوم ٩٠/١٣٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠). وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ وافق الكونغرس الوطني على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل قانوناً للجمهورية. فهذه الاتفاقية إذن تعبر عن الإرادة السياسية للسلطات وسكان جميع محليات هندوراس لتوفير الظروف الملائمة لنمو

الأطفال ومن ثم رسم معالم مستقبل مشرق للبلد، وأدرجت في الأهداف المؤشرات المتعلقة بصحة الأطفال والأمهات والتغذية وخدمات الإصحاح الأساسية ضمن أمور أخرى، وأصبحت الاتفاقية دليلاً توجيهياً للالتزامات عُمَد المحليات.

٢٥٩- وأتاح هذا المنهج البدء في الإدارة المشتركة لبعض المرافق مثل مستوصفات الأمومة والطفولة، والتقييم المشترك مع المحليات لبعض المستشفيات، وإنشاء أو تعزيز مجالس التنمية المحلية، ومجالس تنمية وتعزيز المجتمعات المحلية، وفتح المجال لمشاركة المرأة وكذلك المجموعات الإثنية مع احترام تقاليدھا الثقافية. وحددت أيضاً بعض المشاكل التي يتعين التغلب عليها مثل العلاقات مع نظام المعلومات، وتكامل شبكة الخدمات، والتنسيق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الهندوراسية والالتزامات أطراف محلية أخرى.

٢٦٠- وداخل وزارة الصحة تمنح الأولوية للبرامج الصحية المتعلقة بالأمومة والطفولة، وترتكز الجهود الوطنية على توفير الرعاية الشاملة للطفولة والصحة الإنجابية، وتشمل الخطوط الاستراتيجية في هذا الصدد متابعة نمو الأطفال، والتغذية التي تشمل الرضاعة الطبيعية والمكملات الغذائية، والتحصينات، والمقويات الإضافية، ومعالجة الأمراض الشائعة (الالتهابات التنفسية الحادة، الإسهال، الخ)، والصحة البدنية والعقلية في سياق التفاعل بين الأنشطة المحلية والخدمات الصحية، وكلها موجهة نحو تقليل معدلات وفيات الرضع والأمهات.

٢٦١- فضلاً عن ذلك وضعت الحكومة تدابير كثيرة للمساعدة الاجتماعية تستهدف على نحو مباشر أو غير مباشر خلق ظروف مواتية للأمهات والأطفال، على سبيل المثال، بطاقات الأمومة والطفولة في إطار برنامج المخصصات الأسرية وأنشطة الصندوق الهندوراسي للاستثمار الاجتماعي والمجلس الوطني للرعاية الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الكثيرة التي تعمل في هذا الميدان.

٢٦٢- ومن بين التدابير التي تستهدف تحسين الصحة البيئية والصناعية، المبادرات الرسمية التي اتخذت مؤخراً والتي تربط الصحة بالبيئة وتعزز التكامل الإقليمي من خلال مؤتمرات (الصحة والبيئة ECOSAL) والخطة الإقليمية للاستثمار في مجال البيئة والصحة (PIAS). وفي إطار هذه الخطة البرنامجية للاستثمارات في مجال حماية البيئة ورصد الصحة ورعايتها، أنشئ صندوق للاستثمار رُصد له ٢١٧ مليون دولار للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤ لمنطقة أمريكا اللاتينية/الكاريبي.

٢٦٣- وفي عام ١٩٨٦ أنشئ مركز دراسة ومراقبة الملوثات التابع لوزارة الصحة، بأموال مشتركة من حكومة هندوراس وبرنامج التعاون للحكومة السويسرية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وأهداف هذا البرنامج هي إنشاء هيكل إداري وبحثي لدراسة ومراقبة الملوثات، ومن المخطط أن يقف المركز على قدميه ويستند إلى التمويل الذاتي في المرحلة الثالثة (١٩٩٢-١٩٩٦).

٢٦٤- وقد أنشئت لجان معنية بالوقاية وتوزيع المقويات ومجالس لإدارة مستجمعات المياه المشتركة بين المحليات، بتشجيع من هيئة سيرينام ووزارة الصحة والهيئة الوطنية المستقلة للقنوات والمجاري وهيئة كوتياس والمجموعة التعاونية كالاغوا وسينفاش.

٢٦٥- وعلى المستوى الإقليمي فإن هندوراس عضو في رابطات ولجان إقليمية مثل كابرّي وإيديس وبروأغوا، وهي مؤسسات أنشئت بهدف تحسين مستويات الإصحاح في البلدان الأعضاء.

٢٦٦- وفي عام ١٩٩٣ أنشئت وزارة البيئة لتطبيق القانون العام للبيئة وصياغة السياسات وتنسيق الأنشطة البيئية في هندوراس مع مؤسسات أخرى مثل وزارة الموارد الطبيعية والهيئة الوطنية المستقلة للقنوات والمجاري ووكالات التعاون الدولي. وتطبق هذه الوزارة نظاماً لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية.

٢٦٧- ويهدف مشروع تنمية البيئة في هندوراس، الممول من البنك الدولي، إلى تعزيز القدرة المؤسسية ودعم المشاريع المحلية. وتتعاون وزارة البيئة مع هيئة القنوات والمجاري والشعبة المحلية للمياه ووزارة الصحة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تحديد المعايير المتعلقة بمياه الشرب والتخلص من مياه المجاري.

٢٦٨- وقد نقلت وظائف وزارة البيئة إلى وزارة الموارد الطبيعية والبيئة التي تنفذ من خلال مشروع التنمية البيئية في هندوراس برامج مساعدة تقنية للإدارة البيئية المحلية في ٢٠ محلية بهدف تحديد المشاكل البيئية وتحسين حماية البيئة من خلال إنشاء وحدات بيئية تابعة للمحليات قادرة على إدارة مشاريع الاستثمار في هذا المجال.

٢٦٩- فضلاً عن ذلك، هناك معايير مقترحة لمراقبة انبعاثات الغازات لاسيما غازات السيارات، تنفيذاً لقانون الصحة، كما يجري منذ عام ١٩٩٦ استيراد وتوزيع الغازولين الخالي من الرصاص في البلد. وتنفيذ هذه التدابير في سياق القانون العام للبيئة (المرسوم ١٠٤-٩٣، المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣).

الإجراءات الحكومية للرعاية الصحية لكبار السن

٢٧٠- ينص دستور الجمهورية (المواد ١١٧-١٤٢) على توفير حماية خاصة لكبار السن. ويوجد في البلد المؤسسة الوطنية للمعاشات لموظفي الشركات والموظفين العموميين، والمؤسسة الوطنية لتأمينات المعلمين، وكذلك مؤسسات عمومية وخاصة أخرى تقدم خدماتها لهذه الفئة من السكان.

٢٧١- وفي القطاع الخاص الصحي يتمتع كبار السن بخصم قدره ٢٥ في المائة فيما يتعلق بالعلاج في المستوصفات و١٠ في المائة لدى شراء الدواء الموصوف رهناً بإثبات هويتهم ويحصلون أيضاً على خصم على ما يحتاجونه من خدمات أخرى.

٢٧٢- وفي البرنامج الوطني للوصول إلى الخدمات الذي يطبق حالياً في قطاع الصحة في البلد، حققت استراتيجية المشاركة الاجتماعية تقدماً كبيراً فيما يتصل بصيغ الخدمات الصحية بطابع ديمقراطي ومراقبة المجتمع لإدارتها. وفي هذا الصدد وضعت خطط للمحليات في قطاع الصحة تشترك فيها على نطاق واسع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات المختلفة الممثلة في كل منطقة، وانطلاقاً من تحليل الحالة الصحية للسكان وظروفهم المعيشية. ويقوم بمتابعة هذه الخطط المحلية بصفة دائمة الموظفون في قطاع المؤسسات الصحية وباقي الأطراف المعنية في المجتمعات المحلية.

٢٧٣- وتقوم شعبة التعليم من أجل الصحة بالتنسيق مع باقي الوحدات التقنية لوضع المعايير وبرامج الوقاية من الأمراض ومراقبتها بتصميم واعتماد وتنفيذ الخطط الإعلامية الموجهة للسكان على وجه عام وللمجموعات الأكثر تعرضاً للخطر على وجه خاص من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية. وهناك أيضاً تنسيق وثيق مع وزارة التعليم فيما يتصل بتعزيز الصحة وتناول مشاكل محددة (على سبيل المثال المسائل المتعلقة بالجنس والأمراض المنقولة جنسياً والإيدز الخ) على مختلف مستويات التعليم في الوزارة المذكورة (من خلال اتفاق التعاون التقني في مجال التعليم من أجل الصحة بين وزارتي التعليم والصحة).

٢٧٤- وتشترك شعبة الموارد البشرية في صياغة وتنقيح الخطط والبرامج الدراسية لمراحل ما قبل التخرج وللدراسات العليا في المجالات ذات الصلة بالصحة. وتشمل استراتيجية المشاركة الاجتماعية في خطة الوصول إلى الخدمات عنصراً تعليمياً سواء للعاملين في قطاع الصحة أو للمجتمع المحلي عموماً فيما يتصل بمشاكل الصحة في المحليات أو الدوائر الصحية أو المناطق الصحية.

٢٧٥- ويبيّن الجدول التالي مساهمة التعاون الدولي في هذا القطاع، للسنوات ١٩٨٤-١٩٩٤، بملايين الدولارات.

السنة	التعاون المتعدد الأطراف	التعاون الثنائي	المنظمات غير الحكومية	المجموع
١٩٨٩	١٨,٥	٥٧,٧	٢٣,٨	١٠٠
١٩٩٠	١٨,٨	٨٠,٢	١,٠	١٠٠
١٩٩١	٢٦,٩	٦٢,٨	١٠,٣	١٠٠
١٩٩٢	٣١,٢	٥٧,٢	١١,٥	١٠٠
١٩٩٣	١٢,٦	٦٩,٤	٠,٧	١٠٠
١٩٩٤	٣١,٩	٦٦,٢	١,٩	١٠٠
المجموع	٢٧,٠	٦٦,٢	٦,٨	١٠٠

المصدر: التعاون الدولي في قطاع الصحة، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، هندوراس ١٩٩٦.

٢٧٦- ومن بين جهات التعاون الثنائي (٣,٥٣ في المائة من مجموع التعاون الدولي في قطاع الصحة)، كانت الولايات المتحدة هي أهم جهة مانحة لهندوراس (٢,٤٥ في المائة)؛ ولكن المساعدة المقدمة منها في انخفاض منذ عام ١٩٩٠، وحلّت محلها مؤسسات مالية مثل بنك التنمية للبلدان الأمريكية أو البنك الدولي. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٢، كانت الدول التالية هي أهم الجهات المانحة في مجال التعاون الثنائي (معبراً عنه بملايين الدولارات): الولايات المتحدة (٤,٣٨ مليون دولار)؛ إيطاليا (٤,٣٧ مليون دولار)؛ اليابان (٤,١٩ مليون دولار)؛ كندا (٠,٩ مليون دولار)؛ هولندا (٠,٦ مليون دولار)؛ ألمانيا (٠,٤ مليون دولار)؛ سويسرا (٠,٢ مليون دولار). وكان من بين أهم المانحين أيضاً منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

٢٧٧- ومن أجل توجيه التعاون الدولي نحو تنمية قطاع الصحة في هندوراس، أنشئت لجنة التعاون فيما بين الوكالات في قطاع الصحة من خلال الاتفاق رقم ٠٠٤١ (١٩٩٥)، وبموجبه يتولى أعباء الأمانة الـ OPS/OMS منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية.

٢٧٨- ومن ناحية أخرى، هناك قيود تعرقل تحسين التعاون الدولي، مثل ضآلة التنسيق فيما بين المؤسسات وضعف القدرات على التفاوض وإدارة البرامج والمشاريع.

٢٧٩- والتعاون الخارجي يولي حالياً تركيزاً أكبر على التنمية المحلية من خلال توزيع الموارد لا مركزياً على المستويات المحلية والدوائر والمناطق الصحية.

المادتان ١٣ و ١٤

الحق في التعليم

٢٨٠- تبين مؤشرات التغطية المدرسية في هندوراس اتجاهاً تصاعدياً سنة بعد سنة. وفي عام ١٩٩٦ كان مستوى التغطية لمرحلة ما قبل المدرسة ٤,٣٣ في المائة، وبلغ صافي التغطية للمرحلة الابتدائية ٨,٩٤ في المائة مع حالات الرسوب و ٨٥ في المائة بدون حالات الرسوب.

٢٨١- وما زال التعليم المتوسط، بالرغم من التزايد السريع في عدد التلاميذ، يتسم بتغطية منخفضة (٣٢ في المائة) وبنسبة عالية جداً من المدرسين تحت التدريب (٦٨ في المائة). هذا، والتعليم العالي، الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في عدد الطلبة في العقد الأخير، يشهد اليوم، بالرغم من الإصلاحات التي نفذت على هذا المستوى، أدنى إنتاجية له في مجال التعليم العلمي.

٢٨٢- وانخفض معدل الأمية بين السكان من الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر من ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦، مما يمثل انخفاضاً بمقدار ٣,٥ في المائة تقريباً في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦. وفي الريف، انخفضت نسبة الأميين انخفاضاً حاداً من ٤٧ في المائة إلى ٢٨ في المائة خلال السنوات المذكورة. وفي الحضر انخفضت النسبة في ذات الفترة من ١٩ في المائة إلى ١١ في المائة.

معدل الأمية بين السكان من الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر، ١٩٨٨-١٩٩٤

١٩٩٤			١٩٨٨			المنطقة/الفترة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
١٠,٨	١٢,٠	٩,٤	١٩,١	٢٠,٤	١٧,٥	الحضر
٢٧,٩	٢٨,٣	٢٧,٥	٤٧,١	٤٨,٣	٤٥,٩	الريف
٢٠,١	٢٠,٥	١٩,٦	٣٥,٠	٣٤,٣	٣٤,٥	المستوى الوطني

٢٨٣- وكما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة، انخفض معدل الأمية بين الذكور والإناث من ٣٤,٥ في المائة إلى ١٩,٦ في المائة ومن ٣٤,٣ في المائة إلى ٢٠,٥ في المائة على التوالي. وفي الحضر انخفض معدل الأمية بين الذكور من ١٧ في المائة إلى ٩,٤ في المائة وبين الإناث من ٢٠ في المائة إلى ١٢ في المائة. وعلى مستوى الريف كان الانخفاض أكثر وضوحاً بين الإناث، من ٤٨ في المائة إلى ٢٨,٣ في المائة بينما انخفض بين الذكور من ٤٦ في المائة إلى ٢٧,٥ في المائة. وارتفع متوسط عدد سنوات تلقي العلم بالمدرسة إلى ٤,٣ سنة على المستوى الوطني، بمعدل ٥,٧ في المائة في الحضر و٣,٢ في المائة في الريف.

الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم

٢٨٤- يجري حالياً وضع خطة عشرية للتعليم كاستراتيجية عامة للسنوات العشر القادمة، تشمل الأعمال المختلفة التي ينبغي إنجازها؛ ومن بين هذه الأعمال على سبيل المثال، تحسين نوعية التغطية بالتعليم في فترة ما قبل المدرسة وتطبيق تعليم أساسي من تسع مراحل والاهتمام بالتعليم البديل للشباب والكبار وتعزيز تطبيق اللامركزية في مجال التعليم ودعم برامج تحسين المستوى في المراحل الابتدائية وإدخال بدائل جديدة للتعليم المتوسط على المستوى الوطني.

٢٨٥- وبناء عليه، يبذل التعليم في هندوراس جهوداً للاستجابة لمتطلبات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد، ومن أجل ذلك يجري إعداد الموارد البشرية اللازمة للمجتمع، مع اعتبار النوعية عنصراً أساسياً في إنتاج موارد بشرية يمكنها أن تقوم بدور فعال في النشاط الإنتاجي للدولة.

٢٨٦- وفي العقد الأخير ولا سيما خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وضع برنامج لتحديث التعليم في سياق مشروع تحديث الدولة. ويضع هذا النموذج التركيز على العناصر التالية:

- يقوم على مبدأ المعرفة والعمل؛
- يتسم بالإنسانية، فهو ينظر إلى الإنسان ككل له خصائصه البيولوجية والتاريخية والاجتماعية والروحية؛

- وطني النطاق، إذ صُمم باعتباره مشروعاً في مجال السياسة التعليمية على الصعيد الوطني؛
- يتسم بالتعددية، فهو يشجّع حرية الرأي والتعليم والبحث؛
- نظري وعملي في آن واحد، فهو يربط برامج التعليم بالحياة والأسرة؛
- ارتقائي، فهو يُسهم في رفع نوعية التعليم الوطني إلى أقصى حد؛
- عصري ومستقبلي في آن واحد، فهو يتجاوز نموذج البرنامج التقليدي.

٢٨٧- ولهذا النموذج أهداف ترتبط بعناصر الشخصية المختلفة، وهو يستخدم منهجيات مبتكرة وتقنيات وموارد نشطة، ويخلق مناخاً مواتياً للبحث باعتباره عنصراً أساسياً في هذه العملية. وجملة القول، إنه داخل هذا السياق، يلعب المعلم دور المسهل ويكون التلميذ هو موضوع التعليم. وأعدّ اقتراح بإدخال هذا النموذج في شكل مجموعة من سبعة برامج وأكثر من ٣٠ مشروعاً قطاعياً وقطاعياً فرعياً تشمل تحديد الأنشطة الاستراتيجية والأولويات لتنمية قطاع التعليم خلال فترة عشر سنوات.

٢٨٨- وتمثل هذه المشاريع بديلاً لعلاج شامل للمشاكل التعليمية وجرى تحديدها تبعاً للمستويات. وظهر بديل آخر في عام ١٩٩٤ عُرف باسم "المدرسة الموراسانية" صُمم كنموذج للتضافر التعليمي يقوم على النوعية التعليمية والإنصاف وربط التعليم بالعمل الإنتاجي.

٢٨٩- ويراد من خلال "المدرسة الموراسانية" إنشاء نموذج تعليمي جديد يسهم على نحو فعال في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد؛ ولم يظهر هذا النموذج باعتباره نتاجاً لبرنامج تحديث التعليم ولا هو نسخة منه، ولكنه مع ذلك يأخذ بعض العناصر الهامة من البرنامج المذكور.

٢٩٠- وفيما يلي بعض المشاريع المتوخاة في برنامج التحديث التي تنوي السلطات الحالية لوزارة التعليم تطبيقها: تحسين نوعية التعليم؛ التحسين المؤسسي لوزارة التعليم (ما كان يطلق عليه سابقاً إعادة الهيكلة)؛ ترشيد تدريب المعلمين؛ تطوير البرامج الدراسية (ما كان يطلق عليه سابقاً تكييف البرامج).

٢٩١- وبالرغم من الأهمية التي يوجهها أي مجتمع لقطاع التعليم، لا يوجد إجماع حول حجم الموارد التي ينبغي أن تخصصها الدولة سنوياً لهذا القطاع. ومن حيث الواقع، لا تقدّم أيضاً الاحصاءات الدولية بيانات واضحة في هذا الخصوص.

٢٩٢- فعلى سبيل المثال، لا يوجد ارتباط ذو بال بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وحجم الموارد التي يخصصها القطاع العام للتعليم، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٩٣- وفي حالة هندوراس، تخصص الحكومة جزءاً هاماً من ميزانيتها لتمويل التعليم إذ تعتبر ذلك استثماراً في المستقبل من أجل الأفراد والمجتمع، فالإنفاق على التعليم يتيح زيادة إنتاجية الأفراد وتحسين نوعية حياتهم، وهو فضلاً عن ذلك ينشط النمو الاجتماعي - الاقتصادي عن طريق تحسين المهارات والمعارف والقدرة على العمل الإنتاجي؛ ويسهل المشاركة في الإجراءات الديمقراطية والتعاون من جانب المواطنين. ويفيد ذلك أيضاً المجتمع عموماً بتعزيزه القدرة على استخدام التكنولوجيات الملائمة وإثراء الحياة السياسية والثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيض جوانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وبين الجنسين.

٢٩٤- ويتبين من الاستقصاءات التي أُجريت في هندوراس أنه جرى في عام ١٩٩٦ تخصيص ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام على التعليم، وهو ما يمثل مبلغاً إجماليّاً قدره ٢ ٢٢١,٤ مليون لمبيراً.

٢٩٥- وفي إطار الميزانية التي نُفذت في عام ١٩٩٦، أسهمت الحكومة المركزية بنسبة ٨٥,٥ في المائة من الاعتمادات، أي الأموال التي جُمعت من خلال الضرائب؛ ومثلت الموارد الخارجية ٩,٢ في المائة منها (قروض ومنح)؛ ومثلت مدفوعات الأسر إلى المؤسسات التعليمية ١,٥ في المائة منها، ومثلت إسهامات دوائر الأعمال ٣,٩ في المائة منها. ويلاحظ أن وزارة التعليم استخدمت مباشرة ٧٧ في المائة من إسهام الحكومة الكلي، واستخدمت المؤسسات العامة للتعليم العالي (الجامعة الوطنية المستقلة وجامعة فرانسيسكو موراسان الوطنية التعليمية) ١٨,٥ في المائة منه؛ ويجدر الإشارة إلى أن إسهامات الحكومة في هاتين المؤسستين تُدفع من خلال ميزانية وزارة التعليم.

٢٩٦- ويجري توجيه ٨٠ في المائة من الموارد الخارجية من خلال الصندوق الهنوداسي للاستثمار الاجتماعي وبرنامج المخصصات الأسرية، ولا ينعكس في ميزانية وزارة التعليم سوى ١٥ في المائة منها فقط. ومن الناحية التاريخية كان الإنفاق على التعليم يمثل أكثر من نصف الإنفاق الاجتماعي، وبلغ حوالي ٥٤ في المائة منه في السنوات الأخيرة، ممل يمثل ما بين ٣,٣ في المائة و٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٩٧- وتبين أرقام الإنفاق على التعليم موزعة على المستويات التعليمية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ أن التعليم الأولي امتص ما متوسطه ٤٨ في المائة من مجموع الموارد؛ وكانت نسب الإنفاق على التعليم العالي (الجامعة الوطنية المستقلة وجامعة فرانسيسكو موراسان الوطنية التعليمية) والتعليم المتوسط والتعليم التقني والتعليم الكبار هي ١٩,٦ في المائة و١٢,٨ و٠,٧ في المائة على التوالي للفترة المذكورة.

٢٩٨- وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ سجّل تزايد في الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزية من ١٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. ويحظى التعليم الابتدائي تقليدياً

بقدر أكبر من الاهتمام، إذ كان يحصل على ٤٨ في المائة من ميزانية وزارة التعليم. وفي عام ١٩٩٥ انخفض الإنفاق على التعليم الابتدائي إلى ٦٥١,٤ مليون لمبيراً مقابل ٦٥٤,٨ مليون لمبيراً في عام ١٩٩٠ و ٦٧٦,٠ مليون لمبيراً في عام ١٩٩٣. وسلكت نسبة الإنفاق على التعليم الابتدائي بالمقارنة بالإنفاق الاجتماعي الحقيقي اتجاهها مماثلاً (تصاعدياً حتى ١٩٩٣ وتنازلياً في عام ١٩٩٤، ولكنها بقيت عند ٢٨,١ في المائة في عام ١٩٩٥).

٢٩٩- وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ تزايد عدد المسجلين في التعليم الابتدائي من ٣٤٦ ٨٨٩ تلميذاً إلى ١ ٠٠٨ ٠٩٢ تلميذاً أي بمعدل تزايد سنوي يبلغ ٢,٦ في المائة في المتوسط؛ وعلى عكس التزايد في عدد المسجلين، انخفض معدل الإنفاق على التلميذ الواحد من جانب وزارة التعليم في هذه الفترة، من ٧٩١,٤ لمبيراً في عام ١٩٩٠ إلى ٦٧٠,٣ لمبيراً في عام ١٩٩٥.

٣٠٠- وإذا أُضيف إسهام الصندوق الهنوداسي للاستثمار الاجتماعي وبرنامج المخصصات الأسرية، يرتفع هذا الإنفاق على التلميذ الواحد من ٨٢٥,٤ لمبيراً في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٠٢٥,١ لمبيراً في عام ١٩٩٣ ولكنه ينخفض إلى ٨٣٠,٣ لمبيراً في عام ١٩٩٥ ليصل تقريباً إلى نفس مستواه في عام ١٩٩٠.

٣٠١- ويضاف إلى ما سبق، أن المشاكل المتعلقة بالرسوب والتخلي عن الدراسة تكلف حكومة هندوراس سنوياً نفقات تبلغ حوالي ١٣١,٤ مليون لمبيراً (١٣,٩ مليون دولار أمريكي) مما يمثل حوالي ٢٠ في المائة من الميزانية المخصصة للتعليم الابتدائي.

التعليم السابق للمدرسة

٣٠٢- خطأ التعليم السابق للمدرسة في هندوراس خطواته الأولى في عام ١٩٠٧، بإنشاء مدرسة رياض الأطفال. وفي عام ١٩٥٣ اعترف به كمستوى رسمي بموجب مرسوم رئاسي، وفي عام ١٩٨٣ أنشئ قسم ما قبل المدرسة.

٣٠٣- ويوفر حالياً التعليم السابق للمدرسة في إطار الشكلين "الرسمي" و"غير الرسمي"، باعتباره ذا طابع غير إلزامي. ويشمل هذا المستوى رياض الأطفال وما يسمى بالمرحلة التحضيرية التي تمثل تجديداً ولكنها غير منتشرة على نطاق واسع إذ أنشئت في عام ١٩٩٣، مع الخطة الدراسية الحالية.

٣٠٤- يلعب التعليم السابق للمدرسة دوراً هاماً في النمو الأولي للطفل إذ يمكنه من الوصول إلى مستوى ملائم من الاندماج في محيطه الاجتماعي والبيئة المدرسية. وبذلت الحكومة الهنوداسية جهوداً لتنمية هذا المستوى من التعليم، ومع ذلك ما زال هناك قصور فيما يتعلق بتغطيته وعدد الملتحقين به من الذين بلغوا السن المطلوب.

٣٠٥- وفي إطار النظام التعليمي لهندوراس، يتعلق مستوى التعليم السابق للمدرسة بصفة أساسية بالأطفال من سن أربع إلى ست سنوات، ويوفر على شكلين من الدراسات الرسمية وغير الرسمية، تحت إدارة كل من القطاع العام والخاص.

٣٠٦- ويلتحق بالشكل الرسمي حالياً ١٦ في المائة من الأطفال في هذه السن أي ما يمثل نصف التغطية بهذا الشكل من التعليم. ويقدم هذا الشكل من التعليم من خلال مؤسسات تابعة لكل من وزارة التعليم ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، وكذلك من قبل المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية ومؤسسات خاصة، وهو يتم على ثلاث مراحل دراسية (الحضانة، رياض الأطفال، المرحلة التحضيرية)، ومدة الدراسة في كل منها عشرة شهور.

٣٠٧- ويقدم الشكل غير الرسمي من خلال مراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية الهامشية، ومن خلال المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة في المناطق الريفية. والهدف الرئيسي لمراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة التي بدأت نشاطها في عام ١٩٧٩ هو تهيئة الأطفال من سن ٥,٥ سنة إلى ٦,٥ سنة وإعدادهم لدخول مرحلة التعليم الابتدائي. وتحصل هذه المدارس على دعم من التعاون الخارجي من اليونيسيف وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومن منظمات مجتمعية تقدم قادة متطوعين دربهم وزارة التعليم. وفي عام ١٩٩٢، التحق ١٣٦ ١٤ طفلاً بـ ٢٢٨ من هذه المراكز، وتلقوا فضلاً عن ذلك وجبات غذائية مدرسية، تتكون من الألبان المزودة بالفيتامينات ومنتجات فول الصويا والقمح.

٣٠٨- ومن ناحية أخرى، توفر المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة التي بدأت نشاطها في عام ١٩٩٠ فترة للتحضير المدرسي لمدة شهرين ونصف للأطفال الذين سيدخلون المستوى الأول من المرحلة الابتدائية.

٣٠٩- وتحصل المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة على إسهام من المجتمع المحلي بالإضافة إلى التمويل المقدم لها من التعاون الخارجي (اليونيسيف ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية بصفة رئيسية). ويقدم التعليم على أساس طوعي أعضاء المجتمع المحلي وطلبة مدارس المعلمين.

٣١٠- وهناك أيضاً برامج للأنشطة المبكرة للأطفال من سن صفر إلى ثلاث سنوات، مثل التي وضعها كل من المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية والمجلس الوطني للطفولة، والتي استفاد منها في عام ١٩٩٢، من خلال المرافق التعليمية المختلفة، حوالي ٧٠.٠٠٠ طفل من سن صفر إلى ٣ سنوات مع مشاركة نشطة من جانب المحليات.

٣١١- وتبين البيانات المتاحة المسجلة منذ بداية العقد الماضي (١٩٨٠-١٩٨٩) أن تغطية التعليم الرسمي السابق للمدرسة (العام والخاص) بقي عند حوالي ١١ في المائة، مع زيادة سنوية في عدد التلاميذ بلغت ٣ ٧٢٩ تلميذاً أي بمعدل تزايد قدره ٥,٩ في المائة. وكان ٨٤,١ في المائة من التلاميذ المسجلين في الحضر، بينما بلغت نسبة المسجلين في الريف ١٥,٩ في المائة فقط. وقدم القطاع الرسمي للإدارة في المتوسط ٧٨ في المائة من التغطية

الكلية، بينما وفر القطاع الخاص ٢٢ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، بلغت نسبة تغطية التعليم الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة ١٢,٦ في المائة (٦٩٢ ٥٦ طفلاً)، بواقع ٨١,٤ في المائة للحضر و١٨,٦ للريف. وفي عام ١٩٩١ زاد عدد المسجلين إلى ١٣,٢ في المائة (١٣٧ ٦٠) وإلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٢ (٥٧٤ ٦٣ تلميذاً)، وكانوا موزعين بنسبة ٨٠ في المائة في الحضر و ٢٠ في المائة في الريف. وتعادل الزيادة في التغطية التي لوحظت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ معدل نمو يبلغ ٣,٩ في المائة في المتوسط، وهي نسبة أعلى نوعاً من معدل الزيادة السكانية الذي بلغ ٢,٨ في المائة.

٣١٢- وتجدر الإشارة إلى أنه بدءاً من عام ١٩٨٥ بدأ عدد المسجلين في القطاع الخاص يتزايد تدريجياً، بينما كانت نسبتهم ٢٢ في المائة في الثمانينات. فارتفعت نسبة المسجلين في هذا القطاع، التي كانت ٢٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٥، إلى ٢٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ووصلت إلى ٢٧,٤ في المائة في ١٩٩٢، بينما تناقصت معدلات المستفيدين من الرعاية الرسمية الموفرة من وزارة التعليم ووزارة العمل والضمان الاجتماعي والمجلس الوطني للرعاية الاجتماعية بقدر طفيف من ٧٢,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٧٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

٣١٣- وفي العقد الماضي، كان التسجيل في التعليم السابق للمدرسة غير الرسمي يمنح فقط عن طريق مراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة، التي كانت تغطي بالكاد ٢,٤ في المائة من الأطفال من سن ست سنوات (٩ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ طفل). وفي عام ١٩٩٠، ارتفعت نسبة المسجلين في مراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة ارتفاعاً طفيفاً ووصلت إلى ٢,٧ في المائة (٢٦١ ١٢ تلميذاً). وبالمثل، لوحظ ارتفاع طفيف في هذه النسبة في عام ١٩٩١ و١٩٩٢، إلى ٣ في المائة و٣,٩ في المائة على التوالي (٦٠٩ ١٣ و٩٩٩ ١٧ تلميذاً، مما يمثل معدل تزايد قدره ٢١ في المائة سنوياً، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢).

٣١٤- وإذا أدرجت في هذه التغطية الخدمات المقدمة من المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة، ترتفع هذه الأرقام ارتفاعاً كبيراً. ففي السنوات الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١، ١٩٩١-١٩٩٢، ١٩٩٢-١٩٩٣، وفرت هذه المراكز الرعاية لـ ٦٧٣ ٣ و٤٩١ ٢٤ و٤٨٧ ٣٦ تلميذاً على التوالي مما يمثل تغطية تعادل ٢,٢ في المائة و٥,٤٥ في المائة و٧,٩ في المائة على التوالي للسنوات المذكورة، أي بمعدل تزايد سنوي قدره ٩٤ في المائة.

٣١٥- ولو تحقق في عام ١٩٩٥ الرقم المستهدف للتغطية بالتعليم السابق للمدرسة، المحدد بنسبة ٢٨ في المائة، لكان عدد الأطفال المسجلين ١٥١ ١٣٧ طفلاً، بمعدل زيادة سنوي قدره ٧,٩ في المائة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

٣١٦- ونظراً إلى أن معدل التزايد في التسجيل في هذا التعليم كان في المتوسط ٢٢,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، فمن المتوقع ألا توجد صعوبة في بلوغ الهدف المنشود والمحدد بنسبة ١٤,٧ في المائة بل وتجاوزه. وإذا لم تُحسب الرعاية التي توفرها المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة في التغطية، سينخفض معدل التزايد في التسجيل إلى ٨,٨ في المائة في السنة، وهو تزايد يكفي أيضاً لتحقيق الهدف المحدد في خطة العمل الوطنية.

٣١٧- يتبين مما سبق أن الأهداف المحددة لهذا المستوى ينبغي أن تكون أكثر طموحاً وينبغي تفصيلها بقدر الإمكان في نوعي التعليم الرسمي وغير الرسمي وداخل الأخير فيما يتعلق بكل من مراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة والمراكز الرسمية للتعريف بالمدرسة. ومن ناحية أخرى، للاستفادة من الجوانب الايجابية لكل منهما، من الضروري وضع برنامج وطني لتوسيع تغطية ونوعية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، يُنسق على النحو الواجب مع المستوى الابتدائي.

٣١٨- وفي الخطة المالية لقطاع التعليم لا يوجد بند منفصل في الميزانية للتعليم لمرحلة ما قبل المدرسة، مما يصعب حساب متوسط تكلفته للتلميذ الواحد ومن ثم تقدير الميزانية الكلية اللازمة سنوياً لتحقيق الأهداف المحددة.

٣١٩- ولكن على أساس أن تكلفة تعليم التلميذ في مرحلة ما قبل المدرسة تعادل ٨٠ في المائة من تكلفة تعليم التلميذ في المرحلة الابتدائية (التي تبلغ حوالي ٩٧,٨ دولار)، ستكون تكلفة تحقيق الهدف المقترح في التغطية الرسمية وأهداف مراكز التعليم غير الرسمي لمرحلة ما قبل المدرسة حوالي ٨,٢ مليون دولار في السنة، أي ٢٤,٦ مليون دولار للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وهذه الأرقام لا تتضمن نسبة الـ ٢٥ في المائة من التسجيل، التي يوفرها القطاع الخاص من خلال التعليم الرسمي، علماً بأن نسبة التغطية الـ ٢٨ في المائة المنشودة سيتمكن تحقيقها من خلال إسهام المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة، مع الإبقاء على نفس نسبة عام ١٩٩٢، وسينخفض متوسط التكلفة السنوية إلى ٥,٩ مليون دولار كما ستخفض تكاليف الفترة المذكورة إلى ١٧,٧ مليون دولار، نظراً إلى أن متوسط التكلفة الإضافية للتلميذ في المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة تبلغ بالكاد خمسة دولارات.

٣٢٠- وقد تولى مشروع "تحسين نوعية التعليم الأساسي" مسؤولية تمويل المراكز المحلية للتعريف بالمدرسة منذ عام ١٩٩٥ بحد أقصى قدره ٣ ٥٢٠ مركزاً على المستوى الوطني، لتوسيع وتحسين نوعية هذه الخدمات التعليمية. ومن أجل ذلك، جرى اختيار محليات ليس لديها مراكز للتعليم السابق للمدرسة. واختيرت المحليات التي لديها أعلى نسب من الرسوب وترك التعليم في المستوى الأول وأعلى مؤشرات سوء التغذية. ويشمل الدعم المتوقع لهذه المراكز أنشطة تدريبية وتوفير المواد التعليمية والإشراف ومكافأة المتطوعين.

٣٢١- وتتراوح أعمار المتطوعين ما بين ١٦ و٢٠ سنة. وكان ٦٤ في المائة من المسجلين في العينة موضوع الاستعراض من طلاب مدارس المعلمين و٣٦ في المائة منهم من ربوات البيوت والمزارعين والتجار والنساجين والسكرتيرات (٩ في المائة منهم لم يستكملوا دراساتهم الابتدائية).

٣٢٢- وفي سنة ١٩٩٠ تم تسجيل ٦٣١ ١ من رياض الأطفال؛ ٧٤ في المائة منها في الحضر، وكان نصيبها ٨١ في المائة من مجموع التلاميذ المسجلين. ولم تتغير هذه النسبة كثيراً في الفترات الخمسية الثلاث الماضية. ويتبع ٢٨ في المائة من رياض الأطفال القطاع الخاص ويوازي ذلك ٢١ في المائة من مجموع المسجلين في هذا المستوى، علماً بأن هذه النسب تسجل منذ خمس سنوات. وتزايد عدد المسجلين إلى ثلاثة أمثاله في رياض

الأطفال الخاصة في الفترة من ١٩٨٠ و١٩٩٦، بينما تزايد عدد المسجلين في رياض الأطفال الرسمية إلى أكثر من ثلاثة أمثاله.

٣٢٣- وفي عام ١٩٩٦ كانت رياض الأطفال تضم ٥٢ في المائة من المسجلين في هذا المستوى، وكان هناك تعادل بين أعداد الفتيات والبنين (٥٠,٤ في المائة و٤٩,٦ في المائة على التوالي). وشهد توزيع المسجلين بحسب مرحلة التعليم تطوراً ملحوظاً على نحو ما هو مبين في الجدول التالي:

رياض الأطفال: التسجيل الأولي بحسب المستويات: ١٩٨٠، ١٩٨٦، ١٩٩٦

السنة	الحضانة		رياض الأطفال		المستوى التحضيري	
	المسجلون	النسبة المئوية	المسجلون	النسبة المئوية	المسجلون	النسبة المئوية
١٩٨٠	٩ ٧٥١	٣٠	١٣ ٢٣٥	٤٠	١٠ ٠٤٨	٣٠
١٩٨٦	١٣ ٠٥٠	٢٥	٢١ ٨٢٣	٤٠	١٨ ٧٢٤	٣٥
١٩٩٦	٦ ٤٢١	٨	٢٨ ٩٨٣	٣٦	٤٥ ٠٥٥	٥٦

التعليم الابتدائي

٣٢٤- وفقاً للأحكام الدستورية المنصوص عليها في المواد ١٥٣ و١٥٤ و١٥٧ من الفصل الثامن من الدستور، يقع على عاتق الدولة الالتزام بتنمية التعليم الأساسي للشعب، وإنشاء المؤسسات الإدارية والتقنية اللازمة لهذا الغرض، والقضاء أيضاً على الأمية واعتماد جميع مستويات نظام التعليم وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها.

٣٢٥- ويقدم التعليم الرسمي على المستوى الابتدائي وفقاً لشكلين: أحدهما للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و١٣ سنة ويتكون من ست مراحل، والآخر للكبار من سن الرابعة عشرة فأكثر، ويتكون من أربعة مستويات، وتوجد معادلات معترف بها لحالات النقل الأفقي.

٣٢٦- ويخصص للمستوى الابتدائي أكثر من ٥٠ في المائة من ميزانية التعليم العام. ويبلغ مجموع المسجلين في هذا المستوى حوالي ٩٤,٦ في المائة من مجموع المسجلين في المدارس، ومن ثم أصبحت التغطية بالتعليم الابتدائي أكبر تغطية في نظام التعليم الوطني بأسره.

٣٢٧- ووفقاً لبيانات التعداد المدرسي الذي أُجري في أواخر عام ١٩٩٥، بلغ عدد المسجلين ٩٨٦ ٤٤٢ تلميذاً. وفي عام ١٩٩٦ كان هناك حوالي ١٥٣ ٠٠٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات و١٣ سنة غير مسجلين في المستوى الابتدائي. وفيما يتعلق بسنة ٢٠٠٠ يقدر أن عدد المسجلين في هذه السنة سيبلغ ١٣٨ ١٢٣ ١ تلميذاً،

أي زيادة سنوية تبلغ في المتوسط ٤,٨ في المائة. ويبين اتجاه مؤشرات التغطية الاجمالية والصالفة أن نظام التعليم سيستمر في التوسع ليشمل قطاعات من السكان لم يبلغها من قبل.

معدل التزايد في عدد المسجلين والاسقاطات لسنة ٢٠٠٠
بحسب المنطقة ونوع المدرسة والجنس

الجهة	معدل التزايد	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
رسمية	٢,١	٩٧١ ٩٦٣	٩٩٢ ٣٧٤	١ ٠١٣ ٢١٣	١ ٠٣٤ ٤٩٠	١ ٠٥٦ ٢١٤
خاصة	٢,٥	٦٠ ٦٣٢	٦٢ ١٤٧	٦٣ ٧٠٠	٦٥ ٢٩٢	٦٦ ٩٢٤
حضرية	١,٥	٣٩٨ ٢٨٤	٤٠٤ ٢٥٨	٤١٠ ٣٢١	٤١٦ ٤٧٥	٤٢٢ ٧٢٢
ريفية	٢,٥	٦٣٤ ٣١١	٦٥٠ ٢٦٣	٦٦٦ ٥٩٢	٦٨٣ ٣٠٧	٧٠٠ ٤١٦
صبية	٢,١	٥١٧ ٨١٢	٥٢٨ ٤١٣	٥٣٩ ٢٣١	٥٥٠ ٢٧١	٥٦١ ٥٣٨
فتيات	٢,٢	٥١٤ ٧٨٣	٥٢٦ ١٠٨	٥٣٧ ٦٨٢	٥٤٩ ٥١١	٥٦١ ٦٠٠
المجموع	٢,٢	١ ٠٣٢ ٥٩٥	١ ٠٥٤ ٥٢١	١ ٠٧٦ ٩١٣	١ ٠٩٩ ٧٨٢	١ ١٢٣ ١٣٨

المصدر: وزارة التعليم.

٣٢٨- وقد حققت هندوراس في العقد الحالي تقدماً مستمراً في معدلات التسجيل بالمدرسة وبقاء التلاميذ في المستوى الابتدائي كما حققت تحسناً طفيفاً فيما يتعلق بمعدلاتها العالية المتعلقة بإعادة السنة وترك الدراسة والرسوب. وبدءاً من عام ١٩٩٠ تحسنت تغطية التعليم، فكانت ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٨٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٨٩,٧ في المائة في عام ١٩٩٥.

٣٢٩- وارتفعت تغطية التعليم في البلد للصبية والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات و ١٣ سنة بمعدل ٠,٣ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وكان ٦٠ في المائة من المسجلين في التعليم في الحضر و ٤٠ في المائة في الريف، وكان الجانب الأكبر من هؤلاء المسجلين في القطاع العام فكانت نسبتهم في هذا القطاع ٩٤,٧٥ في المائة بينما كانت نسبتهم في القطاع الخاص ٥,٢٥ في المائة.

٣٣٠- ووفقاً لبيانات التعداد المدرسي لأواخر عام ١٩٩٥، كانت التغطية الصافية للتعليم الابتدائي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات و ١٣ سنة ٨٦,٥ في المائة أي ٤٤٢ ٩٨٦ تلميذاً، من بينهم ٥٠,٥ في المائة من الذكور و ٤٩,٥ في المائة من الإناث، منهم ٣٩,٦ في المائة في الحضر و ٦٠,٤ في المائة في الريف.

٣٣١- ويعكس مستوى التعليم الابتدائي في البلد مؤشرات للرسوب والتخلي عن التعليم، تنسب إلى عوامل داخل النظام التعليمي وخارجه. وفي الريف، يشترك الصبية والفتيات في سن المدرسة في الأعمال الزراعية، مما يتسبب في موسم الحصاد في ترك الدراسة لمدد تصل إلى ثلاثة أشهر وفي بعض الحالات للفترة الباقية من السنة.

٣٣٢- وانخفضت مؤشرات الرسوب وترك الدراسة على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تحسن معدل النجاح في نهاية الدراسة من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٦، وينعكس هذا التحسن أيضاً فيما يتعلق بالمدة اللازمة للتخرج إذ انخفضت من ١٠,٢ سنة إلى ٩,١٢ سنة في عام ١٩٩٦.

٣٣٣- وانخفضت معدلات ترك الدراسة في الريف من ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وحدث العكس في الحضر إذ تضاعفت نسبة ترك الدراسة من ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٩ في المائة في ١٩٩٦، وربما كان ذلك مرتبطاً بحالات الهجرة والحالة الاقتصادية للسكان.

٣٣٤- وخلال الثمانينات بقي معدل ترك الدراسة في المدارس العامة عند حوالي ٥ في المائة بينما كان حوالي ٣,٦ في المائة في المدارس الخاصة. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ انخفض هذا المعدل في المدارس العامة إلى ٣,٦ في المائة وإلى ١,٦ في المائة في المدارس الخاصة. وتبين البيانات المتعلقة بترك الدراسة في هذه الفترة، أن من بين كل ١٠٠٠ تلميذ سجلوا أنفسهم في المرحلة الأولى، ترك ٤٦,٨ في المائة منهم الدراسة.

٣٣٥- وإذا ربط مؤشر ترك المدرسة بمؤشرات التغطية الاجمالية، يتبين أن نسبة كبيرة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات و ١٣ سنة يلتحقون بمرحلة دراسية واحدة على الأقل ثم يتركون المدرسة بعد ذلك. وإذا عادوا بعد ذلك فإنهم يكونون قد تجاوزوا السن أو يلتحقون بمركز لمحو الأمية للكبار.

٣٣٦- وتبين التقديرات أن من بين كل ١٠٠٠ من التلاميذ المسجلين في الحضر، يستكمل ٣٦٠ منهم فقط التعليم الابتدائي في ست سنوات، و ٢٣٦ في سبع سنوات، و ٩٤ في ثماني سنوات و ٣٠ في تسع سنوات ويبقى ٢٨١ تلميذاً لا يستكملون التعليم الابتدائي. وفي الريف من بين كل ١٠٠٠ من التلاميذ المسجلين، يستكمل ١٣٦ منهم هذه المرحلة في ست سنوات و ١٠٩ في سبع سنوات و ٥٠ في ثماني سنوات و ١٨ في تسع سنوات، ويبقى ٦٨٧ تلميذاً لا يستكملون تعليمهم الابتدائي. ومعنى ذلك أن الفاعلية فيما يتعلق باستكمال الدراسة كانت ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٣٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٢.

٣٣٧- ونتيجة للتزايد السريع في عدد التلاميذ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، تأثر بذلك مستوى التعليم الابتدائي على وجه خاص من حيث عدد المدارس وتوزيعها، كما أثر تأثيراً كبيراً على التغطية التعليمية.

٣٣٨- وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ تزايد عدد المدارس العاملة بمقدار ١ ٨٤١ مدرسة (٢٥,٣ في المائة). وفي السنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ تم بناء وتجهيز ما مجموعه ٢٧٤ مدرسة، ثم في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ يلاحظ تزايد كبير في عدد المدارس إذ بدأ تشغيل ٤٧٢ مدرسة جديدة.

٣٣٩- ولتحسين نوعية التعليم الابتدائي اتخذت مبادرات مختلفة مثل تحويل المدارس التي تعتمد على مدرس واحد إلى مدارس تعتمد على اثنين من المدرسين، وإعادة هيكلة المدارس الريفية. ومنذ عام ١٩٩٠ يدعم الصندوق الهنودوراسي للاستثمار الاجتماعي (الصندوق الأول والثاني) برامج بناء المدارس ورياض الأطفال وتوسيعها واصلاحها وتزويدها بالمكاتب الثنائية والأثاث المدرسي.

٣٤٠- كما أنشئت فصول خاصة الهدف منها تحضير الأطفال المعوقين لإدماجهم في المدرسة العادية. ووضعت أيضاً سياسات وطنية للتعليم الخاص، توفر الأساس لتنفيذ برنامج لإدماج الأطفال المعوقين في الفصول العادية عن طريق التكيف مع البيئة المحيطة بهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم. وينفذ هذا البرنامج في ثلاث محافظات في البلد: فرانسيسكو موراسان، أوكوتيبكي، كوبان.

الخطة الوطنية لتنمية التعليم

٣٤١- فيما يلي وصف لمبادئ المدرسة الموراسانية:

- هي مدرسة ذات نوعية عالية من أجل الجميع وتعد للحياة الانتاجية، وتركز على تعزيز القيم المدنية؛
- توفر التعليم في مناخ ديمقراطي من أجل الديمقراطية من خلال الديمقراطية، وتلتزم بالقيام بعمل ديمقراطي لتبديل المجتمع بتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إدارة التعليم وفي إيجاد حلول للمشاكل المدرسية؛
- لها القدرة على ممارسة الابتكار التعليمي والتجديد المستمر، توفر التعليم في إطار احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأقليات، والدفاع عنها وإعمالها؛
- تعبر عن علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتوفير الاعداد من أجل حماية وتعزيز الهوية الوطنية والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والتكامل الاقليمي؛

- تطبق المفاهيم الجديدة المعتمدة في سياقات مماثلة للسياق الوطني وتأخذ بمنهج فردي يستند إلى جذور المجتمع الهندوراسي وواقعه واتجاهات التنمية فيه؛
- توجه جهود التعاون الدولي وفقاً للخطوط العامة لهذا النموذج ولأولويات التعليمية للأمم؛
- تركز على التعلم وعلى احتياجات التلميذ واهتماماته، وعلى اكتساب معارف مفيدة اجتماعياً وعلى تنمية القدرة على التعلم الذاتي؛
- تنمي لدى التلميذ القدرات الخلاقة والعملية والمعارف اللازمة لتشكيل شخصيته والمعارف الاعلامية والاتجاهات الناقدة والقدرة على النقد الذاتي والقدرات الوظيفية؛
- تخلق مناخاً مواتياً للمجال العلمي ولتنمية الفكر الخلاق والابتكار التكنولوجي؛
- توسع تغطية التعليم وتخفيض معدلات ترك الدراسة والفسل الدراسي والهامشية المدرسية وتحسن الأداء الأكاديمي للتلاميذ والمستوى التعليمي على الصعيد الوطني؛
- تعد التلميذ للاستفادة على نحو سليم وبناء من وقت فراغه، وتنمي قدرته على تقدير الفنون وعلى ممارسة الألعاب الرياضية من أجل النمو المتكامل لشخصيته.
- ٣٤٢- وتعتبر الجودة أحد المحاور الأساسية للمدرسة الموراسانية، التي تستند صلاحيتها إلى:
 - توافقها اجتماعياً وثقافياً وانجازها لأنشطة تدريبية مفيدة لحياة التلميذ؛
 - إنشاء قنوات فعالة لمشاركة الأسرة والمجتمع المحلي في النشاط التعليمي وإدارة التعليم؛
 - إعادة القيمة إلى الوظيفة الاجتماعية والأدبية والمهنية للمدرس؛
 - التوفير الفعلي للموارد المادية والخدمات الجيدة من جانب إدارة النظام؛
 - الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية والتقنية والمادية والمالية التي ينبغي زيادتها تدريجياً والمحافظة عليها وفقاً لأولويات التنمية الانسانية؛

- تحقيق توازن بين الحاجة إلى زيادة التغطية ونوعية الخدمات ولا سيما فيما يتعلق بتوفير تغطية كاملة بالتعليم الأساسي، وتوفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الخاص.

التعليم المتوسط

٣٤٣- التعليم المتوسط أو الثانوي ليس إجبارياً، وهو موجه إلى التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٩ سنة وأهدافه العامة هي: مواصلة عملية التدريب التي بدأت في المرحلة الابتدائية، والتدريب المتكامل للتلميذ في سن المراهقة، وتدريب التلاميذ من أجل الدخول في عالم العمل، وإعداد الطلبة لمواصلة دراساتهم في المستويات العليا.

٣٤٤- وينقسم التعليم المتوسط إلى مرحلتين (العادية والمتنوعة). وتعتبر المرحلة العادية (العامة أو التقنية) شرطاً للدخول في المرحلة المتنوعة، التي تشمل دراسات لمدة ثلاث سنوات: البكالوريا العامة، دراسات للمعلمين، دراسات تجارية، أعمال السكرتارية.

٣٤٥- ويؤمل أن يساعد التعليم المتوسط على الحصول على تعليم ذي نوعية عالية ومنصف وفعال ومناسب لأغراض الحياة لكل هندوراسي وللمجتمع الوطني على وجه عام. ويقتضي هذا المستوى تقييم الأدوار المسندة إلى الأشخاص والأدوار التي يمارسها الأشخاص، مع التأكيد على الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين النظام التعليمي والنظام الاقتصادي السياسي والثقافي للبلد.

٣٤٦- وانخفض مؤخراً عدد المدارس شبه العامة والمدارس الخاصة؛ الأولى لأنها انتقلت إلى فئة المدارس العامة ويحتمل أن تكون بعض المدارس الخاصة قد أغلقت. ومن الناحية التاريخية، كان عدد المؤسسات الخاصة أكبر من العامة، ولكن هذه النسبة في طريقها حالياً إلى التعادل.

٣٤٧- وبلغت التغطية بالتعليم المتوسط ٣١,٧ في المائة في عام ١٩٩٥، وسجل ٣٣ في المائة من الطلبة أنفسهم في الدراسات التقنية والباقي في الدراسات المتعلقة بالخدمات، وكان معدل الفشل التعليمي ٢١,٥ في المائة، ونسبة المدرسين إلى الطلبة ١:٢٥. ويشمل التعليم المتوسط في هندوراس مرحلتين: المرحلة العادية أو المرحلة الأساسية التقنية، ومدتها ثلاث سنوات، وهي شرط للدخول في المرحلة المتنوعة، التي تتراوح مدتها بين سنتين وأربع سنوات تبعاً للتخصص الدراسي. ويقوم بتوفير هذا المستوى من التعليم الحكومة وجهات التعليم شبه العام (بدعم من وزارة التعليم) والمؤسسات الخاصة. وفي عام ١٩٩١ التحق بالتعليم العام والتعليم شبه العام ٥٤,٨ في المائة و٤,٧ في المائة على التوالي من الطلبة المسجلين في التعليم، بينما وفر القطاع الخاص التعليم لـ ٤٠,٥ في المائة من الطلبة.

٣٤٨- ويسود التعليم التقليدي مثل المواضيع التجارية والدراسات الثانوية العلمية والأدبية وأعمال السكرتارية وتدريب المدرسين والتعليم الفني، على خلاف التخصصات التقنية والتدريب المهني.

٣٤٩- وفي عام ١٩٩٦ كان عدد المسجلين ٥٣٨ ٢٦٦ طالباً مما يمثل تغطية قدرها ٣٢,١٨ في المائة من الشباب في السن المدرسي على المستوى الوطني الذين يبلغ عددهم ٢٧٨ ٨٢٨ شخصاً. ومن بين مجموع الطلبة المسجلين في عام ١٩٩٦، كان ٦٣,٥٠ في المائة منهم ينتمون إلى القطاع العام و ٣٦,٥٠ في المائة إلى القطاع الخاص. وكان ٥٥,٥٢ في المائة منهم من الفتيات و ٤٤,٤٨ في المائة من الذكور.

المسجلون في المستوى المتوسط في عام ١٩٩٦

النسبة المئوية	إناث	النسبة المئوية	ذكور	القطاع
٥٨	٨٦ ٩٣٦	٦٤,٢٨	٧٦ ٢١٣	الرسمي
٧٥	٢ ٩٥٣	٢,٦٦	٣ ١٥٢	شبه الرسمي
٣٩,٢٥	٥٨ ٠٩١	٣٣,٠٦	٣٩ ١٩٣	الخاص
١٠٠	١٤٧ ٩٨٠	١٠٠	١١٨ ٥٥٨	المجموع

المسجلون مبدئياً في المستوى المتوسط وعدد المؤسسات في عام ١٩٩٦

متوسط		المحافظة	الرقم
عدد المؤسسات	عدد المسجلين		
٥٨	١٧ ٨٧٧	أتلانتيدا	٠١
٣٢	٨ ٥١٣	كولون	٠٢
٤٢	١٤ ٧٢٧	كوماياغوا	٠٣
٢٦	٥ ٤١٨	كوبان	٠٤
١٤٧	٥٧ ٥١٩	كورتس	٠٥
٢٢	١٠ ٥٦٠	تشولوتيكيا	٠٦
٣٥	٩ ٩٩٠	إلباريسو	٠٧
١٩١	٨٦ ١٩٣	فرانسييسكو موراسان	٠٨
٦	١ ٠٢٩	غراسياس أديوس	٠٩
١٨	٣ ٩٧٤	انتيبوكا	١٠
١٤	١ ٤٥٢	إسلاس دي لا باهيا	١١
١٩	٣ ٩٣٢	لا باس	١٢
١٨	٢ ٦٧٤	لمبيرا	١٣

متوسط		المحافظة	الرقم
عدد المؤسسات	عدد المسجلين		
٧	٢ ٦٥١	أوكوتيبكي	١٤
٥٠	١١ ٣٨٥	أولانتشو	١٥
٣٣	٨ ٠٩٨	سانتا باربارا	١٦
١٦	٥ ٠٧٣	فالي	١٧
٤٨	١٥ ٤٧٣	يورو	١٨
٧٨٢	٢٦٦ ٥٣٨	المجموع	

محو الأمية وتعليم الكبار

٣٥٠- يشمل التعليم الأساسي خارج السياق المدرسي، الذي يطلق عليه أيضاً تعليم الكبار، السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة ولم تتح لهم فرصة إنجاز الدراسات العادية للتعليم الابتدائي.

٣٥١- وكان ٨٨ في المائة من الذين التحقوا بهذا التعليم في الربع الثاني من عام ١٩٩٦ مسجلين في القطاع الرسمي و ١٢ في المائة منهم في برامج المنظمات غير الحكومية. ومن المحتمل أن تكون البيانات المجموعة من القطاع غير الرسمي ناقصة، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية تطبق محو الأمية في إطار برامج تدريبية أخرى، مسجلة تحت عناوين أخرى غير هذا، ولكن الرقم المذكور هو رقم تقريبي على الأقل.

٣٥٢- ويوفر برنامج "التعليم للجميع" (١٩٩٦)، الذي تنفذه وزارة التعليم، فرصة ثانية للتعليم الأساسي للأشخاص الذين لأسباب اقتصادية أو لأسباب تتعلق بالعمل لم يستطيعوا استكمال هذه الدراسات في طفولتهم. ولا يقتصر هذا البرنامج على محو الأمية، وإنما يوفر للمشاركين فيه فرصة مواصلة دراساتهم للتعليم الأساسي من المستوى الأول إلى المستوى التاسع. ويستخدم هذا البرنامج الإذاعة التفاعلية مقترنة بالمادة المطبوعة، وفقاً لنظام للتعلم يقوم على المشاركة.

٣٥٣- وينفذ برنامج التعليم الوظيفي للكبار بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تنفذ "التعليم للكبار" ويحظى بالإضافة إلى ذلك بدعم من متطوعين من المجتمعات المحلية بعد تلقيهم تدريباً في هذا المجال. والبرنامج موجه على سبيل الأولوية للمناطق الريفية والحضرية الهامشية من خلال حلقات التدريب، التي يقوم بإدارتها أشخاص من نفس هذه المجتمعات، يطلق عليهم "منفذو محو الأمية".

٣٥٤- والأولوية في هذا البرنامج هي تعليم الطلاب القراءة والكتابة وينفذ ذلك عادة بالاقتران مع مشاريع موجهة نحو تحسين ظروف معيشتهم.

٣٥٥- وتنفذ مراكز الثقافة الشعبية برامج لتوفير التدريب للسكان الذين تجاوزوا ١٤ سنة من العمر من خلال تدريبهم على عمل معين لتحسين مستوى معيشتهم؛ وهي تستهدف بصفة أساسية الشباب والكبار الذين لديهم اهتمام بأعمال معينة وقدرات على التدريب عليها من خلال تدريبهم للعمل كموظفين أو لإدارة مشاريع صغيرة خاصة بهم. ومنذ عام ١٩٧٦ نُفذت برامج تدريبية متنوعة في هذا المجال: تفصيل وحياكَة الملابس والنجارة والميكانيكا والكهرباء والإذاعة والتلفزيون ونحت الخشب والتجميل.

٣٥٦- وفي عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم من أجل التنمية الإنسانية والإنتاجية للشباب والكبار "رامون روسا" ١٩٩٥-٢٠٠٨، بهدف تعزيز تنمية التعليم للكبار، من خلال تعليم أساسي مرتبط بالعمل الإنتاجي.

٣٥٧- وهبط معدل الأمية في هندوراس من ٥٣ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٤، وفي التعداد الأخير للسكان الذي أُجري في عام ١٩٨٨ سُجّلت نسبة أمية تعادل ٣٢ في المائة من بين السكان البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة، وكان هناك حوالي مليون شخص داخل مجموعة الأعمار من عشر سنوات فأكثر يعتبرون أنفسهم أميين. ومن بين هذا المجموع هناك ٧٧,٧ في المائة يعيشون في الريف (٤٣٩ ٨٦٩ شخصاً)، وحوالي ٢٢,٧ في المائة في الحضر (٩٥٢ ٢٠٥) شخصاً. ووفقاً لإسقاطات وزارة التخطيط (التي كانت سابقاً وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية)، كان معدل الأمية في عام ١٩٩٢ حوالي ٣٠ في المائة.

٣٥٨- ومن أجل مدّ التغطية إلى مناطق ومجموعات ليس لها وصول إلى هذه البرامج المنتظمة، أنشئت في عام ١٩٩٢ برامج أخرى لتعليم الكبار، مثل: الإذاعة التفاعلية ومسيرة الشباب وبرنامج للتعليم من أجل العمل في كومايوغوا والبرنامج الإنمائي للأشخاص النازحين واللاجئين والعائدين. وبإدخال هذه البرامج الجديدة في عام ١٩٩٢ تمتد التغطية إلى ١٣٣ ٠٨٠ شخصاً، من بينهم ٦٨ ٧١٥ شخصاً في برنامج الإذاعة التفاعلية و٢٥ ٠٠٠ شاب في برنامج مسيرة الشباب، و١ ٤٠٠ شخص في برنامج التعليم من أجل العمل و١ ٦٠٠ في البرنامج الإنمائي المذكور.

التركيز على قضايا الجنسين في قطاع التعليم

٣٥٩- اعترفت هندوراس بحقوق المرأة في بعض التشريعات الوطنية مثل دستور الجمهورية وقانون الأسرة، كما دخلت في التزامات دولية لمنح المرأة المساواة الواجبة في الحقوق في ظل الظروف المتساوية. وفي عام ١٩٧٥ أدى اعتماد خطة العمل العالمية في مؤتمر السنة الدولية للمرأة، إلى حفز هندوراس على أن تدرج في الخطة الوطنية للتنمية (١٩٧٩-١٩٨٣)، في ميدان النهوض الاجتماعي، تدابير تستهدف تشجيع إدماج المرأة القروية والأم العازبة والمرأة الشابة في برامج التنمية المختلفة.

٣٦٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ وافقت هندوراس على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"؛ وفي عام ١٩٨٢ على الإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز التنمية الاجتماعية؛ كما وافقت على سياسة وطنية تستهدف ضمان التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع بشأن المرأة؛ وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وافقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٥٩ وافقت على إعلان حقوق الطفل وفي عام ١٩٩٦ اعتمدت قانون الطفل والمراهق لهندوراس.

٣٦١- ومن بين التدابير المحددة الملموسة لمكافحة استغلال الأطفال إنثاءً أو ذكوراً ما قامت به وزارة التعليم العام من إدماج مفهوم قضايا الجنسين لدى صياغة الكتب المدرسية وغيرها من المواد المكتوبة مثل الملصقات والكتيبات إلخ.

التعليم العالي

٣٦٢- إن التعليم العالي موجه إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٢٤ سنة، وقدر عددهم في عام ١٩٩٥ بـ ٨١٦ ٦٨٥ شخصاً. وفي عام ١٩٩٥ شمل هذا المستوى ١٣ برنامجاً، موزعة على ثلاث مؤسسات، ٤ منها برامج حكومية و ٩ برامج خاصة.

٣٦٣- وما زالت المجالات التقليدية هي التي بها أكبر عدد من المسجلين وأكبر عدد من المتخرجين: الحقوق، إدارة الأعمال، العلوم الإنسانية، الهندسة. وبلغت سوق العمل بالنسبة لهؤلاء الخريجين حد التشبع ولا توفر إلا فرصاً محدودة للعمل بمرتبات أقل بكثير من المستوى الذي ينبغي للخريج الجامعي. ومن ناحية أخرى تقتضي التنمية الاقتصادية والثقافية للبلد إعداد علماء في المجالات الأساسية (العلوم الطبيعية والاجتماعية) وبصفة خاصة إعداد مختصين في مجالات التكنولوجيا والإدارة.

٣٦٤- ويمثل المسجلون في الجامعة، في مجموعهم، أقل قليلاً من ١٠ في المائة من سكان هندوراس الذين يقدر أنهم في سن الالتحاق بالجامعة (١٩ إلى ٢٤ سنة). وفيما يلي وصف موجز لعدد المسجلين في التعليم العالي والخريجين.

٣٦٥- وكان المسجلون في الجامعات التابعة للدول يمثلون ٩٠ في المائة من العدد الكلي للطلبة في التعليم العالي خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٥. ولكن ضرورة إعادة توجيه التعليم العالي أصبحت أمراً جلياً، إذ بلغت المجالات التي بها أكبر عدد من المسجلين والخريجين (الحقوق، الاقتصاد، الصحافة، إلخ) حد التشبع ولا توفر إلا فرص عمل محدودة.

عدد الطلبة المسجلين في التعليم
العالي والخريجين، ١٩٨٦-٢٠٠٠

السنة	المجموع	العــــــــام	الخصاــــــــص	مجموع الخريجين	السكان الحاصلون على تعليم عال (بالنسبة المئوية)
١٩٩٦	٣٨ ٤٧٥	٣٦ ٩١٤	١ ٥٦١	١ ٨٢٠	٢,٦
١٩٨٧	٣٩ ٨٨٢	٣٧ ٦٤٠	١ ٧٩٠	١ ٧١٧	٢,٦
١٩٨٨	٤٢ ٧٠١	٤٠ ٦٤٠	١ ٨٩٣	١ ٧٠٧	٢,٧
١٩٨٩	٤٣ ٣٧٩	٤٠ ٨٠٨	٢ ٣٦٢	١ ٧٣٦	٢,٨
١٩٩٠	٤٣ ٨٧١	٤١ ٠١٧	٢ ٨٧٧	٢ ٠٨٥	٢,٩
١٩٩١	٤٣ ٧١١	٤٠ ٨٧٦	٢ ٨٣٥	٢ ٢١٩	٢,٩
١٩٩٢	٤٦ ٤١٥	٤٣ ٥٢٧	٢ ٨٨٨	٢ ٠٤٨	٢,٩
١٩٩٣	٤٨ ١٢٠	٤٤ ٨٣٠	٣ ٢٩٠	٢ ١٠٠	٢,٩
١٩٩٤	٤٩ ٩٣٠	٤٦ ١٨٠	٣ ٧٥٠	٢ ١٥٠	٢,٩
١٩٩٥	٥١ ٨٤٠	٤٧ ٥٦٠	٤ ٢٨٠	٢ ٢٠٠	٢,٩
١٩٩٦	٥٣ ٨٧٠	٤٨ ٩٩٠	٤ ٨٨٠	٢ ٢٥٠	٣,٠
١٩٩٧	٥٦ ٠٢٠	٥٠ ٤٦٠	٥ ٥٦٠	٢ ٣٠٠	٣,٠
١٩٩٨	٥٨ ٣١٠	٥١ ٩٧٠	٦ ٣٤٠	٢ ٣٦٠	٣,٠
١٩٩٩	٦٠ ٧٦٠	٥٣ ٥٣٠	٧ ٢٣٠	٢ ٤٢٠	٣,٠
٢٠٠٠	٦٣ ٣٨٠	٥٥ ١٤٠	٨ ٢٤٠	٢ ٤٨٠	٣,٠

٣٦٦- والمرتببات الحقيقية للخريجين في انخفاض في بعض من هذه المجالات منذ أكثر من عشر سنوات. وعلى النقيض من ذلك، هناك حاجة ماسة إلى العاملين في المجالات العلمية والتكنولوجية والإدارية، ومرتببات الخريجين في بعض من هذه المجالات أكبر من مرتببات الخريجين في بعض التخصصات التقليدية.

٣٦٧- ونظام التعليم العالي الهندوراسي أجمد من أن يستجيب لاحتياجات سوق العمل الوطنية، على النقيض من أنظمة التعليم القائمة على السوق التي تخفض من عدد المسجلين في المجالات التي تقل فيها فرص العمل، بينما تزيد هذا العدد في المجالات الأخرى التي يكون فيها الطلب كبيراً.

٣٦٨- وأدخلت إصلاحات مختلفة في الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس، تتيح إمكانية زيادة عدد خريجي الجامعات.

٣٦٩- ولكن لا تزيد هذه الإصلاحات الوصول إلى التعليم العالي أو تحسن نوعيته وطبيعته. وبالرغم من أن ظهور جامعات خاصة جديدة يمكن أن يساعد على تحسين نوعية التعليم وصلته بالواقع في بعض مجالات التعليم العالي، فإن هذه المؤسسات الخاصة لا تستقبل حالياً سوى أقل من ١٠ في المائة من الطلبة، ويمكن أن تصل هذه النسبة إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، إلى ١٥ في المائة على أحسن تقدير من مجموع المسجلين في نهاية العقد.

٣٧٠- وجملة القول، إن عدد خريجي التعليم العالي يزيد ببطء، في حين أن التطورات التكنولوجية والتكامل الاقتصادي يجبران المؤسسات والشركات على تغيير هيكلها التنظيمية وإدخال عمليات إنتاجية جديدة. إن التجارب التعليمية للبلدان الأخرى التي اتسم النمو الاقتصادي فيها بقدر أكبر من الدينامية في الـ ٣٠ سنة الأخيرة، توفر دروساً هامة لهندوراس. ونظراً لتزايد الطلب على خريجي التعليم العالي في الاقتصاد العالمي، يتعين على هندوراس أن تنظر في بدائل لزيادة التغطية التعليمية وتحسين الإعداد الأكاديمي والتكنولوجي لطلبة التعليم المتوسط (الثانوي) وإعادة توجيه وتوسيع تغطية التعليم العالي على أسرع نحو ممكن، وإلا فسيمثل التعليم العالي عقبة أخرى أمام النمو الاقتصادي وأمام تخفيض الفقر في هندوراس.

المادة ١٥

الثقافة والفنون والرياضة

٣٧١- ترى وزارة الثقافة والفنون والرياضة أن تحديث الدولة وترشيدها يقتضيان إعادة هيكلة جهازها البالي وإنشاء الأجهزة الحكومية الملائمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، وتفويض اختصاصات محددة لتنفيذ السياسات المختلفة في الميدان الثقافي والفني.

٣٧٢- ولتحقيق ذلك أنشئت الإدارات العامة التالية: الإدارة العامة للفنون والكتاب والوثائق، الإدارة العامة للتعليم والتدريب في المجالات الفنية، الإدارة العامة للثقافة الشعبية والرياضة، المعهد الهندوراسي للأنثروبولوجيا والتاريخ.

٣٧٣- وقد أنشئت مراكز ثقافية إقليمية في شتى مناطق البلد: مركز السكان الأصليين للتدريب على المصنوعات اليدوية، وخدماته موجهة للسكان الأصليين في غربي البلد، والمجلس الوطني للثقافة والفنون، والمجلس الوطني للمحفوظات، والمجلس الوطني للكتاب والوثائق. ويقدم الدعم للمحليات من خلال اتفاقيات التعاون وشبكة المكتبات العامة للمحليات التي تضم ٨٧ مكتبة.

تعزيز التنمية الثقافية

٣٧٤- تُقدّم مخصصات من ميزانية نفقات الحكومة، وترد تبرعات صغيرة من المؤسسات الخاصة لتمويل بعض المشاريع الصغيرة؛ وهناك بنود في ميزانية وزارة الثقافة والفنون والرياضة لمشاريع وبرامج تنفذ من خلال

منظمات لا تستهدف الربح؛ ويقدم الدعم أيضاً في شكل إسهامات عينية ومالية إلى دور الثقافة وشبكة المكتبات العامة للمحليات وغيرها من المؤسسات.

٣٧٥- ويعتمد أيضاً على تمويل من بلدان صديقة ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع أنثروبولوجية، ويسهم بنك التنمية للبلدان الأمريكية باعتمادات لترميم الآثار التاريخية.

٣٧٦- ولدى وزارة الثقافة والفنون والرياضة بنية هيكلية مناسبة لإنجاز أهداف برامجها ومشاريعها المختلفة في شتى الميادين الثقافية والفنية والرياضية. ولديها لهذا الغرض مكتبة وطنية وشبكة من ٨٧ مكتبة عامة في المحليات بمنشأتها الخاصة، مثل الدار الوطنية للصحف ودار المحفوظات الوطنية.

٣٧٧- ولكل من المعهد الوطني للموسيقى والمدرسة الوطنية للموسيقى مبان ملائمة؛ وتمارس المكاتب الإقليمية للثقافة الموجودة في شتى مناطق البلد نشاطها في مبان مناسبة. وأنشئت متاحف في مراكز آثار حضارة المايا، وكذلك في المدن الرئيسية في البلد بالتعاون مع المجتمع المحلي؛ وأنشئ بعض هذه المتاحف في مبان تمثل جزءاً من تاريخ هندوراس وتاريخ المجتمع الهندوراسي.

٣٧٨- وتقدم عروض فنية في المسرح الوطني "مانويل بونيلا" وفي مسرح "نيكولاس أفيانيدا"؛ وتقدم مدرسة الرقص الوطنية دروس الرقص في مبانها.

تعزيز الهوية الثقافية

٣٧٩- تتجه تدابير تعزيز الثقافة الوطنية نحو إثراء هوية شعب هندوراس، ضمن أهداف أخرى. ويجري التركيز على المعارف التاريخية والثقافة والأعراف والمبادئ والقيم الاجتماعية للبلد، باعتبار ذلك هدفاً وطنياً رئيسياً، سواء في النظام التعليمي أو داخل الأسرة أو من خلال وسائل الإعلام وأماكن العمل والحياة العامة؛ ويجري التركيز أيضاً على حفظ التراث الثقافي الوطني ونشره على نطاق واسع.

٣٨٠- وفي الخارج، يجري التعبير عن الهوية الوطنية من خلال البرامج التي تنشر الثقافة الهندوراسية. ويعتبر حفظ التراث الثقافي والتعريف به و نشره عناصر أساسية لتعزيز الهوية الوطنية.

٣٨١- إن تاريخ هندوراس وثروتها المتمثلة في مدنها الكبيرة وفي التعدد الإثني والثقافي لمجتمعها الحالي يحتمل وضع سياسة تتيح حفظ التراث الوطني.

٣٨٢- ومن أجل تحقيق تبادل ثقافي منصف بين المجموعات الإثنية والاجتماعية المختلفة في بلدنا، اعتبر من الضروري خلق مناخ موات لحوار ثقافي على الصعيد الوطني، يتيح للهندوراسيين معرفة المصادر المتعددة

لهويتهم. إن التقييم السليم لمظاهر التعبير الشعبية أمر حيوي للاعتراف الواجب بالأعمال التي أنتجها الشعب على مر الزمن، التي تمثل جذور هويتنا الثقافية، لا فيما يتعلق فقط بمظاهر الحياة اليومية والأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية وأنماط الحياة والاحتفالات المختلفة، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالتعبير عن الفنون والعلوم ومختلف ميادين المعرفة.

٣٨٣- إن حفظ ثقافات السكان الأصليين ونشرها هما أمران من شأنهما تعزيز الثقافة الهندوراسية، التي تتبع حيويتها وأصالتها من التنوع الوطني.

٣٨٤- والتنوع الثقافي واللغوي الذي تعبر عنه الإثنيات الهندوراسية باللغات المختلفة لسكانها الأصليين يمثل بلا شك مصدراً لا ينضب من مظاهر التعبير الجماعية التي تعطي معنى للتنمية وتفتح آفاقاً للحياة لقطاعات واسعة من السكان.

٣٨٥- لقد غير التقدم التكنولوجي شكل وسائط الاتصال الجماهيرية وخلق إمكانيات جديدة لنشر الثقافة، وأدى إلى عمليات اجتماعية معقدة فيما يتصل بنقل نماذج السلوك والقيم وأنماط الحياة.

٦٨٦- وتمثل شبكة وسائط الاتصال الحالية وسيلة يعتمد عليها حالياً لتفتح آفاقاً حقيقية لاحتياجات نقل الثقافة الوطنية.

حفظ التراث الثقافي للإنسانية وعرضه

٣٨٧- يجري تكثيف أعمال المؤسسات المسؤولة عن حفظ التراث الثقافي مثل معهد الانثروبولوجيا والتاريخ، كما يجري تحسين تطبيق المبادئ التوجيهية للحكومة ومشاركة المجتمع في مجهود يرمي، فيما يرمي إليه، إلى تعزيز الصكوك القانونية والتقنية في هذا المجال، مثل "قانون التراث الثقافي" ضمن أمور أخرى.

٣٨٨- ويجري توسيع البرامج التي تنفذ في مجال تنظيم المعلومات عن الجوانب المختلفة للتراث الثقافي، بهدف بدء تنفيذ مشاريع متكاملة لتسجيل التراث الوطني وحفظ الوثائق المستوفاة الخاصة به.

٣٨٩- وتنص المادة ١٧٥ من الدستور السياسي على ما يلي: "تقوم الدولة بتعزيز ودعم نشر الأعمال الوطنية أو الأجنبية التي تمثل إبداعات حقيقية فلسفية أو علمية أو أدبية تسهم في التنمية الوطنية".

٣٩٠- وتعمل وزارة الثقافة والفنون والرياضة على إيجاد ترابط وتفاعل مثمر بين التعليم والبحوث الفنية، وبناء عليه استهلت أنشطة واسعة النطاق في ميدان السياسات التعليمية والثقافية.

٣٩١- ويجري دعم آليات الإبداع الفني والمشاريع الثقافية وتنويعها كيما تستفيد منها المجموعات الاجتماعية المختلفة على نحو متوازن. ويجري خلق مناخ موات لتكافؤ الفرص من أجل التنمية الثقافية والفنية للفرد والمجتمع في أكبر عدد من المحليات في البلد.

٣٩٢- وفيما يلي بعض التدابير الأخرى التي اعتمدها حكومة هندوراس لحفظ ونشر الثقافة الهندوراسية: خلق مناخ موات لتنشيط الإبداع الفني، تشجيع نشر الثقافات الشعبية، لا مركزية إدارة الممتلكات والخدمات الثقافية.

٣٩٣- وتنص المادة ١٧٥ من الدستور السياسي لهندوراس على ما يلي: "تقوم الدولة بتعزيز ودعم نشر الأعمال الوطنية أو الأجنبية التي تمثل إبداعات حقيقية فلسفية أو علمية أو أدبية تسهم في التنمية الوطنية". ويوفر قانون حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة الحماية في هذه المجالات.

٣٩٤- وينص دستور الجمهورية على ما يلي في المواد التالية: المادة ٧٥: يجوز للقانون الذي ينظم حرية التعبير أن يضع رقابة مسبقة، لحماية القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع وحماية حقوق الأفراد، ولا سيما الأطفال والمراهقين والشباب. وينظم القانون الدعاية التجارية عن المشروبات الكحولية والتبغ.

٣٩٥- المادة ١٠٨: يجوز لكل مؤلف أو مخترع أو منتج أو تاجر أن يتمتع بملكيته الخالصة لعمل إبداعي أو اختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري، وفقاً للقانون. المادة ١٥١: يعتبر التعليم وظيفة أساسية للدولة لأغراض حفظ الثقافة وتعزيزها ونشرها، كما ينبغي أن تنشر فوائد ذلك على المجتمع دون تمييز من أي نوع. وينبغي أن يكون التعليم الوطني علمانياً يستند إلى المبادئ الأساسية للديمقراطية، وينبغي أن يغرس في المتعلمين وأن ينمي فيهم الأحاسيس الوطنية العميقة وينبغي أن يكون مرتبطاً مباشرة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

٣٩٦- المادة ١٧٢: إن كل الثروات الأثروبولوجية والأثرية والتاريخية والفنية في هندوراس تشكل جزءاً من التراث الثقافي للأمة. ويحدد القانون القواعد التي تستخدم كأساس لحفظها وإصلاحها وصيانتها وترميمها بحسب الاقتضاء. ومن واجب جميع الهندوراسيين السهر على حفظها ومنع نهبها. وتخضع لحماية الدولة المواقع التي تمثل جمالاً طبيعياً والآثار ومناطق المحميات.

٣٩٧- المادة ١٧٣: تقوم الدولة بحفظ ثقافات السكان الأصليين وتنشيطها، وكذلك مظاهر التعبير الأصيلة عن الفولكلور الوطني والفنون الشعبية والحرفية. المادة ١٧٤: تقوم الدولة بخلق مناخ موات لهواية وممارسة التربية البدنية والرياضة. المادة ١٧٥: تقوم الدولة بتشجيع ودعم نشر الأعمال الوطنية أو الأجنبية التي تمثل إبداعات حقيقية فلسفية أو علمية أو أدبية تسهم في التنمية الوطنية.

٣٩٨- ويحتفظ بعلاقات وثيقة مع البلدان الصديقة التي تشارك هندوراس في رغبتها في التعاون عن طريق الاتفاقات والترتيبات الوطنية وفيما بين المؤسسات من أجل تعزيز الأنشطة العلمية والتعليمية والثقافية. وفي تشجيع مثل هذه الاتفاقات والترتيبات.

٣٩٩- وتنص المادة ١٠٨ على أنه "يجوز لكل مؤلف أو مخترع أو منتج أو تاجر أن يتمتع بملكيته الخاصة لعمله أو اختراعه أو علامته التجارية أو اسمه التجاري وفقاً للقانون. ويجري تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد من خلال المؤسسات والمكاتب الثقافية الإقليمية والمكاتب العامة للمحليات ودور الثقافة والأعمال التجارية التي تدعم الأنشطة الثقافية والتعليمية.

٤٠٠- وتنص المادة ١٠ على أنه "يعتبر مؤلفاً لعمل ما لم يثبت عكس ذلك الشخص الذي يكون مطبوعاً اسمه أو اسم شهرته أو الأحرف الأولى من اسمه أو علامته أو علامة منفق عليها، على العمل المذكور أو على نسخ منه على نحو عادي أو بذكر ذلك لدى الإعلان عن العمل المذكور أو تنفيذه أو تمثيله أو التعبير عنه أو من خلال أي شكل للنشر العام له.

٤٠١- وتنص المادة ١١ على أن الأشخاص الطبيعيين وحدهم هم الذين يمكن اعتبارهم مؤلفين لعمل. ومع ذلك، يجوز للدولة وللكيانات الخاضعة للقانون العام وللأشخاص الاعتباريين حيازة حقوق الملكية الفكرية التي يخولها لهم هذا القانون باعتبارهم خلفاء صاحب الحق الأصلي أو معينين من جانبه.

٤٠٢- وتنص المادة ١٢ على أن الأعمال التالية تتمتع بالحماية باعتبارها أعمالاً مستقلة إذا كانت تمثل إبداعاً أصيلاً، مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف فيما يتعلق بالأعمال التي تستند إليها:

(أ) الترجمات والاختباسات والمقطوعات الموسيقية وغيرها من التحويلات التي تنفذ على المؤلفات. وفي هذه الحالة يكون صاحب الحق على العمل المشتق هو الشخص الذي أنجزه؛ ولكن فيما يتعلق بالمؤلفات الأصلية في المجال الخاص يتعين الحصول على إذن كتابي مسبق من صاحب الحق عليها؛

(ب) المؤلفات الجماعية مثل المنشورات الدورية والمختارات والقواميس وما شابه ذلك، متى كان الانتقاء والترتيب يمثلان إبداعاً أصلياً.

٤٠٣- وتنص المادة ١٣ على أن الأعمال الفنية المستخدمة في الصناعة تتمتع بالحماية باعتبارها أعمالاً فنية عندما يكون محتواها الفني قابلاً للفصل عن المنتج الصناعي.

٤٠٤- وتنص المادة ١٤ على أنه "ما لم ينص على خلاف ذلك، في الأعمال التي تنفذ من خلال تعاون قابل للتقسيم، يكون كل طرف صاحب حق على الجزء الذي يكون هو مؤلفه. وفي الأعمال التي تنفذ من خلال تعاون غير قابل للتقسيم تكون ملكية الحقوق مشتركة وغير قابلة للتقسيم بين المؤلفين المشتركين.

٤٠٥- وتنص المادة ١٥ على أن تتمتع بالحماية الأعمال التي تنشرها لأول مرة الأمم المتحدة أو مكاتبها أو وكالاتها المتخصصة، ومنظمة الدول الأمريكية، وفقاً لما هو منصوص عليها في الاتفاقات الدولية التي وقعت وصدقت عليها هندوراس.

٤٠٦- وتنص المادة ٢٤ على أن تكون للمنتج الحقوق التالية:

(أ) تحديد الشكل النهائي للعمل واستنساخه لتوزيعه وعرضه من خلال أي وسيلة في متناوله في القاعات السينمائية أو الأماكن البديلة لها أو من خلال أي وسيلة عرض قد تنشأ، مع الحصول على الأرباح الاقتصادية الناجمة عنه؛

(ب) وبيع أو تأجير نسخ من الأعمال السمعية البصرية أو إجراء تكبير أو تصغير لشكلها من أجل عرضها؛

(ج) والإذن بإجراء ترجمات للعمل أو غير ذلك من الاقتباسات أو التحويلات واستغلالها في حدود المطلوب للاستفادة الاقتصادية منها على أفضل نحو وملاحقة أي استنساخ أو عرض لها غير مأذون به أمام الهيئات القضائية المختصة.

الحواشي

(١) تعداد السكان والمساكن ١٩٨٨ ووزارة التعليم العام.

(٢) وزارة الصحة العامة ووحدة المؤشرات الاجتماعية/وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية (SECPLAN).

(٣) وزارة الصحة العامة.

(٤) الإحصاء الخامس المتعلق بمدارس المستوى الأول، وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية/وزارة التخطيط.

الحواشي (تابع)

- (٥) وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية.
- (٦) وحدة السكان وقضايا الجنسين والتوظيف/وزارة التخطيط والتنسيق والميزانية.
- (٧) بيانات الاستقصاء الوطني المتعلق بالأسر وأغراض متعددة SECPLAN/DGEC تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.
- (٨) .ENESF 1991-1996
